جامعة سعيدة، الدكتور مولاي الطاهر

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

دور الدبلوماسية الجزائرية في مجلس الأمن الدولي

مذكرة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة ماستر في العلوم السياسية

تخصص: العلاقات الدولية

من إعداد الطالبة.:

باموسى إكرام

تحت إشراف الأستاذ:

د. العطري علي

أعضاء لجنة المناقشة

الدكتور اللقب والاسم	جامعة الانتماء	رئيساً
الدكتور العطري علي	جامعة الانتماء	مشرفاً ومقرراً
الدكتور اللقب والاسم	جامعة الانتماء	عضواً

السنة الجامعية: 2025-2026

جامعة سعيدة، الدكتور مولاي الطاهر

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

دور الدبلوماسية الجزائرية في مجلس الأمن الدولي

مذكرة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة ماستر في العلوم السياسية

تخصص: العلاقات الدولية

من إعداد الطالبة.:

باموسى إكرام

تحت إشراف الأستاذ:

د. العطري علي

أعضاء لجنة المناقشة

الدكتور اللقب والاسم	الرتبة العلمية	جامعة الانتماء	رئيساً
الدكتور اللقب والاسم	الرتبة العلمية	جامعة الانتماء	مشرفاً ومقرراً
الدكتور اللقب والاسم	الرتبة العلمية	جامعة الانتماء	عضواً

السنة الجامعية: 2025-2026

بسم الله الرحمن الرحيم

وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما فإن بغت أحداهما على الأخرى فقاتلوا التي تبغى حتى تفئ إلى أمر الله فان فاءت فأصلحوا بينهما بالعدل واقسطوا إن الله يحب المقسطين.

سورة الحجرات الاية9

شكر وتقدير

قبل كل احد،وبعد كل احد،الشكر ،للواحد الأحد،الفرد الصمد الذي أمدنا بالقوة والعون والسداد لانجاز هدا العمل،وندعوه عز وجل أن يجعله خالصا لوجهه الكريم.

قال رسول صلى الله عليه وسلم "من لايشكر الناس لايشكر الله"

أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى الإستاد المشرف العطري علي

على توجيهاته القيمة ،ومتابعته المستمرة وكل ما قدمه لي من نصائح وإرشادات كانت عونا لي في انجاز هده المذكرة وإخراجها في صورتها النهائية

كما نتوجه بالشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة الموقرة على تفضلهم بقبول مناقشة هدا العمل وتقييميه ولننسى أن نتقدم بالشكر إلى اسادتنا بقسم العلاقات الدولية على جهودهم المبذولة في تكويننا وإيصالنا إلى هده المرحلة .

الإهداء

اهدي تخرجي إلى أبي وأمي،سندي الأول وظلي الذي لايميل وقلبي حين يخاف فيطمئن بذكرك ، أهديك تخرجي يا أبي

فكل خطوة وصلت إليها كانت على اثر خطواتك ، وكل نجاح أعيشه اليوم هو ثمرة تعبك،وكل حلم تحقق كان بدعائك الذي لم ينقطع.

إلى أمي

إلى النور الذي لم ينطفئ يوما في طريقي،إلى الدعوة التي كانت تسبق خطوتي،كنت لي وطنا حين ضاقت الدنيا،

وقوة حين ضعفت،وأملا حين خفت

هدا التخرج ليس شهادتي وحدي،بل هو تعب سينينكم ،وسهركم،وحرصكم،وحبكم،الصامت الذي كان يكفيني عن ألف كلمة.

اسأل الله أن يمد في عمركم،ويريني في عينيكم فرحة اكبر من هده،

وان أكون الابنة التي تفتخرون بها كما افتخر بكم أمام العالم كله

وكل نجاح قادم .....سيكون باسمك

مقدمة

مقدمة :

كانت الدبلوماسية على مر العصور من أهم الأدوات التي تعتمد عليها الدول في إدارة علاقاتها الخارجية ومعالجة النزاعات الدولية والإقليمية .خاصة مع تزايد أهمية الدبلوماسية في العالم المعاصر نظرا لتزايد وتعقد وتشابك التحديات الأمنية والسياسية التي يشهدها النظام الدولي المعاصر. وقد برزت الدبلوماسية كوسيلة فعالة لتفادي النزاعات المسلحة والحد من أثارها ،من خلال ترسيخ مبادئ الحوار والتفاوض والوساطة، بما يضمن الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين وفق قواعد القانون الدولي ومواثيق المنظمات الدولية، وعلى رأسها منظمة الأمم المتحدة.

إذ كانت الدبلوماسية الثنائية هي محور أساس في العلاقات الدولية لفترة طويلة من الزمن ولقد كانت الدول تدخل في علاقاتها مع بعضها البعض بصورة مباشرة وعبر اللقاءات الثنائية وما ينجم عنها من اتفاقيات ومعاهدات ثنائية وتحالفات عسكرية سياسية اقتصادية وغيرها .

وقد ساعد على توسع الدبلوماسية الثنائية تقسيم العالم إلى مناطق نفوذ بين الدول الأوروبية فأصبح تحت سيطرة كل دولة استعمارية العديد من الدول التي خضعت الاستعمار وتتولى الدول تمثيل متعدد لدى الهيئات الدولية أو الدول الأخرى مما أصبح التمثيل متعدد الأطراف وكذلك لتحول في طبيعة المواضيع في علم الدبلوماسية التي كانت مواضيعها محدودة في إطار ثنائي إلى مواضيع شائكة تتطلب دبلوماسية متعددة الأطراف.

منذ استقلالها، انتهجت الجزائر سياسة خارجية قائمة على دعم القضايا العادلة واحترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية إلى جانب التمسك بمبدأ لحل السلمي للنزاعات وقد مكنها هدا التوجه من اكتساب مكانة متميزة داخل المجتمع الدولي ،وجعلها طرفا موثوقا في تسوية العديد من النزاعات الدولية والإقليمية، سواء من خلال الوساطة المباشرة أو عبر دعم المساعي الدولية الرامية إلى إحلال السلم والاستقرار. ويعد هدا الدور امتدادا لمرجعيتها التاريخية والنضالية ،التي كرست قيم التحرر وحق الشعوب في تقرير مصيرها. إذ شهدت الدبلوماسية الجزائرية تطورا ملحوظا خلال العقود الأخيرة

حيت سعت إلى التكيف مع التحولات التي عرفها النظام الدولي ، خاصة بعد نهاية الحرب الباردة وبروز أنماط جديدة من النزاعات الإقليمية والدولية.

ركزت الجزائر بشكل خاص على تسوية النزاعات في محيطها الإقليمي، لاسيما في القارة الإفريقية ومنطقة الساحل من خلال تشجيع الحوار بين الأطراف المتنازعة ورفض اللجوء إلى القوة والعمل على تفعيل الآليات الدبلوماسية والوقائية .كما التزمت الجزائر بالتنفيذ مبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة لاسيما مايتعلق بتسوية النزاعات بالطرق السلمية وهو مايعكس دعمها المستمر لدور المنظمات الدولية والإقليمية في إدارة الأزمات ومشاركتها الفعالة في المبادرات الرامية إلى تعزيز مصداقية الدبلوماسية الجزائرية وإبراز قدرتها على التعامل مع القضايا الدولية المعقدة بروح المسؤولية والتوازن.

ورغم التحديات التي واجهتها السياسية الخارجية الجزائرية سواء على المستوى الداخلي والخارجي فان الدبلوماسية الجزائرية المعاصرة استطاعت استعادة حضورها الفاعل على الساحة الدولية من خلال دعمها للقضايا الإنسانية العادلة ومشاركتها في جهود الوساطة وحل النزاعات إضافة إلى سعيها لتعزيز التعاون الدولي في مجالات الأمن والسلم والتنمية كما برز دور الجزائر في الدفاع عن الحلول السياسية للازمات المعاصرة ورفضها للتدخلات الأجنبية التي من شانها تعقيد النزاعات وإطالة أمدها،حول انضمام الجزائر إلى مجلس الأمن الدولي كعضو غير دائم .

مبررات اختيار الموضوع:

انطلاقا من أهمية الموضوع الذي يتناول دور الدبلوماسية الجزائرية في مجلس الأمن الدولي ،ومايكتسيه من بعد علمي وعملي في مجال العلاقات الدولية ،جاء اختيار هدا الموضوع استجابة لجملة من الدوافع الذاتية والموضوعية التي دفعت إلى معالجته وتحليله من زوايا متعددة.

أولا:الدوافع الذاتية

يعود اختيارنا لموضوع دور الدبلوماسية الجزائرية في مجلس الأمن الدولي من شعورنا بالفخر تجاه السياسة الخارجية الجزائرية ومكانة الجزائر بين الدول، خاصة بما حققته دبلوماسيتها من حضور داخل المحافل

الدولية. لذلك، رغبت في تناول هذا الموضوع أكاديميامن أجل إبراز جهود الجزائر ومواقفها داخل مجلس الأمن الدولي، والتعريف بالدور الذي تؤديه في معالجة القضايا الدولية والإقليمية.

ويضاف إلى دلك الطموح الشخصي في تخصص في ميدان الدبلوماسية مستقبلا والسعي إلى تطوير القدرات البحثية والتحليلية في دراسة القضايا الدولية الراهنة إلى جانب الاهتمام إلى التجربة الدبلوماسية الجزائرية باعتبارها من التجارب الرائدة في مجال الوساطة والدعوة إلى الحلول السلمية للنزاعات.

ثانيا:الدوافع الموضوعية

أما الدوافع الموضوعية الاختيار هدا الموضوع فتعود أساسا إلى الأهمية البالغة التي يكتسيها مجلس الأمن الدولي باعتباره الجهاز الرئيسي المسئول عن حفظ السلم والأمن الدوليين وما يتمتع له من صلاحيات واسعة في إدارة الأزمات والنزاعات الدولية كما تبرز أهمية دراسة دور الدبلوماسية الجزائرية داخل هدا الإطار بالنظر إلى مكانة التي تحتلها الجزائر في الساحة الدولية والحلول السلمية للنزاعات.

ويأتي هدا الاختيار كذلك في ظل التحولات التي يشهدها النظام الدولي وتزايد النزاعات الإقليمية والدولية ،الأمر الذي يجعل من الضروري تحليل مساهمات الدول الفاعلة ومكنها الجزائر في تعزيز الأمن والاستقرار الدوليين من خلال لمشاركتها في أجهزة الأمم المتحدة إضافة إلى دلك يلاحظ نقص نسبي في الدراسات الأكاديمية المتخصصة التي تناولت بشكل معمق دور الدبلوماسية الجزائرية داخل مجلس الأمن وهو مايمنح هده الدراسة أهمية علمية لمحاولة بحثية في سد هدا الفراغ .

أهمية الموضوع:

وانطلاقا من هده المعطيات يكتسي موضوع هده الدراسة أهمية خاصة كونه يسعى إلى تحليل دور الدبلوماسية الجزائرية في تكريس وتعزيز الحل السلمي للنزاعات الدولية والإقليمية ،مع تركيز على آليات هدا الدور وحدوده والتحديات التي تواجهه في ظل التحولات المتصارعة التي يشهدها النظام الدولي كما تهدف هده الدراسة إلى إبراز مكانة الجزائر داخل المنظمات الدولية الإقليمية خاصة خلال مساهمتها في دعم السلم والأمن الدوليين.

أدبيات الدراسة:

يرتبط موضوع دراستنا بـ "دور الدبلوماسية الجزائرية في مجلس الأمن الدولي" في ظل التطورات الراهنة، ولضبط معالم هذا الدور تم الاستناد إلى الأدبيات السابقة الآتية:

الدراسة الأولى (بعاج محمد، 2024): * تناولت الدور التنفيذي للدبلوماسية الجزائرية داخل مجلس الأمن في استصدار القرار رقم 2728 الخاص بوقف إطلاق النار في غزة.

تتناول دراستنا الحالية :نبني على هذا الطرح لتوسيع التحليل، بحيث لا نقتصر على ملف غزة فقط، بل ندرس أداء الدبلوماسية الجزائرية الشامل داخل المجلس لعام 2024.

الدراسة الثانية (صولي خالد، 2025):

تناولت أبعاد العقيدة الدبلوماسية الجزائرية بعد أحداث 7 أكتوبر 2023 القائمة على تكريس حق الشعوب في تقرير مصيرها (نموذج القضية الفلسطينية).

ماذا تتناول دراستنا الحالية: تختلف دراستنا في أنها تنقل زاوية التحليل من المبدأ النظري العام لتقرير المصير، لتدرس كيفية تفعيل هذا الدور دبلوماسياً وعملياً من داخل جهاز مجلس الأمن الدولي كآلية تنفيذية.

التعقيب العام (الفجوة البحثية):

تناولت الدراسات السابقة دور الجزائر الدبلوماسي الراهن بالتركيز إما على قرار عيني (كالقرار 2728) أو على ملف واحد (كالقضية الفلسطينية بعد 7 أكتوبر).

بينما تتناولت دراستنا الحالية: تقييما شاملا وموسعا لآليات تأثير الدبلوماسية الجزائرية داخل مجلس الأمن الدولي، وكيفية موازنتها بين مختلف الملفات المطروحة على طاولة المجلس (فلسطين، الصحراء الغربية، وأزمات الساحل الإفريقي).

إشكالية الدراسة :

انطلاقا من الدور المتزايد الذي تلعبه الدبلوماسية الجزائرية في إدارة النزاعات الدولية،ومن المكانة التي يحتلها مجلس الأمن الدولي باعتباره الجهاز الرئيسي المسئول عن حفظ السلم والأمن الدوليين ،تبرز

أهمية مساهمة الدول داخله،ومن بينها الجزائر في التأثير على مسار القضايا الدولية.وعليه تتمحور إشكالية هده الدراسة حول:

إلى أي مدى ساهمت الدبلوماسية الجزائرية في مجلس الأمن الدولي في تعزيز مبادئ الشرعية الدولية واحترام قواعد القانون الدولي؟

ويتفرع عن هده الإشكالية عدد من التساؤلات الفرعية ، من بينها :

- ما المقصود بالدبلوماسية متعددة الأطراف؟
- ماطبيعة الدور الذي اضطلعت بيه الجزائر داخل مجلس الأمن الدولي؟
- ما أهم القضايا التي ساهمت الدبلوماسية الجزائرية في معالجتها؟
- ماهي الآليات والاستراتجيات التي اعتمدتها لتحقيق دلك ؟

فرضيات الدراسة:

تنطلق هده الدراسة من مجموعة من الفرضيات الأساسية التي تسعى إلى اختبارها والتحقق من صحتها ويمكن صياغتها كمايلي:

- هناك ارتباط وثيق بين الثوابت السياسة الخارجية الجزائرية ودورها كعضو غير دائم في مجلس الأمن الدولي.
- فعالية الدور الدبلوماسي للجزائر مرهون بتوجهات ومصالح الدول الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن الدولي.
- إن الدبلوماسية الجزائرية لعبت دورا فاعلا داخل مجلس الأمن الدولي في دعم الحلول السلمية للنزاعات وتعزيز السلم والأمن الدوليين.
-

أهداف الدراسة :

تهدف هده الدراسة إلى تسليط الضوء على دور الدبلوماسية الجزائرية داخل مجلس الأمن الدولي،وتحليل طبيعة مساهمتها في تعزيز السلم والأمن الدوليين وتسعى هده الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف العلمية من بينها:

- إبراز مكانة الجزائر داخل منظمة الأمم المتحدة ودورها في مجلس الأمن الدولي.
- تحليل آليات الدبلوماسية الجزائرية في معالجة القضايا المطروحة داخل مجلس الأمن الدولي .
- الوقوف على أهم القضايا والنزاعات إلي ساهمت الجزائر في معالجتها.
- تقييم مدى فعالية الدور الدبلوماسي الجزائري في تعزيز السلم والأمن الدوليين .
- إبراز التحديات التي واجهت الدبلوماسية الجزائرية داخل مجلس الأمن واقتراح أفاق لتطوير هدا الدور مستقبلا.

الإطار النظري:

في هده الدراسة تم استخدام النظرية الليبرالية كأساس تحليلي لدراسة دور الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاعات الدولية والإقليمية بالطرق السلمية.وتقوم النظرية الليبرالية على فرضية ان التعاون بين الدول والمؤسسات الدولية يعد الوسيلة الأكثر فعالية لتحقيق الأمن والسلم الدوليين،والاعتماد على المنظمات الدولية،والالتزام بالقواعد القانونية الدولية.

كما تؤكد الليبرالية على أهمية الدبلوماسية متعددة الأطراف واحترام سيادة الدول،وتوظيف الوسائل العسكرية،وهو مايوفر إطارا تحليلياً لفهم كيف تمكنت الجزائر من المساهمة في دعم الحلول السلمية للنزاعات الدولية والإقليمية،سواء عبر الوساطة المباشرة أو من خلال دعم المبادرات الدولية الرامية إلى تعزيز السلم والأمن الدوليين.

المنهج المعتمد:

المنهج التحليلي: يسمح هدا المنهج بوصف واقع عمل مجلس الأمن الدولي وتحليل طبيعة الدور الذي اضطلعت به الدبلوماسية الجزائرية داخله،مع تفسير العوامل المؤثرة في هدا الدور.

المنهج التاريخي: وذلك من خلال تتبع تطور السياسة الخارجية الجزائرية ومشاركتها داخل مجلس الأمن في فترات زمنية مختلفة،بما يساعد على فهم السياق التاريخي للدور الدبلوماسي الجزائري .

تقسيم الدراسة :

تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول مترابطة ومنسجمة مع الإشكالية المطروحة، حيث يتناول الفصل الأول التأصيل ألمفاهيمي والنظري للدراسة من خلال ضبط المفاهيم الأساسية ذات الصلة بالموضوع وتأطيره نظريًا. أما الفصل الثاني فيعالج الدبلوماسية الجزائرية في إطار مجلس الأمن الدولي، وذلك من خلال دراسة أهم المواقف والممارسات الدبلوماسية الجزائرية داخل هذه الهيئة. في حين خُصص الفصل الثالث لتقييم أداء الدبلوماسية الجزائرية وقياس مدى فعاليتها في تحقيق أهدافها في إطار مجلس الأمن الدولي.

الفصل الأول

الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة

تمهيد

تحتل الدبلوماسية الموقع الأبرز في مسار تطور العلاقات الدولية، كونها ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمختلف المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمجتمعات والدول والفواعل المختلفة الأخرى.

وتبعا لذلك تلعب الدبلوماسية دوراً حاسما في العلاقات الدولية من خلال تسهيل الاتصال والتفاوض وإبرام المعاهدات بين الدول، وعن طريقها يمكن حل المشكلات وتسوية الخلافات والنزاعات سلمياً بين المجتمعات والدول والحصول على أقصى قدر من المكاسب بما يتماشى مع مصالح الدولة وعن طريقها تستطيع كل دولة أن توطد مركزها وتعزز نفوذها في مواجهة الدول الأخرى.[1]

وقد تم تقسيم هدا الفصل إلى ثلاث مباحث كالتالي:

المبحث الأول:الإطار لمفاهيمي للدبلوماسية

المبحث الثاني:هيكلة مجلس الأمن الدولي

المبحث الثالث:الإطار النظري للدبلوماسية متعددة الأطراف

[1] خيام محمد الزعبي، محمد سراج عبد القادر، "الدبلوماسية وأثرها على العلاقات الدولية"، مجلة جامعة الفرات، سلسلة العلوم الأساسية، العدد 65، 2024، ص 1

المبحث الأول: الإطار ألمفاهيمي للدبلوماسية

يعد مفهوم الدبلوماسية من المفاهيم الأساسية في حقل العلاقات الدولية، نظراً لارتباطه بتنظيم العلاقات بين الدول وتسيير شؤونها الخارجية بطرق سلمية. وقد ارتبطت الدبلوماسية منذ نشأتها الأولى بظهور التجمعات السياسية والحضارات القديمة التي اعتمدت على التفاوض وإبرام الاتفاقيات لتجنب الصراعات وتحقيق المصالح المشتركة. ومع تطور النظام الدولي، تطور مفهوم الدبلوماسية ليشمل أبعادًا متعددة تتجاوز الجانب السياسي إلى المجالات الاقتصادية والثقافية والإعلامية. كما اهتم العديد من الباحثين والفقهاء بتقديم تعريفات مختلفة للدبلوماسية تبعًا لتطور وظائفها وأدوارها في المجتمع الدولي. ومن هذا المنطلق، سيتم في هذا المبحث التطرق إلى نشأة الدبلوماسية ومختلف التعريفات التي تناولت مفهومها، قصد الإحاطة بمفهومها وتطورها في إطار العلاقات الدولية.

المطلب الأول: مفهوم الدبلوماسية

اولا: المعنى اللغوي:

الدبلوماسية تعود أصولها إلي اليونانية القديمة، حيت كانت تشير إلى الوثائق المطوية التي يتبادلها قادة الدول في علاقاتهم الرسمية، ومشتقة من الفعل diplom، ثم انتقلت إلى الرومان الذين استخدموها للدلالة على الوثائق المعدنية المطوية مثل الجوازات السفر والوثائق الرسمية مع مرور الزمن اتسع مفهوم الدبلوماسية ليشمل الاتفاقيات والمعاهدات بين الدول.[1]

وقد ترسخ هدا المفهوم مع إنشاء أول بعثة دبلوماسية دائمة، وتطورت بالتوازن مع نمو الدولة القومية اذ بدا استخدام مصطلح "**الدبلوماسية**" وصفة "**دبلوماسي**" بشكل واضح في نهاية القرن الثامن عشر وخاصة خلال مؤتمر فينا عام 1815،ليصبح يشمل تنظيم العلاقات السياسية بين الدول وإدارتها ومؤسساتها الدبلوماسية.

[1] سعيدي يحي "الوظيفة الدبلوماسية ودورها في تفعيل العلاقات الدولية"مجلة كلية العلوم الإسلامية ،اسنة الرابعة ،العدد التاسع،جمادى الاول1425هـ/جويلية 2004م ،ص 329-331.

ومع حلول منتصف القرن التاسع عشر أصبح مفهوم مستخدما مع نطاق واسع في أوروبا الاستعمارية ،ثم انتشر إلى باقي العالم ،ليعرف اليوم على انه الأداة السلمية التي تعتمدها الدول لإدارة علاقاتها الخارجية ،بينما يشير مصطلح "الدبلوماسي" إلى ممثل الدولة الدائم (السفير) ومساعديه الذين يحملون الصفة الدبلوماسية.

لاحقا اكتسبت كلمة "الدبلوماسية"بعدا معنويا يرتبط بصفة المبعوث نفسه،مثل اللياقة والمرونة في التعامل وأحيانا ارتبطت بالإشارة إلى الشخص الذي يتصرف بمجاملة زائدة أو مكر سياسي وهو المعنى الذي يقابله في اللاتينية diplôma،فيما يخص اللغة العربية ،فلا توجد ترجمة حرفية دقيقة لكلمة "دبلوماسية "ا دانها مصطلح مستحدث مع تطور الفكر السياسي الحديث ،التي تمنح حاملها الحماية وتعكس بذلك النشاط الدبلوماسي ومبادئ العلاقات الرسمية بين الدول

1/دبلوماسية :بكسر الدال وهي اسم،مصدر صناعي،صفة تخص التمثيل السياسي للبلاد وتصريف شؤونها الخارجية لدى الدول الاجنبية.

2/الحصانة الدبلوماسية: جملة الامتيازات الدبلوماسين الأجانب وعائلاتهم والموظفين الرسمين في السفارات غير خاضعين للقانون الوطني.[1]

ثانيا:المعنى الاصطلاحي

تعرف الدبلوماسية في مفهومها الحديث بأنها مجموعة من القواعد والمبادئ والإجراءات والمؤسسات والأعراف الدولية التي تنظم العلاقات بين الدول والمنظمات الدولية والممثلين الدبلوماسية ،وتهدف إلى خدمة المصالح العليا للدول في المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية ،من خلال الاتصال والتبادل وإجراء المفاوضات وعقد اتفاقيات والمعاهدات الدولية وتعد الدبلوماسية[2] من أهم الأدوات السياسية الخارجية التي تعتمدها الدول للتأثير على الدول والجماعات الخارجية وكسب تأييدها ،سواء بوسائل

[1] زغبيب رانيا، جودي سمية، "دور الدبلوماسية الجزائرية في حل الأزمة الليبية والمالية"، مذكرة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2020-2021، ص 12.

[2] د-سعيد محمد ابو عباه"كتاب الدبلوماسية تاريخيها مؤسساتها انواعها قوانينها،دار الشيماء للنشر والتوزيع 1430هـ/2009الطبعة الاولى ،14/10/2011ص 13.

اقناعية وأخلاقية او بوسائل غير مباشرة. كما تقوم بدور أساسي في حقل المعلومات بين الحكومات وتعزيز العلاقات الدولية وتطويرها في مختلف المجالات والدفاع عن مصالح الدول ورعاياها في الخارج .

وقد تطور مفهوم الدبلوماسية بتطور العلاقات الدولية ،فظهرت لها تعريفات متعددة عبر العصور والحضارات .فقد عرفها **الهنود** مند القدم بأنها القدرة على إثارة الحرب وتحقيق السلام بين الدول ،بينما عبر"**معاوية بن أبي سفيان** "لو أن بيني وبين الناس شعرة ما انقطعت ،إذا أرخوها شددتها وان شدوها أرخيتها .

عرف الهنود الدبلوماسية مند ثلاثة ألاف سنة بقولهم "أنها القدرة على إثارة الحرب وتأكيد السلام بين الدول "

تعريف ارتست ساتو"ان الدبلوماسية هي استعمال الذكاء والكياسة في إدارة العلاقات الرسمية بين حكومات الدول المستقبلة.

تعريف شارل دي مارتيست"الدبلوماسية هي علم العلاقات الخارجية أو الشؤون الخارجية للدول،وبمعنى اخص هي معنى وفن المفاوضات .

تعريف ريفيه " الدبلوماسية هي علم وفن تمثل الدول والمفاوضة.

تعريف هارولد نيكلسون:الدبلوماسية هي توديه العلاقات الدولية عن طريق المفاوضات والأسلوب الدي يدير السفراء والمبعوثون هده الاقات وعمل الرجل الدبلوماسي او فنه.

تعريف جورج كينان :الدبلوماسية عملية الاتصال بين الحكومات .

تعريف معجم اكسفورد:الدبلوماسية هي[1]

أولا:علم رعاية العلاقات الدولية بواسطة المفاوضات.

ثانيا:الطريقة التي يتبعها البشر أو الممثلون الدبلوماسيون في تحقيق هده الرعاية.

اما في اللغة العربية

تعريف الدبلوماسي:

[1] مرجع نفسه ،ص،14-16.

المبعوث الدبلوماسي هو الشخص الذي يقوم بتمثيل دولته في الخارج بصفة دائمة ؛ في كل ما يمس علاقتها الخارجية مع الدولة المستقبلة و الصفة التمثيلية هي التي تسبغ عليه الوصف الدبلوماسي و ما يترتب عليه من حصانات و امتيازات .

جاءت اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية 1961 لتضع حداً للتعريفات المختلفة للدبلوماسي فنصت الاتفاقية في مادتها الأولى . د (هـ) كالتالي (1/2): عبارة (الموظفون الدبلوماسيون) تشمل أعضاء الذين لهم الصفة الدبلوماسية (1) هـ): عبارة مبعوث دبلوماسي" تشمل رئيس البعثة أو أي من الأعضاء الدبلوماسيين في البعثة . ورغم أن المعايير مختلفة على مستوى كل دولة على حدى في اختيارها لموظفيها الدبلوماسيين، والذين يتم تحديدهم وفقاً لخلفيات مهنية مختلفة أو تخصصات معينة أو لأسباب سياسية، وأخرى .. الخ. وعليه، وعلى أي حال : فإن الدبلوماسي: "هو الشخص الوارد اسمه في القائمة الدبلوماسية List Diplomatic الصادرة عن وزارة الشؤون الخارجية المعتمد لديها.[1]

المطلب الثاني:نشأة وتطور الدبلوماسية

تُعدّ الدبلوماسية من أقدم الظواهر السياسية التي رافقت نشأة العلاقات بين الجماعات البشرية والدول، حيث ظهرت بوادرها الأولى منذ الحضارات القديمة كالحضارة المصرية والبابلية والإغريقية، من خلال إرسال الرسل وعقد المعاهدات لتسوية النزاعات وتنظيم العلاقات الخارجية. ومع تطور الدولة الحديثة، خاصة بعد صلح وستفاليا سنة 1648م، أصبحت الدبلوماسية أكثر تنظيماً وارتباطاً بمبدأ السيادة الوطنية، فظهرت البعثات الدبلوماسية الدائمة والقواعد المنظمة للعمل الدبلوماسي. كما شهدت الدبلوماسية تطوراً ملحوظاً خلال القرنين التاسع عشر والعشرين بفعل توسع العلاقات الدولية وظهور المنظمات الدولية. وفي العصر المعاصر، لم تعد الدبلوماسية تقتصر على التمثيل السياسي التقليدي، بل أصبحت تشمل مجالات متعددة كالدبلوماسية الاقتصادية والثقافية والرقمية ومتعددة الأطراف، مما جعلها أداة أساسية في إدارة العلاقات الدولية وتحقيق المصالح الوطنية:[2]

[1] زفزافي عائشة، "أثر اتفاقية فيينا في تقنين القانون الدبلوماسي "– دراسة حالة –، مذكرة ماستر في الحقوق، تخصص قانون دولي عام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، 2022/2021، ص 12.

[2] مرجع سابق ،ص16-18.

الفرع الاول: الدبلوماسية في أوروبا القديمة

الدبلوماسية عند اليونان (الإغريق):

أدّى النظام في اليونان القديمة القائم ،على تعدد المدن وتقاربها الجغرافي إلى السعي نحو توحيد القواعد المتعلقة بالتمثيل والتفاوض الدبلوماسي، ومن أبرز هذه القواعد احترام حرمة المبعوثين الدبلوماسيين، إذ كان انتهاك هذه الحرمة يُعد مخالفًا لأعراف حسن الجوار.

أما تعيين السفراء، فكان يتم من قبل رئيس الدولة، مع تزويدهم بتعليمات شفهية ومكتوبة تُرشدهم أثناء أداء مهامهم. وإلى جانب ذلك، اهتم الإغريق بتنظيم مسألة قبول وتسليم اللاجئين السياسيين، حيث قامت المعابد والمقابر مقام السفارات الدائمة في إيوائهم، نظرًا لعدم وجود بعثات دبلوماسية دائمة آنذاك.

ولم يقتصر دور الإغريق على المفاوضات الثنائية فقط، بل ابتكروا أسلوب عقد المؤتمرات الإقليمية، المعروفة بالمؤتمرات الأمفكتيونية، والتي هدفت إلى إقرار مبادئ عامة تحمي المصالح المشتركة، وتُلزم الأعضاء بتطبيقها، مع فرض جزاءات على من يخالفها.

ومن ثم، يتضح أن إسهام اليونان في تطوير الفكر الدبلوماسي شمل جوانب متعددة، أبرزها التفاوض، وعقد المؤتمرات، ووضع الأسس الأولى لتنظيم العلاقات الدبلوماسية.[1]

الدبلوماسية عند الرومان

رغم انتقال العديد من المفاهيم الدبلوماسية من الإغريق إلى الرومان، إلا أن الرومان لم يطوروا هذا التراث ولم يولوه الاهتمام الكافي، نظرًا لطبيعتهم التي لم تمِل إلى فن التفاوض. فقد اتسمت السياسة الرومانية بالنزعة التوسعية والاعتماد على القوة العسكرية، حيث قامت الإمبراطورية الرومانية على مبدأ السيطرة وإخضاع الشعوب بالقوة، مع إظهار التسامح فقط مع من يخضع لسلطانها.

وفي المراحل المتأخرة من عمر الإمبراطورية، لجأ الرومان إلى استخدام الدبلوماسية، ولكن بأسلوب يخدم مصالحهم التوسعية، حيث استخدموها لإثارة الخلافات بين الشعوب المجاورة، أو لكسب ولائها بالمال

[1] فتاضل زاكي،مرجع نفسه نص،25-29.

والمكر السياسي. ولهذا حرصوا على أن يكون مبعوثوهم من ذوي الدهاء وقوة الملاحظة، لاكتشاف نقاط ضعف الشعوب الأخرى واستغلالها.

وقد أدّت هذه الممارسات إلى تشويه صورة الدبلوماسية وإكسابها سمعة سلبية، خاصة عندما انتقلت هذه الأساليب إلى الدول الأوروبية التي نشأت لاحقًا، ولا سيما خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر، حيث ارتبط العمل الدبلوماسي آنذاك بالمؤامرات، والتجسس، والتدخل في الشؤون الداخلية للدول.

تأسست الدبلوماسية في الإمبراطورية الرومانية خلال القرون الثلاثة الأولى على مركزية سلطة الإمبراطور كوجهة رئيسية لكافة البعثات الدبلوماسية الأجنبية والمحلية على حد سواء؛ حيث تراجعت الأدوار التقليدية لمجلس الشيوخ (السيناتور) لصالح الإدارة الإمبراطورية المباشرة. ولم تقتصر هذه العلاقات الدبلوماسية الرومانية على معالجة قضايا الحرب والسلم مع القوى العظمى المجاورة مثل الإمبراطورية الساسانية فحسب، بل امتدت لتشمل شبكة معقدة من العلاقات مع الممالك التابعة (Client Kingdoms)، والمدن الحرة التي مُنحت امتيازات خاصة مثل الإعفاء الضريبي، واستُخدمت النقوش التذكارية العامة كوسيلة لتوثيق هذه المعاهدات والرسائل المتبادلة وتثبيت الهيمنة الرومانية."[1]

الدبلوماسية الأوروبية في العصر الوسيط

تميّز العصر الأوروبي الوسيط بحالة من التراجع مقارنة بالعصر القديم، ويُعزى ذلك بدرجة كبيرة إلى سيادة النظام الإقطاعي، الذي اعتمد على الحروب والانقسامات والجهل، مما حدّ من تبادل الممثلين وعقد المعاهدات وإجراء المفاوضات.[2]

وعلى عكس ما كان سائدًا في العصور السابقة، شهد هذا العصر انتهاكات متكررة لحرمة السفراء، وعدم احترام العهود والاتفاقيات. كما استُخدمت الدبلوماسية في نطاق ضيق ولأغراض مصلحيه وتهديدية، غالبًا ما كانت تسبق الحروب، وكان هدفها الأساسي تحقيق النصر العسكري.

[1] Fergus Millar, "Government and Diplomacy in the Roman Empire during the First Three Centuries," The International History Review, Vol. 10, No. 3 (Aug., 1988), pp. 347-354

[2] مرجع سابق ، ،ص،30-32.

الفرع الثاني: الدبلوماسية العربية الإسلامية

المفهوم العربي الإسلامي للدبلوماسية

في الوقت الذي كان فيه الفكر السياسي الأوروبي يعاني من الجمود خلال العصور الوسطى، كان هذا الفكر يتبلور ويتطور في العالم العربي الإسلامي. وقد عرف العرب الممارسات الدبلوماسية منذ عصر الجاهلية، متأثرين بطبيعة حياتهم القائمة على الأسفار والتجارة، وبموقعهم الجغرافي الذي جعلهم حلقة وصل بين الحضارات.

ورغم ضياع الكثير من المصادر المتعلقة بالدبلوماسية العربية القديمة، إلا أن المتوفر منها يدل على اهتمام العرب باختيار السفراء من أهل الحكمة، والأخلاق، وسرعة البديهة. ومن أبرز الأمثلة على ذلك، سفارة عبد المطلب بن هاشم إلى أبرهة، بهدف التفاوض على استرجاع الإبل التي استولى عليها جيش الحبشة.

ومع ظهور الإسلام، شهدت الدبلوماسية العربية تحوّلًا جذريًا، حيث وحّد الإسلام العرب في دولة واحدة، وأصبحت الدبلوماسية وسيلة فعالة لتنفيذ السياسة الخارجية للدولة الإسلامية ونشر تعاليم الدين. وقد تطورت هذه الممارسة في عهد النبي محمد ﷺ والخلفاء الراشدين، [1]حيث خرجت الدبلوماسية من إطارها التجاري إلى أبعاد سياسية واجتماعية أوسع. لقد قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم خلال حياته الكريمة فقهاً دبلوماسياً غنياً من خلال بناء علاقات مسؤولية مع الملوك حول الجزيرة العربية، كما عقد أوثق الصلات بزعماء القبائل في جزيرة العرب، وحمل معهم مسؤولية التعاون لبناء الدولة[2]."لقوله تعالى ﴿وَإِن جَنَحُوا لِلسَّلْمِ فَاجْنَحْ لَهَا وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ ۚ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ [سورة الأنفال: 61].[3]

المطلب الثالث: الدبلوماسية المتعددة الأطراف

[1]محمد حبش، الإسلام والدبلوماسية: قراءة في القيم الدبلوماسية في الإسلام، (الدوحة: مركز الدوحة الدولي لحوار الأديان، 2013)، ص 33.

[2] [2]سورة الأنفال، الآية 61

[3]شايب علي،محاضرات في مادة الدبلوماسية متعددة الاطراف والتفاوض، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،قسم الدراسات الدولية،جامعة جزائر-03-السنة الجامعية 2019-2020م،ص21-22.

ظلت الدبلوماسية الثنائية تشكل الأساس في العلاقات الدولية لمدة طويلة، حيث كانت الدول تُقيم علاقاتها فيما بينها بصورة مباشرة من خلال اللقاءات الثنائية، وما يترتب عنها من اتفاقيات ومعاهدات ثنائية وتحالفات عسكرية وغيرها من صور التعاون.

وقد ساهم في توسّع هذا النوع من الدبلوماسية الثنائية تقسيم العالم إلى مناطق نفوذ بين الدول الأوروبية، إذ خضعت العديد من الدول لسيطرة القوى الاستعمارية، وأصبحت هذه الدول تتولى تمثيلًا متعددًا لدى الهيئات الدولية أو لدى دول أخرى، الأمر الذي مهّد لظهور التمثيل المتعدد الأطراف. كما ساعد التحول في طبيعة القضايا الدبلوماسية، التي كانت في السابق محدودة ضمن إطار ثنائي، إلى قضايا معقدة ومتداخلة، على بروز الحاجة إلى دبلوماسية متعددة الأطراف.

أولًا: **مفهوم الدبلوماسية المتعددة الأطراف**

تعددت تعريفات الدبلوماسية المتعددة الأطراف، وبذلك إلى تنوع وتشعب المواضيع التي تتناولها، فضلًا عن دخول فواعل جديدة إلى الساحة الدولية، خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، وهو ما أكسب هذا النوع من الدبلوماسية طابعًا مغايرًا لما كان عليه سابقًا.

وقد شهدت هذه المرحلة ظهور المنظمات الإقليمية والدولية، إلى جانب الجمعيات العالمية، إضافة إلى بروز فواعل أخرى مثل أصحاب رؤوس الأموال، والأكاديميين، ومراكز البحث العلمي، الأمر الذي ساهم في تنوع المقاربات والمفاهيم المتعلقة بالدبلوماسية المتعددة الأطراف.[1]

ويقصد بالدبلوماسية المتعددة الأطراف تلك الدبلوماسية التي تشارك فيها أكثر من دولتين، حيث لا تقتصر على الدول فقط، رغم أن الدولة تبقى الفاعل الأساسي في هذا الإطار.

وتُعدّ الدبلوماسية المتعددة الأطراف أحد الأشكال الأساسية للعمل الدبلوماسي في النظام الدولي، إذ تُمارَس أساسًا في إطار المؤتمرات والاجتماعات الدولية، كما قد تتم أحيانًا عبر لقاءات ثنائية داخل إطار تمثيل ثالث يكون بالوكالة.

[1] مرجع نفسه،ص،23.

ويعرّف الباحث الأكاديمي علاء أبو عامر الدبلوماسية المتعددة الأطراف بأنها ذلك النمط من الدبلوماسية الذي تشارك فيه أكثر من دولتين، ويتجسد من خلال الاجتماعات والمؤتمرات الدولية. ويرى أن هذا النوع من الدبلوماسية ليس حديث العهد، إذ عرفته بعض الشعوب القديمة في الشرق الأوسط الأدنى، وكذلك لدى الشعوب الإغريقية، غير أن مؤتمر وستفاليا سنة 1648 يُعد من أبرز المحطات التاريخية التي كرّست هذا النمط في العصر الحديث. وقد أثبتت الدبلوماسية المتعددة الأطراف قدرتها على أداء دور فعّال في العلاقات الدولية، سواء في مجال التنمية أو التعاون الدولي أو تعزيز القدرات العسكرية وتحقيق التوازن الدولي، وهو ما يشكّل إضافة نوعية للجهود التي تبذلها الدبلوماسية الثنائية.

ويواصل الباحث ذاته تناوله للدبلوماسية المتعددة الأطراف من زاوية طبيعة النشاط والمواضيع، معتبراً إياها ذلك الشكل من الدبلوماسية الذي يُمارَس في إطار المؤتمرات والاجتماعات الدولية التي تجمع رؤساء الدول والحكومات، حيث تُفضي هذه اللقاءات إلى اتخاذ قرارات سياسية هامة ومصيرية، أو إلى إبرام اتفاقيات ومعالجة القضايا الكبرى العالقة التي تمسّ المصالح الوطنية للدول. وقد عرف هذا النمط من الدبلوماسية انتشارًا واسعًا في السنوات الأخيرة، نتيجة تزايد وتعقّد القضايا الدولية من جهة، واتساع مجالات اهتمام الدبلوماسية المتعددة الأطراف من جهة أخرى، بعد أن كانت تقتصر في السابق على قضايا محدودة كالأمن أو الغذاء أو الحرب.كما يرى الباحثون في مجال العلاقات[1] الدولية والشؤون الخارجية أن الدبلوماسية المتعددة الأطراف تنقسم إلى نوعين رئيسيين، يتمثل الأول في الدبلوماسية المتعددة الأطراف الدائمة، في حين يتمثل الثاني في الدبلوماسية المتعددة الأطراف غير الدائمة.[2]

الدبلوماسية المتعددة الأطراف الدائمة

[1] ورود عامر شاكر،"الدبلوماسية الجماعية ودبلوماسية متعددة الأطراف "،مذكرة ماجيستر،كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة ديالى 2016م ،ص 11-16.

وهي ذلك النمط من الدبلوماسية الذي يمارس داخل إطار مؤسساتي دائم، من خلال منظمات دولية أو إقليمية أُنشئت بصفة مستمرة، وتتمتع بهياكل وأجهزة ثابتة. ويُعدّ هذا النوع الأكثر انتشارًا في النظام الدولي المعاصر، حيث تمارس الدول من خلاله نشاطها الدبلوماسي بشكل منتظم ومستمر.

ومن أبرز أمثلة هذا النوع:

منظمة الأمم المتحدة

جامعة الدول العربية

الاتحاد الأوروبي

الاتحاد الإفريقي

ويهدف هذا النمط إلى تنظيم التعاون الدولي، ومعالجة القضايا المشتركة بين الدول، مثل حفظ السلم والأمن الدوليين، والتنمية المستدامة، وحقوق الإنسان، وحل النزاعات بالوسائل السلمية.

ثانيًا: الدبلوماسية المتعددة الأطراف غير الدائمة

ويقصد بها ذلك الشكل من الدبلوماسية الذي يتم في إطار مؤتمرات أو اجتماعات دولية مؤقتة، تعقد لمعالجة قضية أو أزمة معينة، ثم تنتهي بانتهاء الغرض الذي أُنشئت من أجله، دون أن تكون لها صفة الاستمرارية أو هياكل دائمة.ومن أمثلتها:المؤتمرات الدولية الخاصة بحل نزاع معين،المؤتمرات الاقتصادية والبيئية الدولية،مؤتمرات نزع السلاح أو الأمن الدولي.ويتميز هذا النوع بمرونته وسرعة انعقاده، كما يسمح بمشاركة عدد كبير من الدول والفاعلين الدوليين، ويُعدّ وسيلة فعّالة للتوصل إلى توافقات دولية بشأن قضايا عاجلة ومصيرية.[1]

[1] مرجع نفسه ،ص ،17.

المبحث الثاني: مجلس الأمن الدولي

يعد مجلس الأمن الدولي احد الأجهزة الرئيسية في منظمة الأمم المتحدة، إذ أوكلت له المسؤولية الأساسية في حفظ السلم والأمن الدوليين،وهو الهدف الجوهري الذي قامت من اجله المنظمة. ويتميز مجلس الآمن بكونه جهازا تنفيذيا يتمتع بسلطات واسعة،حيت خوله ميثاق الأمم المتحدة إصدار قرارات ملزمة،والتدخل في النزاعات الدولية سواء برضا أطراف النزاع أو دون دلك ،الأمر الذي يمنحه مكانة خاصة ضمن هيكل الأمم المتحدة.

وانطلاقا من الدور المحوري الذي يلعبه مجلس الأمن في تسوية النزاعات الدولية ،سيتم التطرق في هدا المبحث إلى هيكلته من خلال ثلاثة مطالب أساسية ،تتعلق بمفهومه،واختصاصاته ،تم تشكيلته.

المطلب الأول: مفهوم مجلس الأمن الدولي

يعتبر مجلس الأمن الجهاز التنفيذي للأمم المتحدة والمسؤول الأول عن حفظ السلم والأمن الدوليين.وقد نصت المادة 24من ميثاق الأمم المتحدة على أن يعهد أعضاء المنضمة إلى مجلس الأمن بالمسؤولية الرئيسية في هدا المجال،ودلك بهدف ضمان السرعة والفعالية في عمل المنظمة. وقد جاء إنشاء مجلس الأمن نتيجة مشاورات واتفاقات بين الدول الكبرى المنتصرة في الحرب العالمية الثانية، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية ، والاتحاد السوفيتي سابقا، والمملكة المتحدة،ثم انضمت إليهم فرنسا والصين وهو ما انعكس على طبيعة المجلس من حيت منح هده الدول امتيازات خاصة ،أهمها العضوية الدائمة وحق الاعتراض(الفيتو).[1]

ولا تقتصر وظيفة مجلس الأمن على المناقشة أو تقديم التوصيات،بل يمتد دوره إلى اتخاذ قرارات ملزمة قانونا لجميع دول الأعضاء ،وهو مأكدته المادة 25[2] من ميثاق الأمم المتحدة،التي تلزم الدول بقبول قرارات المجلس وتنفيذها وفق أحكام الميثاق.وعليه فان مجلس الأمن يتمتع بسلطة قانونية مباشرة على الدول الأعضاء،مايجعله حجر الزاوية في نظام الأمن الجماعي الدولي.

---

[1] شريهان ممدوح،حسن احمد،"دور مجلس الأمن الدولي في تسوية النزاعات الدولية بالطرق سلمية،المجلة القانونية"، ،المملكة العربية السعودية ، ،ص971

[2] ميثاق الأمم المتحدة، 1945،المادة24و25، متاح على الموقع : https://www.un.org/ar/about-us/un-charter/full-text ، تاريخ الاطلاع: 15 أفريل 2026.

الفرع الأول: تشكيلة مجلس الأمن

حسب المادة 23/1[1] من ميثاق الأمم المتحدة، يتكون مجلس الأمن من 15 عضوًا، منهم 5 أعضاء دائمين وهم: الصين، فرنسا، روسيا ، بريطانيا، والولايات المتحدة الأمريكية. أما الأعضاء غير الدائمين وعددهم 10، فيتم انتخابهم من طرف الجمعية العامة..ومن خلال هذا النص، نلاحظ أن المجلس يتشكل من نوعين من الأعضاء: دائمين وغير دائمين، حيث يتم اختيار غير الدائمين من قبل الجمعية العامة لمدة سنتين، ولا يجوز إعادة انتخاب العضو مباشرة بعد انتهاء مدته.

كما أنه عند رفع عدد أعضاء المجلس من 11 إلى 15 عضوًا، تم اختيار بعض الأعضاء لمدة سنة واحدة فقط كإجراء انتقالي. ومع تزايد عدد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة من 51 دولة سنة 1945 إلى أكثر من 190 دولة حاليًا، ظهر نوع من عدم التوازن بين عدد الدول وعدد المقاعد في مجلس الأمن، مما أدى إلى وجود خلل في التمثيل.[2]

نلاحظ كذلك وجود تفاوت بين الأعضاء الدائمين وغير الدائمين، حيث تم تحديد الأعضاء الدائمين بالاسم في الميثاق، وهو ما لا يعكس التغيرات التي شهدها المجتمع الدولي. كما أن عدد المقاعد غير الدائمة يبقى محدودا مقارنة بعدد الدول.

ولذلك، قامت الجمعية العامة سنة 1963 بإدخال تعديلات على تشكيل المجلس، حيث تم رفع عدد الأعضاء غير الدائمين إلى 10. ورغم هذه التعديلات، إلا أنها لم تكن كافية، مما يستدعي القيام بإصلاحات جديدة تتماشى مع التطورات السياسية والقانونية.

1. :التصويت في مجلس الأمن

تنص المادة 27 من ميثاق الأمم المتحدة على أن لكل عضو في مجلس الأمن صوتًا واحدًا. لكن في الواقع، فإن تأثير هذا التصويت يبقى محدودًا بسبب امتلاك الدول الدائمة لحق النقض (الفيتو).

[1] ميثاق الامم المتحدة،1945،المادة23.

[2] أسيا دعاس، عبد الحكيم أمحمد رويحة،" إصلاح مجلس الأمن الدولي "مجلة آفاق للبحوث والدراسات المجلد5،العدد2 ص382-383.

ويتم التصويت في المجلس في نوعين من المسائل: الإجرائية والموضوعية. ففي المسائل الموضوعية، يجب الحصول على 9 أصوات على الأقل، مع موافقة جميع الأعضاء الدائمين. أما في حالة اعتراض أحدهم، فإن القرار لا يُعتمد.

أما في المسائل الإجرائية، فيكفي الحصول على 9 أصوات دون الحاجة إلى موافقة الدول الدائمة.

ورغم أن ميثاق الأمم المتحدة لم ينص صراحة على مصطلح "الفيتو"، إلا أنه يظهر ضمنيًا من خلال اشتراط موافقة الدول الدائمة. وقد أدى استخدام هذا الحق إلى تعطيل العديد من قرارات المجلس، حيث يمكن لدولة واحدة فقط أن توقف أي قرار يخالف مصالحها كما أن بعض الدول، مثل الولايات المتحدة الأمريكية، يمكنها التأثير على قرارات المجلس حتى دون استعمال الفيتو، من خلال التأثير على تصويت باقي الأعضاء.

2: سلطات مجلس الأمن

يتمتع مجلس الأمن بصلاحيات واسعة بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، حيث يمكنه تحديد ما إذا كان هناك تهديد للسلم والأمن الدوليين، أو إخلال بهما، أو عمل عدواني، وذلك وفقًا للمادة 39وفي هذه الحالة، يمكنه تقديم توصيات أو اتخاذ تدابير[1] مناسبة، كما يمكنه دعوة الأطراف المعنية إلى اتخاذ إجراءات مؤقتة كما يملك المجلس سلطة فرض إجراءات لا تتطلب استخدام القوة العسكرية، مثل العقوبات الاقتصادية وقطع العلاقات الدبلوماسية، وفقًا للمادة 41. ويمكنه أيضًا الجمع بين عدة إجراءات في نفس الوقت.وفي حال طلب من الدول تنفيذ هذه القرارات، فإنها تصبح ملزمة بذلك طبقًا للمادة 25 من الميثاق.[2]

3: إصلاح مجلس الأمن الدولي

1 الإصلاح الهيكلي

[1] مرجع نفسه،ص384.

[2] ميثاق الامم المتحدة،المادتان،41و25.

قدمت عدة دول مقترحات لإصلاح مجلس الأمن، خاصة من خلال زيادة عدد الأعضاء ليصبح أكثر تمثيلًا لجميع دول العالم. حيث اقترح البعض رفع عدد الأعضاء إلى ما بين 24 و26 عضوًا.

كما تم اقتراح إدخال أنواع جديدة من العضوية، مثل العضوية شبه الدائمة أو العضوية بالتناوب، بهدف تحقيق توازن أفضل داخل المجلس.

ويعتمد اختيار الأعضاء على معيارين أساسيين:

- مساهمة الدولة في حفظ السلم والأمن الدوليين
- التوزيع الجغرافي العادل

2 إصلاح نظام التصويت (الفيتو)

يعد حق الفيتو من أكثر القضايا المثيرة للجدل، حيث يقتصر على الدول الدائمة فقط. ومع التغيرات الدولية، ظهرت دعوات عديدة لإصلاح هذا النظام.[1]

وتنوعت الآراء بين من يدعو إلى إلغاء الفيتو تدريجيًا، ومن يرى ضرورة الإبقاء عليه مع تقييد استخدامه، مثل منع استعماله في بعض القضايا أو الحد منه دون توسيعه ليشمل دولًا أخرى.

الفرع الثاني: قرارات مجلس الأمن الملزمة وغير الملزمة:

قرارات مجلس الأمن الملزمة وغير الملزمة : تنقسم قراراته إلى:

_قرارات مجلس الأمن الملزمة :

يتمتع مجلس الأمن بسلطات كبيرة لمواجهة حالات تهديد السلم أو الإخلال به و وجود ما بشكل عدوانا ، وتندرج هذه السلطات أو التدابير التي يتخذها المجلس في إطار الميثاق و ذلك بهدف حماية النظام الدولي بدءا من التدابير المؤقتة وصولا إلى التدابير العسكرية التي تنطوي على استخدام القوة المسلحة بهدف الحفاظ على السلم والأمن الدوليين. إلا انه يمكن لمجلس الأمن، فيما إذا فشلت الإجراءات الواردة في مواد الفصل السادس من الميثاق في إنهاء المنازعات والمواقف الدولية التي من شأن استمرارها تعريض السلم والأمن الدوليين للخطر، أن يقرر وجود التهديد للمسلم ولإخلال به أو ان حالة

[1] اسيا دعاس،مرجع نفسه ،ص385-386

من حالة العدوان قد وقعت، لذلك فلمجلس الأمن أن يتخذ من التدابير و الإجراءات المنصوص عليها في مواد الفصل السابع بغية الحفاظ على السلم والأمن الدوليين أو إعادتهما إلى نصابهما، وهذا ما تشير إليه المادة (39).[1]

_قرارات مجلس الأمن غير الملزمة

عالج ميثاق الأمم المتحدة سلطات مجلس الأمن في حل النزاعات حلا سلميا في المواد من (33 إلى (38) من الفصل السادس ، فمنح الميثاق، المجلس نوعين من السلطات هي : سلطة فحص المنازعات والمواقف التي يكون من شان استمرارها تعريض السلم والأمن الدوليين للخطر ، و سلطة تسوية هذه المنازعات والمواقف عن طريق التدخل السلمي لحلها وسنتناول هاتين السلطتين كما باتي

أ/سلطة فحص المنازعات و المواقف:[2]

لقد خول ميثاق الأمم المتحدة مجلس الأمن هذه السلطة ، فقد نص على أن " لمجلس الأمن إن يفحص أي نزاع أو أي موقف قد يؤدي إلى احتكاك دولي أو قد يثير نزاعا لكي يقرر ما إذا كان استمرار هذا النزاع أو الموقف من شانه إن يعرض للخطر حفظ السلم و الأمن الدولي وعلى ذلك فان مجلس الأمن يتمتع بسلطة تقدير ما إذا كان الأمر يتعلق بوجود نزاع أو موقف من شان استمراره تعريض السلم والأمن الدوليين للخطر، أم إن الوقائع المدعاة لا تشكل مثل هذا النزاع أو الموقف. بيد إن تمنع مجلس الأمن بهذه السلطة التقديرية لا يحول دون وجود التثبت من توافر شروط ثلاثة لامكان القول في مثل هذا النزاع أو الموقف وتتمثل هذه الشروط بما ياتي :

1 – وجود حالة نزاع أو موقف .

2 – أن يكون النزاع أو الموقف قائما ومستمرا عند عرضه على مجلس الأمن وان تكون هنالك من الدلائل والمؤشرات ما ينبئ باستمراره إذا لم يتم حله.

[1] ميثاق الامم المتحدة المادة 39.

[2] رقيق خالد وعدان رابح، " دور مجلس الأمن الدولي في حفظ السلم والأمن الدوليين"، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في الحقوق، المركز الجامعي أحمد بن يحي الونشريسي، تيسمسيلت، 2018/2017، ص 22.

3 – أن يكون من شأن استمرار النزاع أو الموقف تعريض السلم والأمن الدوليين للخطر، فإذا لم يؤدي استمرار النزاع لمثل هذه النتيجة فلا حاجة إلى تدخل مجلس الأمن.

وترتبط بهذا الموضوع مسالة ما إذا كان من حق الأطراف التي قامت بتنبيه المجلس إلى وجود نزاع أو موقف من شان استمراره تعريض السلم والأمن الدوليين للخطر، العودة ومطالبة المجلس بوقف التصدي لدراسته.

ب /تسوية المنازعات الدولية بالطرق السلمية

لقد بات مبدأ تسوية المنازعات الدولية بالطرق السلمية من أهم المبادئ المستقرة في القانون الدولي المعاصر ، فقد ورد النص في العديد من المواثيق والاتفاقيات الدولية الكبرى ، كاتفاقيتي لاهاي العام 1899 و 1908 وعهد عصبة الأمم لعام 1919 وميثاق التحكيم [1]

لعام لسنة 1928 وميثاق الأمم المتحدة لعام 1945 و الذي خص هذا المبدأ بمكانة رفيعة تجلت في مجمل نصوصه ، فالفصل السادس من الميثاق يشير إلى الوسائل التي يمكن لمجلس الأمن أن يسهم بها في تسوية النزاعات ، بعد إن وضع التزاما على عاتق أطراف أي نزاع يكون من شان استمراره أن يعرض حفظ السلم والأمن الدوليين للخطر أن يلتمسوا حله مبدئيا بطرق المفاوضة و التحقيق و الوساطة والتوفيق والتحكيم والتسوية القضائية ، وأن يلجئوا إلى الوكالات والتنظيمات الإقليمية او غيرها من الوسائل السلمية التي يقع عليها اختيارها . ثم يخول لمجلس الأمن بعد ذلك أن يدعو أطراف النزاع إلى إن يسووا ما بينهم من النزاع بتلك الطرق اذ رأى ضرورة لذلك ، وسنوجز أهم الحلول الدبلوماسية التي جاء ذكرها في ميثاق الأمم المتحدة مع الملاحظة انها ليست حصرية و أنه يمكن تصور أي حل أخر من شانه إحلال الوئام محل النزاع.

1 المفاوضة : وهي تبادل الرأي بين دولتين متنازعتين أو أكثر بقصد الوصول إلى تسوية للنزاع القائم بينهما .

[1] نفس المرجع،ص18-19.

2 التحقيق : وهو أن يعهد إلى لجنة مكونة من أكثر من شخص بمهمة تقصي الحقائق المتعلقة بنزاع قائم بين دولتين أو أكثر للاستعانة بها في التوصل إلى حله حلا وديا . وعادة ما يتم تشكيل هذه اللجان من أشخاص ينتمون لدول محايدة و لا يتمتع ما تنتهي إليه لجنة التحقيق في تقريرها بقوة قانونية ملزمة ، فالدول المتنازعة الأخذ بها و عدم الالتفات إليه دون ما ادنى مسؤوليته .

3 الوساطة : وهي عبارة عن مساعي حميدة يقوم بها طرف ثالث بغية الوصول إلى حل نزاع قائم بين دولتين، وذلك عن طريق حث أطرافه على حسمه ، والاشتراك معها في المفاوضات، واقتراح الحلول المناسبة . ولكن يظل مع ذلك للدول المتنازعة حق قبول الحلول المقترحة أو عدم الأخذ بها ، دون ما ادنى مسؤولية[1] ، و إن كان رفض الوساطة كثيرا ما غير ودي والنتيجة التي تنتهي إليها الوساطة تكون مجردة عن كل قوة ملزمة و لا يمكن فرضها على الأطراف المتنازعة لأنها لا تعد حكما واجب التنفيذ

4 التوفيق: وهو التمهيد لحل الخلاف الناشب بين الأطراف المتنازعة حلا نهائيا. ويتم التوفيق عادة بواسطة الجنة يتم تشكيلها من خبراء متخصصين في موضوع النزاع ، وتقوم اللجنة ببحث كافة جوانب النزاع و اقتراح الحل الذي تراه مناسبا له، ولا يتمتع مثل هذا الحال بأية قوة قانونية ملزمة .

5 التحكيم :وهو الذي يهدف إلى تسوية المنازعات بين الدول على يد القضاة الذين تختارهم وعلى أساس احترام القانون الدولي، وتختار الدول المتنازعة الهيئة التي تحتكم إليها فقد يكتفي بحكم واحد او حكمين أو أكثر ، وفي الغالب فان تسوية المنازعات بطريق التحكيم تجري على يد شخص ثالث هو المحكم أو هيئة التحكيم ، و يتم اختيار المحكم أو أعضاء هيئة التحكيم بمعرفة الدولتين طرفي النزاع ، و يكون للقرار الصادر عن المحكم او هيئة التحكيم صفة الحكم القضائي الإلزامي للطرفين .

6 التسوية القضائية: قد تلتمس الدول المتنازعة حل خلافاتها عن طريق إحالتها إلى محكمة دولية مؤلفة من قضاة مستقلين ، فتبنت المحكمة في ادعاءات الأطراف وتصدر قرارها الحاسم استنادا لأحكام القانون الدولي .

ويترتب على حجية الأمر المقضي للقرار أمران هما :

[1] مرجع نفسه،ص20

الأمر الأول : انتهاء مهمة المحكمتين و سلطاتهم بمجرد صدور الحكم

الأمر الثاني : إلزام الدولتين طرفي النزاع بامتثال الحكم وباتخاذ ما ينبغي من الإجراءات من جانبهما لتنفيذه.

7 الوكالات والتنظيمات الإقليمية : لقد اولى ميثاق الأمم المتحدة التنظيمات الإقليمية أهمية خاصة ، فقد أفرد لها فصلا مستقلا (الفصل الثامن) ، وأتاح لأعضائه الارتباط بأي نوع من أنواع الوكالات أو التنظيمات الإقليمية ، كما حثهم على اللجوء إليها كخطوة أولى قبل اللجوء إليه التماسا لحل منازعاتهم الدولية .[1]

الفرع الثالث: اختصاصات مجلس الأمن الدولي

يمارس مجلس الأمن اختصاصاته عندما تتوافر حالة تهديد للسلم أو إخلال به أو وقوع عمل عدواني ،ودلك استنادا إلى المادة 39[2] من ميثاق الأمم المتحدة.ويمكن تقسيم اختصاصات مجلس الأمن إلى اختصاصات متعلقة بحفظ السلم والأمن الدوليين،والأخرى ذات طابع إداري.

أولا:اختصاصات حفظ السلم والأمن الدوليين: تشمل هده الاختصاصات مواجهة الحالات التالية:

تهديد السلم: ويقصد به كل عمل ينطوي على التهديد واستخدام القوة،أو التلويح بالحرب أو التدخل في الشؤون الداخلية للدول، دون أن يصل إلى الاستخدام الفعلي للقوة وهو مايستوجب تدخل مجلس الأمن لاتخاذ التدابير الوقائية أللازمة.[3]

الإخلال بالسلم: ويشمل الحالات التي يتم فيها استخدام القوة المسلحة فعليا، مثل نشوب الحروب والنزاعات المسلحة والتي غالبا ماتكون نتيجة لتصعيد سابق في التهديدات.

العدوان : وهو أخطر الحالات التي تهدد السلم والأمن الدوليين، ويستوجب اتخاذ تدابير ردعية وفق الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، رغم أن الميثاق لم يضع تعريفا دقيقا للعدوان وترك سلطة التكييف لمجلس الأمن.

[1] مرجع نفسه،ص 21.

[2] ميثاق الامم المتحدة المادة39

[3] آسية دعاس،عبد الحكيم أمحمد رويحة، المرجع سابق، ص380-381.

وفي سبيل معالجة هذه الحالات، يعتمد مجلس الأمن على:

الوسائل السلمية مثل المفاوضات، الوساطة، التحكيم، والتسوية القضائية

الوسائل القسرية كالعقوبات الاقتصادية، قطع العلاقات الدبلوماسية، أو استخدام القوة المسلحة عند فشل الوسائل السلمية، وذلك وفق ما نص عليه الفصلان السادس والسابع من الميثاق.

ثانيا: اختصاصات ذات طابع إداري: تتمثل هذه الاختصاصات في:

- تقديم توصيات للجمعية العامة بشأن قبول أو رفض عضوية الدول في الأمم المتحدة.
- المشاركة مع الجمعية العامة في انتخاب قضاة محكمة العدل الدولية، والتوصية بتعيين الأمين العام للأمم لمتحدة.
- الإشراف على تنظيم التسلح الدولي بالتعاون مع لجنة أركان الحرب، وفق المادة 26من ميثاق الامم المتحدة.

المطلب الثاني : طرق عمل مجلس الأمن للتسوية السلمية للنزاعات الدولية

تُعدّ التسوية السلمية للنزاعات الدولية من أبرز المهام التي يضطلع بها مجلس الأمن، حيث نصّت المادة 33 من ميثاق الأمم المتحدة على ضرورة لجوء أطراف أي نزاع، من شأن استمراره أن يهدد السلم والأمن الدوليين، إلى الوسائل السلمية لحلّه، كالمفاوضة، والتحقيق، والوساطة،[1] والتوفيق، والتحكيم، والتسوية القضائية، أو عن طريق الوكالات والتنظيمات الإقليمية، أو غيرها من الوسائل التي يتم الاتفاق عليها.

كما خوّلت الفقرة الثانية من نفس المادة مجلس الأمن صلاحية دعوة أطراف النزاع إلى تسوية خلافاتهم بالطرق السلمية المذكورة، متى رأى أن استمرار النزاع قد يشكل تهديدًا للسلم والأمن الدوليين. وتجدر الإشارة إلى أن هذه المادة لم تستحدث وسائل جديدة، وإنما كرّست الآليات المعترف بها في نطاق القانون الدولي.

[1] سامية زاوي،" دور مجلس الأمن في تطبيق القانون الدولي الإنساني"، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة باجي مختار عنابة، 2007-2008، ص. 28.

وفي هذا السياق، يعتمد مجلس الأمن مجموعة من أساليب العمل في إطار التسوية السلمية، تتمثل في دعوة الأطراف إلى حل النزاع بالوسائل السلمية، أو تقديم توصيات بشأن الإجراءات المناسبة وفقًا للمادة 36، أو التدخل استنادًا إلى المادة 37 من خلال اقتراح شروط للتسوية، إضافة إلى إصدار توصيات عامة طبقًا للمادة 38.

ويشترط لتدخل مجلس الأمن أن يكون النزاع أو الموقف من النوع الذي من شأن استمراره أن يعرض السلم والأمن الدوليين للخطر، وهو ما يتيح له، بموجب المادة 34، القيام بإجراء تحقيق لتحديد طبيعة هذا النزاع أو الموقف، ومن ثم اتخاذ التدابير المناسبة في إطار الفصل السادس من الميثاق.

الفرع الأول: إجراء التحقيق

تنص المادة 34 من ميثاق الأمم المتحدة على أن لمجلس الأمن صلاحية فحص أي نزاع أو وضع قد يؤدي إلى احتكاك دولي أو إثارة نزاع، وذلك بهدف تحديد ما إذا كان من شأنه تهديد السلم والأمن الدوليين. ويُعدّ التحقيق إجراءً تمهيديًا يسعى من خلاله المجلس إلى جمع المعلومات والمعطيات المتعلقة بالنزاع، سواء بمبادرة منه أو بناءً على عرض النزاع من قبل أطرافه.

ويتمتع مجلس الأمن بسلطة تقديرية في اللجوء إلى هذا الإجراء، إذ لا يُعد ملزمًا بإجرائه، وإنما يتوقف ذلك على مدى اقتناعه بخطورة الوضع. كما يهدف التحقيق إلى التحقق من صحة الادعاءات وتحديد طبيعة النزاع، بما يمكّن المجلس من اتخاذ القرار المناسب بشأنه.

وقد يستعين المجلس في هذا الإطار بأجهزة فرعية يُنشئها وفقًا للمادة 29 من الميثاق، أو يكلف الأمين العام بالقيام بمهام تقصي الحقائق بمساعدة ممثلين خاصين، مع ضرورة تعاون الدول المعنية تنفيذًا لالتزاماتها الدولية وتبرز أهمية التحقيق في كونه خطوة تمهيدية قد تفضي إلى اتخاذ تدابير أخرى، قد تصل إلى الإجراءات القسرية في حال ثبوت تهديد السلم والأمن الدوليين.[1]

الفرع الثاني: دعوة أطراف النزاع إلى التسوية وفقًا للمادة 33

[1] مرجع نفسه،ص.31-32.

تنص الفقرة الثانية من المادة 33 على أن مجلس الأمن يدعو أطراف النزاع إلى تسويته بالوسائل السلمية إذا رأى ضرورة لذلك. ويُلاحظ أن المجلس لا يفرض وسيلة محددة، بل يترك للأطراف حرية[1] اختيار الطريقة الأنسب، سواء كانت وسائل دبلوماسية كالمفاوضات والوساطة، أو وسائل قانونية كالقضاء والتحكيم.[2]

وتستند هذه الدعوة إلى تقدير المجلس لخطورة النزاع، خاصة إذا تبين له أن استمراره قد يشكل تهديدًا للسلم والأمن الدوليين، وهو ما قد يتم التوصل إليه من خلال التحقيق الذي يجريه وفقًا للمادة 34.

المطلب الثالث:تقييم دور مجلس الأمن في تسوية النزاعات الدولية

يُعد مجلس الأمن الجهاز التنفيذي الرئيسي داخل منظمة الأمم المتحدة، ويتمتع بسلطات تقديرية واسعة تتيح له حرية كبيرة في أداء مهامه، خصوصًا في مجال حفظ السلم والأمن الدوليين. فالسلم والأمن يُشكلان الهدف الرئيس لإنشاء الأمم المتحدة، إذ لا يمكن تحقيق الأهداف الأخرى مثل تنمية العلاقات الودية بين الدول، وتعزيز التعاون الدولي في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية، أو حماية حقوق الإنسان، في غياب السلم والأمن.

وتُعتبر النزاعات الدولية، شأنها شأن القضايا الدولية الأخرى، من العوامل التي قد تهدد السلم والأمن العالمي إذا لم تُعالَج بالطرق السلمية. ومن ثم، فإن أي قرار يتخذه المجلس يمكن أن يكون له أثر بالغ على الدولة المعنية، نظرًا للسلطة الملزمة التي تتمتع بها قراراته. ومع ذلك، على الرغم من الدور الكبير لمجلس الأمن، هناك بعض العوائق والقصور التي تحد من فعاليته، أبرزها حق الاعتراض الممنوح للدول الخمس دائمة العضوية، المعروف بـ"الفيتو".

[1] ميثاق الأمم المتحدة، الفصل السادس (تسوية المنازعات سلمياً)، المادة 33، متاح على: https://www.un.org/ar/about-us/un-charter/full-text ، تاريخ الاطلاع: 15 أفريل 2026.

على الرغم من تركيز ميثاق الأمم المتحدة على الدور الوقائي لمجلس الأمن، أظهر الواقع محدودية قدرته على منع نشوب النزاعات، ويعود ذلك غالبًا إلى مصالح الدول الكبرى الـ P5. ويمكن تلخيص أبرز نقاط القصور في عمل المجلس فيما يلي:

السلطة التقديرية الواسعة: تمكن المجلس من تصنيف الأزمات بطريقة قد تؤدي إلى معايير مزدوجة، خصوصًا في الحالات التي تتعارض مع مصالح الدول الكبرى. فالمجلس يمتلك سلطة تقديرية لتحديد ما يُشكل تهديدًا للسلم والأمن، لكن تحديد هذا الوصف القانوني يظل صعبًا ومعقدًا في إطار القانون الدولي.

غياب هيئة رقابية: لا توجد جهة مستقلة تختص بمراجعة شرعية قرارات المجلس، ما يترك المجال واسعًا للتأويل أو التجاوزات.[1]

ضعف وسائل التنفيذ: تفتقر بعض القرارات القمعية إلى الوسائل والإمكانيات اللازمة لتطبيقها بشكل فعال. وهذا يُضعف فعالية نظام الأمن الجماعي، إذ أن نجاحه يعتمد على توفر أدوات لردع العدوان أو مواجهته تحت إشراف المجتمع الدولي، بعيدًا عن مصالح أي دولة منفردة.[2]

[1] د-شريهان ممدوح حسن احمد،مرجع سابق ص 991-992.

المبحث الثالث:الإطار النظري للدبلوماسية متعددة الأطراف

تُعد الدبلوماسية متعددة الأطراف إحدى أبرز ركائز النظام الدولي المعاصر، والقناة الأساسية لإدارة التفاعلات بين الدول في ظل بيئة عالمية شديدة التعقيد. وقد شهد هذا النمط الدبلوماسي تحولا مؤسساتيا بارزا عقب الحرب العالمية الثانية، حيث انتقل من مجرد كونه أداة لتسوية النزاعات المؤقتة، إلى إطار دائم يستهدف تنسيق الجهود الجماعية لمواجهة التحديات المشتركة.

المطلب الأول: مفهوم الليبرالية المؤسسية ونشأتها

الليبرالية مصطلح أجنبي معرب مأخوذ من (Liberalism) في الإنجليزية، و(Liberalisme) في الفرنسية، وهي تعني التحررية»، ويعود اشتقاقها إلى (Liberty) في الإنجليزية أو (Liberte) في الفرنسية، ومعناها الحرية .

وهي مذهب فكري يركز على الحرية الفردية، ويرى وجوب احترام استقلال الأفراد، ويعتقد أن الوظيفة الأساسية للدولة هي حماية حريات المواطنين مثل حرية التفكير والتعبير والملكية الخاصة، والحرية الشخصية وغيرها .[1]

ولهذا يسعى هذا المذهب إلى وضع القيود على السلطة، وتقليل دورها، وإبعاد الحكومة عن السوق، وتوسيع الحريات المدنية ويقوم هذا المذهب على أساس علماني يعظم الإنسان، ويرى أنه مستقل بذاته في إدراك احتياجاته، تقول الموسوعة الأمريكية الأكاديمية : إن النظام الليبرالي الجديد الذي ارتسم في فكر عصر التنوير) بدأ يضع الإنسان بدلاً من الإله في وسط الأشياء، فالناس بعقولهم المفكرة يمكنهم أن يفهموا كل شيء، ويمكنهم أن يطوروا أنفسهم ومجتمعاتهم عبر فعل نظامي وعقلاني.

ويقول جميل صليبا ومذهب الحرية (Liberalism) أيضاً مذهب سياسي فلسفي يقرر أن وحدة الدين ليست ضرورية للتنظيم الاجتماعي الصالح، وأن القانون يجب أن يكفل حرية الرأي والاعتقاد.

[1] عبد الرحيم بن صمايل السلمي، "حقيقة الليبرالية وموقف الإسلام منها"، مركز التأصيل للدراسات والبحوث، الطبعة الأولى، 1430هـ / 2009م، ص 101.

وقد أطلق مصطلح الليبرالية» في تاريخ الفكر الغربي على أمور متعددة، وهي:

1 – مذهب سياسي: يمنع تدخل الدولة ويرى أن من المستحسن أن يزداد إلى أبعد حد ممكن استقلالية السلطة التشريعية، والسلطة القضائية بالنسبة إلى السلطة الإجرائية التنفيذية، وأن يعطي للمواطنين أكبر قدر من الضمانات في مواجهة تعسف الحكم .]

تقول الموسوعة الأمريكية الأكاديمية الليبرالية هي فلسفة سياسية تركز على الحرية الفردية ، وسعت الليبرالية إلى توسيع الحريات المدنية، وتقييد السلطة السياسية لصالح الحكومة التمثيلية الدستورية وتعزيز حقوق الملكية، والتسامح الدين.

وتقول دائرة المعارف البريطانية الليبرالية هي مذهب أولئك الذين يؤمنون بالحرية الفردية، وتحديداً منذ أن قال لوك : ليس ثمة حكومة تسمح بالحرية المطلقة، الليبرالية تعني : أن الاعتقاد بتوسيع حجم الحرية في الدولة أمر مرغوب فيه . و يعتقد الليبرالي أن الوظيفة الأساسية للدولة هي حماية حقوق المواطنين، وغالباً ما تعزى هذه الحقوق إلى الطبيعة (الحقوق الطبيعية التي كثيراً ما يتم التأكيد عليها في التصريحات والمطالب الحكومية ومواثيق الحقوق، وإعلان حقوق الإنسان وغيرها ومنذ بداية الحركات الليبرالية كان الليبراليون يعتبرون أنفسهم مصلحين وأعداء للمؤسسات والعادات والتقاليد المتسلطة التي تعتدي على حقوق الآخرين، وبالتالي فالبرامج الليبرالية تسعى إلى وضع كوابح على سلطة الحكومة، وقد يتحقق ذلك أحياناً في هيكل الحكومة نفسها، وذلك من خلال نظام برلماني للحكومة، [1]أو ملكية دستورية، أو من خلال الفصل بين السلطات الحكومية وتوزيعها إلى وكالات مختلفة وظيفياً؛ كالوكالات التنفيذية والتشريعية والقضائية والمثال التقليدي لذلك هي حكومة الولايات المتحدة.

وقد تشمل تلك الكوابح أيضاً إبعاد الحكومة قدر المستطاع عن السوق كما هو في السياسات المعروفة باسم اقتصاديات دعه يعمل»، أخيراً يمكن تقديم هذه الكوابح في هيئة قيود أكثر تحديداً على السلطة الحكومية مثل الأمر بالمثول والكفالة، وحقوق الكلام والتجمع وغيره).

Grolier Incorporated, Academic American Encyclopedia, Grolier, Danbury, 1987،

وفي الموسوعة الشاملة كان حق التمرد ضد الحكومة التي تقيد الحرية الشخصية أحد المذاهب الرئيسية لليبرالية المبكرة، وقد أوحت الأفكار الليبرالية المبكرة بالثورة الإنجليزية عام ١٦٨٨م، وبالثورة الأمريكية عام ١٧٧٥م، وبالثورة الفرنسية عام ١٧٨٩م، وقد أدت الثورات الليبرالية إلى قيام حكومات عديدة تستند إلى دستور قائم على موافقة المحكومين وقد وضعت مثل هذه الحكومات الدستورية العديد من لوائح الحقوق التي أعلنت حقوق الأفراد في مجالات الرأي والصحافة والاجتماع والدين كذلك حاولت لوائح الحقوق أن توفر ضمانات ضد سوء استعمال السلطة من مثل الشرطة والمحاكم.

وانحاز الليبراليون المبكرون إلى الحكومة الدستورية، لكنهم عادة لا يثقون بالديمقراطية، ولقد حاولوا أن يقصروا ممارسة السلطة السياسية على أعضاء الطبقة الوسطى من الملاك، ولكن لما ازداد نمو الطبقة العاملة الصناعية تبنت الليبرالية المبدأ الليبرالي الذي ينص على أن الحكومة يجب أن تستند على قبول المحكومين، وفي أواخر القرن التاسع عشر الميلادي كان الليبرالي شخصاً مؤيداً للديمقراطية، ومقترعاً لصالح حقوق المواطنين الراشدين .

وهذا الإطلاق يمثل الليبرالية الكلاسيكية في المجال السياسي، وهذا المذهب يرى الدولة شراً لا بد منه ؛ ولهذا فالأصلح تقييدها، ومنعها من التدخل في الحريات، وإعطاء الأفراد حرياتهم كافة دون قيود إلا ما دعت إليه الضرورة اللازمة.

2- مذهب اقتصادي : يمنع تدخل الدولة في السوق، وهو متفق مع المذهب المتقدم في رفض التدخل الحكومي لا سيما في الاقتصاد، وفي ذلك تقول موسوعة لالاند الفلسفية: مذهب اقتصادي يرى أن الدولة لا ينبغي لها أن تتولى وظائف صناعية، ولا وظائف تجارية، وأنها لا يحق لها التدخل في العلاقات الاقتصادية التي تقوم بين الأفراد والطبقات أو الأمم.[1]

مراحل الليبرالية : مرّ المذهب الليبرالي بثلاث مراحل أساسية

المرحلة الأولى: مرحلة الحرية الاقتصادية المطلقة

[1] عبد الرحيم بن صمايل السلمي،مرجع سابق،ص113.

تميزت بعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ورفع شعار ''دعه يعمل دعه يمر''، مع التركيز على حرية السوق والفرد، مما أدى إلى بروز الاستغلال الاجتماعي والتوسع الاستعماري للدول الرأسمالية.

المرحلة الثانية: مرحلة تدخل الدولة[1]: ظهرت بعد الأزمة الاقتصادية العالمية والكساد الكبير، حيث برزت أفكار كينز الداعية إلى تدخل الدولة في الاقتصاد لتحقيق التوازن ومعالجة الأزمات من خلال السياسات المالية والنقدية والاجتماعية.[2]

المرحلة الثالثة: (المؤسسية): اتجهت الليبرالية إلى التركيز على حرية الفرد وحماية المجال الخاص به، مع اعتبار تدخل الدولة تهديدا للحريات الفردية والمبادلات الاقتصادية، وتبلور مفهوم الحرية الحديثة القائم على استقلال الفرد.

المطلب الثاني : أسس الفكر الليبرالي

1- الحرية:

تُعدّ الحرية الركيزة الأساسية في الفكر الليبرالي، إذ تُعتبر جوهر الإنسان وهدف وجوده. فكلما توفرت الحرية داخل المجتمع، ساد التفاهم والثقة بين الأفراد، وتراجع الشعور بالظلم والاستبداد. [3]وتُفهم الحرية في هذا الإطار من جانبين: جانب سلبي يتمثل في غياب القيود والعوائق التي تفرضها السلطة على الفرد، حيث كلما زادت هذه القيود تقلّصت الحرية، والعكس صحيح. وجانب إيجابي يرى أن الحرية لا تتحقق فقط بإزالة القيود، بل بقدرة الفرد على التحكم في رغباته وتوجيه سلوكه نحو تحقيق المصلحة العامة، لا مجرد إشباع أهوائه الشخصية.[4]

[1]محمد بن علي، "الليبرالية في الفكر العربي المعاصر"، مجلة متون، جامعة الدكتور مولاي الطاهر سعيدة، المجلد العاشر، العدد الرابع، جانفي 2017، ص 11.

[2]عبد الرحيم بن صمايل السلمي،مرجع سابق،ص114.

[3]رشيد ساعد،" محاضرات في نظرية العلاقات الدولية"، مطبوعة بيداغوجية موجهة لطلبة السنة الثانية ليسانس علوم سياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ابن خلدون – تيارت، السنة الجامعية 2023-2024، ص10 .

[4]طلال حامد خليل، "المرتكزات الفكرية لليبرالية: دراسة نقدية"، مجلة وقائع السياسة والقانون، العدد الخامس عشر، جوان 2016، جامعة ديالى، ص 157-158.

2- **الفردانية:**

تقوم الليبرالية على مبدأ الفردية الذي يمنح الفرد مكانة مركزية داخل المجتمع، حيث تُعطى الأولوية لقيمه واختياراته الشخصية مقارنة بالقيم الجماعية. ويعني ذلك أن الفرد هو المسؤول عن أفعاله وقراراته، وله الحق في المبادرة والتصرف بحرية. وعلى المستوى السياسي، تدعو الفردية إلى تقليص تدخل الدولة في شؤون الأفراد، وتشجيع المبادرات الفردية، مما يؤدي إلى الحد من دور الدولة وترك مساحة أوسع لحرية الأفراد.

3- **العقلانية:** تقوم العقلانية على اعتبار العقل المصدر الأساسي للمعرفة والحقيقة وتنظيم الفعل الإنساني. ويرى إدغار موران أن العقلانية تقوم على رفض اللامعقول، وأن تكون أفعال الإنسان والمجتمعات قائمة على العقل في مبادئها وغاياتها.[1] كما تعني اعتماد الإنسان على عقله للوصول إلى المعارف والمنافع، وهو ما خالف طبيعة العصور الوسطى التي قيدت دور العقل. وتعد العقلانية من المرتكزات الأساسية لليبرالية، إذ ربط الليبراليون السياسة والاقتصاد بالعقل، واعتبروا أن الدولة تقوم على العقد الاجتماعي، وأن الحريات وحقوق الملكية الفردية حقوق طبيعية يُدركها الإنسان بالعقل والحس والتجربة.

4- **التعاون والعلاقات الدولية في الفكر الليبرالي**

تنطلق الليبرالية من فكرة أن الإنسان كائن عقلاني قادر على التعبير عن مصالحه والسعي لتحقيقها، كما أنه قادر على احترام القوانين والعيش في ظلها. وقدمت بذلك تصورًا للعالم يقوم على تعظيم الحرية الفردية، مع الإيمان بإمكانية قيام علاقات تعاونية بين الدول قائمة على المصالح المشتركة والثقة المتبادلة. وفي هذا السياق، تم التمييز بين اتجاهات ليبرالية مختلفة، كالاتجاه البنيوي والمؤسساتي، غير أن القاسم المشترك بينها هو محاولة تطبيق المبادئ الليبرالية على مستوى العلاقات الدولية، مثل سيادة القانون، الديمقراطية، حرية المنافسة الاقتصادية، والتسوية السلمية للنزاعات.

5- **تطور دور الفاعلين في النظام الدولي:**

[1] عباس يسري، "مفهوم الليبرالية عند جون ستيوارت ميل"، مذكرة ماستر في الفلسفة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم العلوم الاجتماعية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، السنة الجامعية 2020/2019، ص 42.

مع التحولات التي عرفها النظام الدولي، لم تعد الدولة الفاعل الوحيد، بل برزت إلى جانبها فواعل جديدة مثل المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية، التي أصبح لها تأثير واضح في توجيه العلاقات الدولية، خاصة في مجالات التعاون الاقتصادي والاجتماعي وقضايا السلم والأمن. وقد ساهمت هذه التحولات، خاصة منذ سبعينيات القرن العشرين، في إضعاف الطرح الواقعي الذي كان يعتبر الدولة محور النظام الدولي.

6- توسيع مفهوم القوة والأمن

أظهرت التطورات الدولية، خاصة بعد أزمة النفط سنة 1973، أن القوة لا تقتصر على الجانب العسكري فقط، بل تشمل أيضًا الأبعاد الاقتصادية. وهو ما بيّن أن التهديدات غير العسكرية قد تكون أكثر تأثيرًا من التهديدات العسكرية، الأمر الذي ساهم في بروز الليبرالية كاتجاه يفسر هذه التحولات بشكل أوسع.

7- الأمن الجماعي والتعاون الدولي:[1]

تبنت الليبرالية مفهومًا موسعًا للأمن لا يقتصر على الجانب العسكري، بل يشمل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وركزت على مفهوم الأمن الجماعي، الذي يقوم على تعاون الدول مواجهة أي تهديد، حيث يُعتبر أمن كل دولة جزءًا من أمن الجميع. ويهدف هذا المفهوم إلى ردع أي سلوك عدواني من خلال تضامن جماعي يرفع من تكلفة الحرب ويحدّ من وقوعها.

8- الاعتماد المتبادل والتعاون:

شهد النظام الدولي تزايدًا في ظاهرة الاعتماد المتبادل بين الدول، حيث أصبحت العلاقات بينها أكثر ترابطًا من خلال التعاون الاقتصادي والمؤسساتي. كما أن إدراك الدول للمصالح المستقبلية المشتركة، أو ما يُعرف بـ"ظل المستقبل"، ساهم في تعزيز التعاون واستمرار يته، إضافة إلى دور المؤسسات الدولية في تنظيم هذا التعاون.

9- الاتجاهات الليبرالية في تفسير العلاقات الدولية:

[1] رشيد ساعد ، مرجع سابق ، ص11-12.

تطورت الليبرالية إلى عدة اتجاهات، من أبرزها: الليبرالية التجارية التي ترى أن التجارة تقلل من احتمالات الصراع، والليبرالية الجمهورية التي تربط بين الديمقراطية والسلام، والليبرالية المؤسساتية التي تؤكد دور المؤسسات والقوانين الدولية في تحقيق الاستقرار.

10- المفهوم الإيجابي للأمن

ترفض الليبرالية حصر الأمن في غياب الحرب فقط، بل تدعو إلى مفهوم أوسع يقوم على تحقيق السلام الإيجابي، من خلال تقليل مختلف أشكال العنف وتعزيز التعاون بين الدول. كما تميز بين أنماط الاعتماد المتبادل، وتؤكد على ضرورة بناء نظام دولي قائم على الثقة والتكامل بدل الصراع.

11- أنماط الأمن الحديثة:

نتيجة لهذه التحولات، ظهر مفهوم أوسع للأمن يتجسد في عدة أشكال، منها:

الشراكة الأمنية التي تقوم على إشراك مختلف الدول.

الأمن المتكامل الذي يشمل جميع أنواع التهديدات.

الأمن التعاوني القائم على تقاسم الأعباء.[1]

الأمن المتبادل الذي يقوم على تقليل النزعة الفردية في تحقيق الأمن.

المطلب الثالث: انتقادات النظرية الليبرالية

يرى البعض تراجع الليبرالية للأسباب التالية:

- تنتقد الواقعية النظرية الليبرالية في استمرار وجود القيود على تفاعل الدول في الأنساق الدولية الفوضوية، وأن فرص التعاون بين الدول ضئيلة.[2]

[1] رشيد ساعد ، مرجع سابق ، ص13-16.

[2]. د. مروة خليل محمد مصطفى، القدرة التفسيرية للنظرية الليبرالية في عالم متغير: دراسة تقويمية، كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة الإسكندرية، 2021، ص178

- في حين كان للنظام الليبرالي الرأسمالي إنجازات ملموسة، إلا أن هذا النظام لا يتسم بالتناغم التام. لقد عانت عملية بناء نظام ليبرالي من بعض الانتكاسات، والنجاح أعقبه انهيار بطيء، بمعنى أنه يصلح في بعض المجالات فيما يخفق في بعض المجالات الأخرى.
- مثلت أحادية الولايات المتحدة في مرحلة ما بعد الحادي عشر من سبتمبر تحدياً للتعددية الليبرالية. لقد مثلت السياسات الأحادية لجورج بوش الابن تهديداً لليبرالية العالمية وللقيم الليبرالية والنظام الليبرالي الذي ينادي بالتعددية في حل المشكلات السياسية الدولية.
- يرى البعض أن أركان النظرية الليبرالية قد تهتز إذا ما كانت القوة مركزة في غير يد الولايات المتحدة، فالصين استطاعت الاستفادة من النظام الليبرالي العالمي، لأن الأخير يصب في مصلحة الدول الصاعدة، وسبب ذلك أن النظام الليبرالي يتسم بالدوام والاستمرارية بغض النظر عن التراجع النسبي لقوة الولايات المتحدة لأن هذا النظام سهل وبسيط ويحقق المنفعة.
- قرار بريطانيا بالانسحاب من الاتحاد الأوروبي، الأمر الذي يمثل نهاية مشروع طويل الأمد لبناء اتحاد أوروبي قوي. أضف إلى ذلك حالة عدم التأكد التي نجدها في أوروبا اليوم والتي لها دلالات عالمية كبرى، تنعكس على ثبات واستقرار أركان النظام الليبرالي العالمي.
- صعود بعض النظم ذات الاتجاهات الشعبوية والقومية وتزايد الخوف من الآخر الأمر الذي أثر على السياسات التي تتخذها هذه الدول – مثل المجر وبولندا والفيليبين وتركيا –
- يرى البعض أن أزمة النظام الليبرالي هي أزمة شرعية وأهداف اجتماعية، فالجيل الأول من فترة ما بعد الحرب حرصوا على أن يكونوا "داخل" النظام في إطار سياسي واقتصادي في ظل تمتعهم بالخصوصية والحماية، وبذلك بنت الولايات المتحدة وحلفاؤها فكرة النظام على اعتباره مجتمع امني. له مصالح وقيم مشتركة، وبنهاية الحرب الباردة وظهور النظام الليبرالي العالمي [1]والعولمة، تغير هذا الشعور بالمجتمع الأمني، لقد فقد النظام الليبرالي هويته كمجتمع أمني غربي، فالعالم الديمقراطي اليوم أقل أنجلو أمريكية، أقل غربية.

[1] د. مروة خليل محمد مصطفى،مرجع نفسه،ص179.

- تشير الكثير من الدراسات إلى ظهور حركات استياء من النظام الليبرالي العالمي، فالحكومات الوطنية قد أصبحت عاجزة عن تقديم تفسيرات مقنعة لسياساتها، لأنها أصبحت مسخرة لخدمة قطاعات اقتصادية واجتماعية وسياسية معينة دون غيرها، بل وفقدت الحكومات السيطرة على أنشطة الشركات الاقتصادية والتجارية الكبرى .
- يرى البعض أن النظرية الليبرالية ليست نظرية مثالية (طوباوية)، ولكنها وجه آخر – مكمل للواقعية.[1]
-

[1] مرجع نفسه ، ص، 180.

خلاصة :

شكل هذا الفصل اللبنة الأساسية للبحث، حيث تم فيه الربط بين الأبعاد التاريخية، الهيكلية، والنظرية للدبلوماسية الدولية، وتوصنا من خلاله إلى النتائج التالية:

يمثل مجلس الأمن الدولي الأداة التنفيذية الأقوى في منظومة الأمم المتحدة، حيث يتميز بخصوصية هيكلية تمنح الدول الكبرى (الدائمة العضوية) دوراً قيادياً، وسلطة قانونية تتيح له إصدار قرارات ملزمة تتجاوز مجرد التوصيات إلى التدخل القسري لحفظ الأمن الجماعي.

- تبيّن لنا من خلال فحص آليات عمل المجلس، وجود تمايز واضح بين وسائل "التسوية السلمية" (الفصل السادس) التي تعتمد على الإقناع والذكاء الدبلوماسي، وبين "التدابير الزجرية" (الفصل السابع)، مع ملاحظة أن حق "الفيتو" يظل العائق الأكبر الذي قد يحول دون فاعلية هذه الأدوات.
- من خلال الإطار النظري أن "الليبرالية المؤسسية" هي القاعدة الفكرية التي تُشرعن وجود مجلس الأمن، فهي ترى أن الفوضى الدولية يمكن كبحها عبر المنظمات والقوانين، وأن الاعتماد المتبادل بين الدول يجعل من التعاون خياراً عقلانياً لا غنى عنه.

الفصل الثاني

الدبلوماسية الجزائرية في إطار مجلس الأمن الدولي

تمهيد:

تتمتع الدبلوماسية الجزائرية بسمعة طيبة، جراء المصداقية والاحترام الكبيرين التي تحضي بها لدى الدول، وخاصة داخل أروقة هيئات الأمم المتحدة، وذلك راجع إلى التراكمات التاريخية بداية من نضالاتها ضد الاحتلال الفرنسي الذي استغرق مئة واثنان وثلاثون سنة فكان لثورة فاتح أول نوفمبر 1954 القاعدة الأساسية لبناء الدبلوماسية الجزائرية على أسس ومبادئ راسخة لم تحد عنها بل رسختها في كل دساتيرها.

بقيت دبلوماسية الجزائر متمسكة بمبادئها مبنية على السلم ورفض الاعتداء، وحق تقري المصير المستمدة من تاريخها الذي تعرضت فيه للاستعمار بكافة أشكاله من عدوان وظلم وحرمان، فقد ساندت الجزائر كل القضايا العادلة المناضلة للتحرّر من هيمنة الاستعمار ؛ من خلال ترسيخ مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها، فكان للجزائر الدور الكبير في تفعيل هذا المبدأ في المحافل الأممية، لصالح الشعوب التي تقع تحت الاحتلال، ومن هذه الشعوب الشعب الفلسطيني الذي تقدم له الجزائر دعما تاريخيا مطلقا وغير مشروط على مساندتها له من خلال حقه في تقرير مصيره وتمسكها بقرارات الأمم المتحدة القاضية بحل الدولتين وإقامة دولة فلسطينية وعاصمتها القدس، كما تميزت مبادئ الدبلوماسية الجزائرية بخطاب مواجهة المحتل الإسرائيلي خاصة أمام الموجة الكبيرة لتطبيع عدد من الدول العربية معه.

وعلى دلك سوف نتناول بالدراسة في هدا الفصل الآليات والأدوات التي تعتمد عليها الدبلوماسية الجزائرية داخل مجلس الأمن الدولي،من خلال إبراز مختلف الوسائل الدبلوماسية التي توظفها الجزائر في الدفاع عن مواقفها وتعزيز حضورها في معالجة القضايا المرتبطة بالسلم والأمن الدوليين.وقد تم تقسيم هدا الفصل إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول:مبادئ الدبلوماسية الجزائرية

المبحث الثاني:آليات إعادة تفعيل الدبلوماسية الجزائرية لتعزيز الدور الدولي للجزائر

المبحث الثالث: أدوات الدبلوماسية الجزائرية في مجلس الأمن الدولي.

المبحث الأول: مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية

تأثرت السياسة الخارجية الجزائرية بعدة معطيات أساسية، في مقدمتها موقعها الجغرافي، وإرثها التاريخي، وتجربة الثورة التحريرية. فقد أسهمت مواثيق الثورة، بدءًا من بيان أول نوفمبر 1954 مرورا بميثاق الصومام 1956، وصولا إلى ميثاق طرابلس 1962، في ترسيخ المبادئ الكبرى التي قامت عليها السياسة الخارجية للدولة الجزائرية المستقلة، والتي تمحورت أساسا حول تجسيد الاستقلال الوطني وصيانته.وبعد الاستقلال، اتسمت السياسة الخارجية الجزائرية بنوع من الاستقرار، نتيجة وجود إجماع وطني حول القضايا الخارجية الكبرى. ويمكن إجمال أهم المبادئ التي وجهت تحركات الجزائر الدولية فيما يلي:

_حماية السيادة الوطنية وعدم التدخل

_مبدا حل النزاعات بين الدول

_ مبدأ دعم حق الشعوب في تقرير مصيرها

المطلب الأول: حماية السيادة الوطنية وعدم التدخل

منذ الاستقلال، اعتمد صانع القرار في الجزائر على مجموعة من المبادئ الأساسية التي توجه سياسته الخارجية، وعلى رأسها مبدأ الاستقلال الوطني، الذي يُعد من أهم ركائز الدبلوماسية الجزائرية. ويقصد به حرية اتخاذ القرار السياسي دون أي تأثير أو تدخل خارجي، بما يضمن تحقيق السيادة الوطنية الكاملة.[1]

[1] سالم صابر،" السياسة الخارجية الجزائرية تجاه محيطها الإقليمي الإفريقي – الأوروبي (1962-2018)"، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 2019،ص114.

كما يقوم القرار الخارجي الجزائري على مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وهو مبدأ مستمد من قواعد القانون الدولي والممارسة الدبلوماسية. ويرجع أصل هذا المبدأ إلى أوروبا في القرن الثامن عشر، خاصة في كتابات "فاتل"، حيث كان يُنظر إليه بشكل مطلق باعتباره دعامة لسيادة الدولة ووسيلة لحمايتها من الهيمنة الإمبريالية. غير أن هذا المبدأ، رغم أهميته، ليس مطلقًا،[1] بل تحيط به مجموعة من القيود والاستثناءات، حيث يمكن تجاوزه في بعض الحالات، خاصة في إطار العمل الجماعي.

ورغم أن مبدأ عدم التدخل أصبح قاعدة عامة في العلاقات الدولية، إلا أن الواقع يبين أنه كثيرًا ما يُنتهك أكثر مما يُحترم، خاصة بعد سنة 1945، حيث أصبح التدخل ظاهرة متكررة، بل يكاد يُعد جزءًا من طبيعة العلاقات الدولية. لذلك، تركز النقاشات الحديثة ليس على وجود هذا المبدأ، بل على حدود تطبيقه والاستثناءات الواردة عليه.

وينقسم مبدأ عدم التدخل إلى نوعين:

عدم التدخل بالمعنى الواسع: ويقصد به امتناع الدول عن التدخل في كل ما يدخل ضمن الاختصاصات الداخلية لدولة أخرى.

عدم التدخل بالمعنى الضيق: ويعني الامتناع عن التدخل العسكري أو استخدام القوة.

وقد انعكس تمسك الجزائر بهذا المبدأ بشكل واضح على سياستها الخارجية، حيث كان له أثر مزدوج:

داخليًا: ساهم في تعزيز الشرعية السياسية للنظام وترسيخ التوافق الداخلي حول التوجهات الدبلوماسية.

خارجيًا: منح الجزائر سمعة إيجابية كدولة تحترم سيادة الدول ولا تتدخل في شؤونها، مما جعلها وسيطًا موثوقًا ومحايدًا في النزاعات الدولية.

[1] مرجع نفسه ، ص،115.

وقد مكن هذا التوجه الجزائر من تحقيق نجاحات دبلوماسية مهمة، خاصة خلال فترة الحرب الباردة، إلى درجة أن الزعيم الإفريقي أميلكار كابرال وصفها بأنها قبلة الثوار والأحرار. ويُفسر هذا النجاح، [1]وفقًا للنظرية البنائية، بقدرة الجزائر على بناء هوية وطنية واضحة في سياستها الخارجية منذ الاستقلال.[2]

ويُعد مبدأ عدم التدخل أيضًا من المبادئ الأساسية في القانون الدولي، حيث نص عليه ميثاق الأمم المتحدة، خاصة في المادة 7/2، التي تؤكد على ضرورة امتناع الدول عن التدخل المباشر أو غير المباشر في الشؤون الداخلية لغيرها. كما يشكل هذا المبدأ ضمانة أساسية لتحقيق المساواة في السيادة بين الدول، وتعزيز علاقات حسن الجوار.

وقد تبنت الجزائر هذا المبدأ في تعاملها مع الأزمات الإقليمية، سواء في المنطقة المغاربية أو الإفريقية، انطلاقًا من إيمانها بأن احترامه يساهم في ترسيخ الاحترام المتبادل بين الدول.

كما يُعد هذا المبدأ أساسًا لبناء علاقات حسن الجوار، التي تُعتبر ضرورية للحفاظ على السلم، خاصة على المستوى الإقليمي. ولا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال مجموعة من الضمانات، مثل الامتناع عن استخدام القوة أو التهديد بها، واحترام السلامة الإقليمية والاستقلال السياسي للدول، إضافة إلى الاعتراف المتبادل بينها، باعتباره شرطًا أساسيًا لقيام علاقات مستقرة ومتوازنة.

المطلب الثاني :مبدأ حل النزاعات بين الدول

هناك انجازات حققتها الدبلوماسية الجزائرية بعد الاستقلال، و هو ما يضفي مصداقية على مساهمتها في تحقيق السلم والأمن الدولي والإقليمي، استنادا إلى ميثاق منظمة الأمم المتحدة الذي أكد على ضرورة تسوية النزعات الدولية والإقليمية بالطرق السلمية، كما ساهمت في تكريس وتعزيز الحل السلمي لهذه النزاعات في العديد من القضايا التي تدخلت فيها بوساطتها ومساعيها الحميدة، وسنتطرق

[1] ميثاق لأمم المتحدة المادة،7/2.

[2] عجيني عبد الغني ،مرجع سابق ص339.

إلى مبدأ الحل السلمي للنزاعات الدولية والإقليمية، والطرق السلمية التي [1]تستند إليها الدبلوماسية الجزائرية من خلال عرض بعض النماذج عن قضايا ساهمت الجزائر في حلها دبلوماسيا فيما يلي :

1-مبدأ الحل السلمي للنزاعات الدولية والإقليمية

تسعى الدبلوماسية الجزائرية إلى ترسيخ الأمن والاستقرار على أسس ديمقراطية في مناطق التوتر، لاسيما على المستوى الإقليمي، وهو ما يستدعي دعم الجهود الدبلوماسية عبر المفاوضات المباشرة بين أطراف النزاع أو من خلال الاستعانة بطرف ثالث.[2]

بحيث قرر ميثاق منظمة الأمم المتحدة لعام 1945 على ضرورة لجوء الدول إلى تطبيق الحل السلمي للنزاعات الدولية والإقليمية، وقد نص على البعض من هذه الوسائل ، و في نفس الوقت حظر استخدام القوة في العلاقات الدولية، وسنتطرق إلى بيان الأساس القانوني لمبدأ الحل السلمي للنزاعات الدولية وأنواع الوسائل السلمية و مضمون هذا المبدأ في الفرعيين التاليين:

2-الأساس القانوني لمبدأ الحل السلمي للنزاعات بين الدول

إن الصلة بين مبدأ حل النزاعات الدولية حلا سلميا ، ومنع الحرب وحفظ السلم والأمن الدولي هي صلة وثيقة ، فلا يمكن استتبابهما دون ضمان حل الخلافات التي تنشب بين الدول بوسائل بعيدة عن استخدام القوة، ولتحقيق هذه الغاية، فإن منظمة الأمم المتحدة تحت على وجوب إتباع الوسائل السلمية التسوية النزاعات الدولية وفقا لمبادئ العدل والقانون طبقا لنص المادة 33 من ميثاق المنظمة التي نصت في فقرتها الأولى على ما يلي :يجب على أطراف أي نزاع من شأن استمراره أن يعرض حفظ السلم والأمن الدولي للخطر أن يلتمسوا حله بادئ ذي بدء بطريق المفاوضة ، والتحقيق ، والوساطة،

[1] بوحية وسيلة، ''دور الدبلوماسية الجزائرية المعاصرة في تكريس وتعزيز الحل السلمي للنزاعات الدولية والإقليمية''، حوليات جامعة الجزائر 1، المجلد 34، العدد 02، جوان 2020، ص143.

[2] د. رؤوف بوسعدية، "دور الدبلوماسية الجزائرية في حل النزاعات الإقليمية"، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، جامعة محمد لمين دباغين - سطيف 2، العدد التاسع، جوان 2016، ص 160-161.

والتوفيق والتحكيم والتسوية القضائية، أو أن يلجؤو إلى الوكالات والتنظيمات الإقليمية ، أو غيرها من الوسائل السلمية التي يقع عليها اختيارها.[1]

ويدعو مجلس الأمن أطراف النزاع إلى أن يسووا ما بينهم من النزاع بتلك الطرق إذا رأى ضرورة ذلك ..... كما نص إعلان مانيلا الصادر بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 37/10 المؤرخ في 15 نوفمبر 1982 المتعلق بتسوية النزاعات الدولية بالطرق السلمية على الطرق الدبلوماسية التي تعتمد عليها الجزائر أثناء عرض وساطتها ومساعيها الحميدة في حل النزاعات الدولية والإقليمية، وهي تلك الوسائل التي كرسها البند الأول فقرة 05 منه كالتالي : تلتمس الدول بحسن نية و بروح تعاونية تسوية مبكرة ومنصفة لمنازعاتها الدولية ، بأي من الوسائل التالية : التفاوض، أو التحقيق، أو الوساطة أو التوفيق أو التحكيم، أو التسوية القضائية، أو اللجوء إلى الترتيبات أو المنظمات الإقليمية، أو أية وسيلة سلمية أخرى تختارها هي ذاتها، بما في ذلك المساعي الحميدة، و على الأطراف، في التماس التسوية المذكورة أن تتفق على الوسيلة السلمية التي تتلاءم مع ظروف نزاعها وطبيعته.

3- مضمون مبدأ الحل السلمي للنزاعات الدولية

إن النزاعات بين الدول في الوقت الحاضر هي أكثر تعقيدا و فتكا، لأنها تحدث أضرارا بليغة على المستويات المحلية والإقليمية والدولية، خاصة إذا ما تطورت إلى مرحلة النزاع المسلح الذي أصبحت تستخدم فيه أحدث الأسلحة، لذلك لابد من إيجاد حلول سلمية لها بين الأطراف المتنازعة .

و يقتضي مبدأ الحل السلمي للنزاعات بين الدول المكرس في المواثيق والإعلانات الدولية و الدساتير الوطنية ما يلي:

- ضرورة لجوء الدول إلى الوسائل السلمية أو الدبلوماسية قبل اللجوء إلى الحرب التي تعتبر الوسيلة الوحيدة والملاذ الأخير لحلها.

[1] مرجع سابق،ص، 144.

- عدم استخدام القوة في العلاقات الدولية المعاصرة.[1]
- حرية الأطراف المتنازعة في اختيارها لإحدى الوسائل السلمية، و على إرادتها في اختيار وسيلة دون أخرى، واحترام سيادتها في ذلك
- عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول من قبل الأطراف التي تقوم بمساعيها ووساطتها في فض النزاعات والأزمات الدولية.

- نماذج وتطبيقات لدور الدبلوماسية الجزائرية المعاصرة في حلل لنزاعات بين الدول بطرق سلمية

إلى جانب كونها فنا و أسلوبا في التعامل الدولي، فإن الدبلوماسية أصبحت علما له تاريخ هو قواعده ونظمه في تسيير العلاقات بين الدول، كما أنها قانون يدخل كثير من نظمه في إعداد القواعد العرفية المكونة لجزء هام من القانون الدولي و القانون الداخلي أيضا .

و قد لعبت الدبلوماسية الجزائرية منذ سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي دورا بارزا في تسوية النزاعات الدولية والإقليمية، وذلك من خلال الوساطات التي قامت بها في هذا الشأن، كما شهدت السنوات الماضية الأخيرة حركة نشطة للدبلوماسية الجزائرية من أجل تكريس و تعزيز الحل السلمي للنزاعات الدولية والإقليمية وسنتناول بعض النماذج والتطبيقات للدبلوماسية الجزائرية في حل بعض هذه النزاعات فيما يلي:

– دور الدبلوماسية الجزائرية في تسوية بعض النزاعات في القارة الإفريقية

كان للدبلوماسية الجزائرية أيضا دورا كبيرا في حل و تسوية بعض النزاعات الإقليمية، خاصة تلك الدائرة في القارة الإفريقية، وسنتناول بيان البعض منها فيما يلي:

النزاع الإثيوبي الأريتيري : كان أصل النزاع بين الدولتين هو نزاع على الحدود الذي تجدد في ماي 1998 عقب تعدي إريتريا على الحدود الإثيوبية و منها الاستيلاء على منطقة "بادمي و بعض المناطق الحدودية

[1] بوحية وسيلة، مرجع نفسه ،ص 145

المتنازع عليها، وعلى إثر ذلك اتصل الأمين العام للأمم المتحدة بزعيمي البلدين وحثهما على ضرورة تسوية النزاع بينهما بطريقة سلمية وعدم اللجوء إلى القوة ، كما طلب من مبعوثه الخاص في إفريقيا السفير الجزائري آنذاك محمد سحنون المساعدة في جهود الوساطة لدى منظمة الاتحاد الإفريقي.[1]

و أثناء انعقاد قمة المنظمة بالجزائر في جويلية عام 1999 ، تم إقناع الطرفان بضرورة سحب قواتها من المناطق التي استولت عليها، وهي تلك المتنازع عليها استنادا إلى وثيقة منهجيات تنفيذ اتفاق إطار منظمة الوحدة الإفريقية، و بمعية المبعوث الخاص لرئيس منظمة الوحدة الإفريقية تم وضع وثيقة أخرى سميت بـ الترتيبات الفنية لتنفيذ اتفاق إطار منظمة الوحدة الإفريقية، وعلى إثرها تم تشكيل لجنة محايدة من أجل تعيين الحدود المشتركة بين البلدين ومراقبة نزع السلاح، لكن في عام 2000 تجدد الصراع والقتال بين الطرفين، واستطاعت إثيوبيا تحقيق انتصارات على إرتيريا ، كما استطاعت التوغل داخل الأراضي الإريترية.

لذلك سعت الجزائر من أجل إيجاد حل للنزاع الدائر بين البلدين بطريقة سلمية على أساس أن أي نزاع يثور بين دولتين إفريقيتين، فإنه سيؤثر على القارة ككل، وبفضل الدبلوماسية الجزائرية استطاعت الجزائر إقناع البلدين بوساطتها على اتفاق السلام ووقف إطلاق النار بينهما المبرم بالجزائر في 18 جوان عام 2000 رئيسة منظمة الوحدة الإفريقية، وبمساعدة ممثل الولايات المتحدة الأمريكية والمبعوث الخاص لرئيس الاتحاد الأوروبي .

و التزم الطرفان بتنفيذ مضمون الاتفاق، كونه تم بوساطة الجزائر التي عرفت بمواقفها العادلة والشجاعة اتجاه النزاعات والقضايا الدائرة في القارة الإفريقية، وغيرها من القضايا العالقة التي عجزت باقي الدول عن إيجاد حلول لها .

النزاع في مالي : ركزت الجزائر بدبلوماسيتها كثيرا على إيجاد حل سلمي لهذا النزاع ، وتفادي التدخل العسكري في هذا البلد الذي سيوثر لا محالة على الجزائر و الدول المجاورة الأخرى له، حيث حرصت

[1] بوحية وسيلة،مرجع نفسه ،ص 147.

على إبعاد الخيار العسكري في التعاطي مع هذه الأزمة رغم موافقة بعض الدول [1]الإفريقية والقوى الكبرى، ومصادقة مجلس الأمن على لائحة تجيز التدخل العسكري بشروط

وحفاظا على أمنها الوطني قامت الجزائر دائما بدور الوسيط لتسوية النزاعات الداخلية في مالي في سنوات 1990 و 1996 و 2006 و 2012-2013 ، ومن منطلق مبدأ حسن الجوار ، قامت الجزائر بدور الوسيط الدبلوماسي لحل مشكلة الأزواد منذ 1991 بين الحركة الشعبية لتحرير الأزواد، والجبهة العربية الإسلامية للأزواد من أجل وقف العمليات المسلحة .

.الجزائر للدفاع عن مصالح الدول السائرة في طريق النمو والايجاد قدرة تفاوضية لها على المستوى هيئة الامم المتحدة ،وترقية التعاون الاقتصادي والتقني بين دول العالم الثالث.

المطلب الثالث :مبدأ دعم حق الشعوب في تقرير مصيرها

يُعدّ مبدأ دعم حق الشعوب في تقرير مصيرها من الركائز الأساسية التي يقوم عليها النظام الدولي المعاصر، حيث يمثل هذا الحق آلية قانونية تمكّن الشعوب الواقعة تحت الاستعمار من نيل استقلالها وتحقيق سيادتها الوطنية. كما يفرض هذا المبدأ على الدول ضرورة احترام إرادة الشعوب والأمم في اختيار مصيرها بحرية، بعيدًا عن أي ضغوط أو تدخلات خارجية، مع ضمان احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

وتستند الجزائر في تبنيها لهذا المبدأ إلى تجربتها التاريخية في مقاومة الاستعمار، حيث خاضت نضالًا طويلًا من أجل استرجاع استقلالها الوطني وتكريس حقها في تقرير مصيرها، سواء قبل أو أثناء الثورة التحريرية. وبناءً على ذلك، تبنت الجزائر موقفًا ثابتًا قائمًا على التضامن غير المشروط مع حركات التحرر عبر العالم.[2]

[1] مرجع نفسه،ص148.

[2] إبراهيم عبد العالي، "أسس ومبادئ السياسة الخارجية للجزائر وبعدها الإفريقي (1962-1994)"، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة الجزائر 2، المجلد 13، العدد 01، (يونيو 2023)، ص 873

ويتجلى هذا الالتزام من خلال الدور الفعّال الذي اضطلعت به الجزائر في دعم حركات التحرر في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، حيث ساهمت في مساندة العديد من الحركات المناهضة للاستعمار، لا سيما في المستعمرات البرتغالية، عبر توفير الدعم السياسي والعسكري، وفتح المجال لتدريب المقاتلين على أراضيها، إلى جانب احتضان مكاتب عدد من حركات التحرر الوطنية.

كما شكّلت المنظمات الدولية والإقليمية، مثل هيئة الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية، فضاءً هامًا مكّن الدبلوماسية الجزائرية من إبراز دورها في تدويل قضايا التحرر، والدفاع عنها، واستصدار قرارات تُدين الاستعمار وتدعم حق الشعوب في الاستقلال.

ويُعتبر دعم حركات التحرر من منظور السياسة الخارجية الجزائرية امتدادًا لمبدأ حسن الجوار، الذي يقوم على مساندة الشعوب المجاورة في كفاحها المشروع من أجل تقرير مصيرها. وقد تجسّد هذا التوجه في مواقف الجزائر الداعمة لعدة قضايا، سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي.

كما تم تكريس هذا المبدأ في الدستور الجزائري، حيث تنص المادة 92 على أن الكفاح ضد الاستعمار والإمبريالية والتمييز العنصري يُعد من المبادئ الأساسية للثورة الجزائرية، مع التأكيد على تضامن الجزائر مع جميع الشعوب في نضالها من أجل التحرر وتقرير المصير.

ويرتبط هذا المبدأ كذلك برؤية الجزائر لعلاقاتها الإقليمية، خاصة في منطقة المغرب العربي، حيث انعكس في مواقفها تجاه بعض القضايا، من خلال دعمها لحق الشعوب في تقرير مصيرها، في إطار احترام علاقات حسن الجوار. وقد أثّر هذا التوجه بشكل واضح على طبيعة العلاقات الإقليمية، خاصة في المنطقة المغاربية، حيث ساهم في تشكيل مواقف الدول وتحديد مسار علاقاتها الثنائية.

وفي هذا السياق، ظل موقف الجزائر ثابتًا في التأكيد على ضرورة تمكين الشعوب من ممارسة حقها المشروع في تقرير مصيرها، وهو ما يعكس تمسكها بمبادئها التاريخية وعدم حيادها عنها.[1]

[1] مرحوم عبد الرحيم،" ملامح السياسة الخارجية الجزائرية"، مجلة الحقوق والحريات، عدد خاص، 2017، ص 28-29.

المبحث الثاني: آليات تفعيل الدبلوماسية الجزائرية لتعزيز الدور الدولي للجزائر

أدركت القيادة الجزائرية منذ اندلا ع الثورة التحريرية أن نجاح العمل الدبلوماسي لا يتحقق بالخطاب السياسي فقط، بل يستوجب الاعتماد على آليات فعالة وأجهزة منظمة قادرة على إيصال صوت الثورة إلى المحافل الدولية. وتجسد ذلك من خلال إنشاء الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني، الذي نجح في طرح القضية الجزائرية على الساحة الدولية، خاصة خلال مؤتمر باندونغ سنة 1955، ثم تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية سنة 1958، والتي شكلت بدورها إطارا دبلوماسيا وتنظيميا ساهم في تعزيز الحضور الدولي للقضية الجزائرية. وقد أظهرت هذه الهيئات قدرة كبيرة على إدارة الملف الدبلوماسي، من خلال الانفتاح على المبادرات الدولية وعقد الاتفاقيات، وهو ما يعكس أهمية الآليات الدبلوماسية في تعزيز المكانة الدولية للجزائر وتحقيق أهدافها السياسية:[1]

المطلب الأول: الآليات السياسية

تعتبر الدبلوماسية أداة إستراتيجية للدولة في تعزيز مكانتها الدولية، لا سيما على المستوى الإقليمي والإفريقي. وقد اعتمدت الجزائر منذ استقلالها على الدبلوماسية لتعزيز الأمن القومي وضمان الاستقرار على حدودها الطويلة، إذ يمتد طول الحدود الجزائرية إلى أكثر من 6343 كلم، مما يجعل الأمن الجوار مرتبطا ارتباطا وثيقا بأمنها القومي.[2]

وتتجلى الآليات السياسية للجزائر في قدرتها على حل النزاعات الدولية والإقليمية عبر الوساطة والتفاوض والتوفيق، مستندة إلى إرثها الثوري وتجربتها في فض النزاعات. ومن أبرز الأمثلة على ذلك دور الجزائر في تسوية النزاع الحدودي المسلح بين إثيوبيا وإريتريا، حيث ساهمت الوساطة الجزائرية في وقف

---

[1] د. لزهر بديدة، "العمل الدبلوماسي للثورة الجزائرية من خلال الوثائق والشهادات (الأهمية والأسس والآليات والأهداف)"، مجلة الدراسات التاريخية، جامعة أبو القاسم سعد الله – الجزائر 2، 2016، ص. 403.

[2] ابتسام أو عشرين "الدبلوماسية الجزائرية من الموروث الثوري إلى الحاجة لإنعاش الأدوات الاقتصادية: التحديات والفرص"، مجلة السياسة العالمية، المجلد 6 ، العدد 2 ، 2022، ص320.

المواجهات العسكرية والوصول إلى اتفاق نهائي خلال مؤتمر رؤساء الدول والحكومات لمنظمة الوحدة الإفريقية بالجزائر عام 1999، والذي تم توقيعه في جانفي 2000.

كما لعبت الجزائر دورا فاعلا في الأزمة الليبية، إذ دعت إلى نبذ الأعمال العدوانية وإجراء حوار شامل بين الأطراف المتنازعة، ورفضت أي تدخل أجنبي في الشؤون الداخلية، وهو ما أثبت فعاليته بعد التدخل العسكري للحلف الأطلسي عام 2011. وقد تواصلت هذه المساعي الدبلوماسية الجزائرية من خلال اتفاق الصخيرات 2015، الذي ساهم في تأسيس حكومة وطنية توافقية، مع تعزيز التماسك المجتمعي وإعادة بناء الدولة.

وعلى صعيد القضايا العادلة، تبرز الجزائر في دعم حق تقرير مصير الشعوب، كما يظهر في دعمها للشعب الصحراوي والجبهة البوليساريو منذ سبعينيات القرن الماضي، مع التزامها بالمبادئ الدولية وقرارات الأمم المتحدة.

المطلب الثاني: الآليات الاقتصادية

ظهرت الدبلوماسية الاقتصادية كأداة لتعزيز الدور الدولي للدولة من خلال استثمار مواردها وقدراتها الاقتصادية خارج الحدود الوطنية. وتعمل الجزائر عبر هذه الآلية على:

دعم الاستقرار الاقتصادي على الحدود وتنمية المناطق النائية.

تعزيز التنمية الاقتصادية المحلية من خلال بناء مصانع وحاضنات اقتصادية وتوفير فرص عمل لتقليل الهجرة غير الشرعية.[1]

- المشاركة الفاعلة في المنظمات الاقتصادية الإقليمية والإفريقية

تنفيذ مشاريع إستراتيجية مثل طريق الوحدة الإفريقية الذي يربط الجزائر بدول الساحل والصحراء، ويمتد نحو نيجيريا، مما يسهم في تعزيز التنمية والحركية الاقتصادية.[1]

[1] مرجع نفسه ،ص321-324

كما تشمل المشاريع الاقتصادية الجزائرية إنشاء بنية تحتية للطاقة والاتصالات، مثل أنابيب النفط والغاز وكابل الألياف البصرية، لتعزيز التنمية الاقتصادية والأمن الإقليمي.

المطلب الثالث: الآليات الشعبية

تعتمد الجزائر على الدبلوماسية الشعبية لتعزيز علاقاتها مع الشعوب وكسب دعم الرأي العام الدولي. وتركز هذه الآليات على:

_تفعيل البرامج الثقافية والتعليمية، مثل تبادل بعثات الطلبة لتعزيز القيم الوطنية الجزائرية.

_توظيف القوة الناعمة لمواجهة التحديات الأمنية بما في ذلك مبادرات التصوف كأداة للانفتاح على غرب إفريقيا وتعزيز الأمن الإقليمي.

_دعم المشروعات الاجتماعية والصحية في الدول الإفريقية للاستفادة من التجربة الجزائرية في التنمية

_ومكافحة الأمراض، بما يعزز مكانة الجزائر الإقليمية والدولية .

المبحث الثالث:أدوات الدبلوماسية الجزائرية في مجلس الأمن الدولي

تعتمد الدبلوماسية الجزائرية في ممارستها لمهامها داخل مجلس الأمن الدولي على ترسانة من الأدوات الاستراتيجية التي تدمج بين الإرث النضالي الراسخ والهياكل المؤسساتية المتطورة. إن حضور الجزائر في

[1]مرجع نفسه ،ص325.

هذا الهرم الدولي لا يقتصر على الجانب الإجرائي، بل يتعداه إلى تفعيل استراتيجية شاملة تهدف إلى تكريس السلم والأمن الدوليين وفق مقاربات قانونية وسياسية رصينة. ومن هذا المنطلق، يسعى هذا المبحث إلى تبيان الحركية الدبلوماسية الجزائرية من خلال محورين أساسيين؛ أولهما أداة الوساطة، وثانيهما آليات النشاط الدبلوماسي في إدارة الأزمات الإقليمية والدولية.

المطلب الأول: النشاط الدبلوماسي الجزائري في إدارة الأزمات الإقليمية والدولية

يعكس النشاط الدبلوماسي الجزائري حركية مستمرة في التعاطي مع بؤر التوتر، مستمداً شرعيته من المبادئ الدستورية الثابتة والمواثيق الدولية. وينطلق هذا النشاط من رؤية استراتيجية تهدف إلى تغليب لغة الحوار والوساطة، مدعومة بهيكل مؤسساتي متخصص يضمن الاستجابة السريعة للتحديات الأمنية الراهنة.

أولاً: مرتكزات السياسة الخارجية:[1]

انطلاقاً من جذورها النضالية العميقة والتزاماً بمبادئ إعلان أول نوفمبر 1954، سعت الجزائر منذ استقلالها إلى إرساء دعائم الأمن والسلم في محيطها المباشر وعلى المستويين الجهوي والقاري. وتعتبر الدبلوماسية الجزائرية في جوهرها "آلية لتنفيذ السياسة الخارجية" وتجسيد كيانها، حيث تتصدر هذه الأدوات مبادئ الحوار والمشاركة الديمقراطية. ويتمحور النشاط الدبلوماسي حول تحقيق المصلحة الوطنية من خلال برنامج عمل علني يختاره الممثلون الرسميون للدولة، بهدف تحقيق الوحدة الدولية ضمن مجموعة البدائل المتاحة. وتتبنى الجزائر في تحركاتها مقاربة مبدئية تقوم على احترام السيادة الوطنية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، والالتزام بالتسوية السلمية للنزاعات، بما يتوافق مع ميثاق الأمم المتحدة والعقد التأسيسي للاتحاد الإفريقي [2].

[1] وهيبة خبيزي،" النشاط الدبلوماسي الجزائري على الصعيد الافريقي "،مجلة النشاط الدبلوماسي الجزائري ،جامعة جيلالي بونعامة خميس مليانة 2016،ص279-281.

[2] وزارة الشؤون الخارجية والجالية الوطنية بالخارج،"الازمات الاقليمية والدولية"،الموقع الرسمي للوزارة ،شوهديوم 1ماي 2026،على رابط https://www.mfa.gov.dz/ar/foreign-policy/interenational-and-regional-issues/regional-and-international-cris:

ثانياً: الخبرة التاريخية في الوساطة وإدارة النزاعات:

تجسد النشاط الدبلوماسي الجزائري في قيادة عدة وساطات ناجحة لرأب الصدع وتقريب الرؤى بين الأطراف المتنازعة. فالدبلوماسية الجزائرية ليست مجرد وسيلة تواصل، بل هي "فن إدارة المفاوضات" التي تهدف إلى التوفيق بين المصالح المتعارضة. وقد تكللت هذه الجهود بالنجاح في محطات تاريخية كبرى أثبتت نجاعة "الدبلوماسية الوقائية" الجزائرية، ومنها :[1]

على الصعيد الدولي والعربي: نجاح الوساطة بين العراق وإيران التي توجت باتفاق الجزائر 1975، والدور التاريخي في حل قضية الرهائن الأمريكيين في طهران سنة 1980، وصولاً إلى جمع الفصائل الفلسطينية لتوحيد صفوفها في "إعلان الجزائر" 2022.

على الصعيد الإفريقي: المبادرة بالتوسط بين إثيوبيا وإريتريا وإنهاء النزاع باتفاق السلام سنة 2000، وإدارة عمليات الوساطة في مالي لاستعادة الاستقرار عبر "اتفاق السلم والمصالحة" سنة 2015.
بالإضافة إلى تفعيل آليات العمل المؤسساتي الإفريقي مثل "مجلس السلم والأمن" لضمان حلول إفريقية للمشاكل الإفريقية .

ثالثاً: الهيكلة المؤسساتية لليقظة واستباق الأزمات:

لتعزيز فعالية هذا النشاط، خاصة في ظل عضويتها بمجلس الأمن، استحدثت وزارة الشؤون الخارجية "مديرية عامة لليقظة الاستراتيجية واستباق الأزمات وإدارتها". وتعتبر هذه المديرية العمود الفقري التقني للتحرك الدبلوماسي، حيث أنيطت بها المهام التالية :

وضع استراتيجيات الوقاية: رسم خطط الاستجابة للمخاطر التي قد تمس المصالح الحيوية للجزائر ومتابعة تنفيذها بالتنسيق مع القطاعات المعنية.

[1] وهيبة خبيزي ،مرجع سابق ،ص284-289.

اليقظة المستمرة: رصد المؤشرات الأولية لبؤر عدم الاستقرار والأزمات الدولية التي قد تؤثر على الأمن القومي، مما يسمح للوفد الجزائري في مجلس الأمن باتخاذ مواقف استباقية.

التنسيق الدولي وحماية الجالية: القيام بدور نقطة الاتصال بين المؤسسات الوطنية والبعثات الدبلوماسية الأجنبية، مع السهر على حماية أفراد الجالية الوطنية المقيمة بالخارج في حالات الطوارئ واندلاع الأزمات.[1]

وساطة الدبلوماسية الجزائرية في حل أزمة الرهائن الأمريكيين بطهران:

إن فهم الأسباب التي أدت إلى اندلاع أزمة الرهائن الأمريكيين في طهران يُعد أمرًا أساسيًا لاستيعاب طبيعة الصراع بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران خلال فترة احتجاز الدبلوماسيين داخل السفارة الأمريكية، حيث ساهم هذا الوضع في تعقيد العلاقات بين الطرفين ووصولها إلى مستوى خطير من التوتر الدبلوماسي.[2]

وقد فرض هذا الوضع على الطرفين اللجوء إلى وسائل سلمية بديلة لتسوية النزاع، وذلك وفقًا لما نصت عليه المادة 33 من ميثاق الأمم المتحدة، ومن بين هذه الوسائل الوساطة باعتبارها آلية دبلوماسية فعالة تقوم على تدخل طرف ثالث يتمتع بالخبرة والحياد من أجل تقريب وجهات النظر واقتراح حلول ترضي جميع الأطراف.

وفي هذا السياق، لجأت كل من الولايات المتحدة وإيران إلى طلب مساعدة الجزائر، نظرًا لما تتمتع به دبلوماسيتها من مصداقية وخبرة في حل النزاعات الدولية بالطرق السلمية.

المحاولات الأمريكية لتحرير الرهائن

[1] وزارة الشؤون الخارجية والجالية الوطنية بالخارج والجالية الوطنية بالخارج ، المرجع نفسه.

[2] كعوان نور الهدى، ولواغط ابتسام، "دور الدبلوماسية الجزائرية في حل النزاعات الدولية"، مذكرة ماستر جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل ص32.

ردّت الولايات المتحدة الأمريكية على احتجاز دبلوماسييها بإعطاء أولوية قصوى لضمان سلامتهم والعمل على إطلاق سراحهم، حيث طُرحت عدة خيارات، من بينها التدخل العسكري، خاصة بعد فشل الجهود الدبلوماسية والمساعي الحميدة التي قامت بها عدة أطراف دولية.

وقد لوّح الرئيس الأمريكي جيمي كارتر بإمكانية اتخاذ إجراءات صارمة في حال تعرض الرهائن لأي أذى. ومن بين الخطط التي تم التفكير فيها، محاولة اختطاف قائد الثورة الإيرانية ومبادلته بالرهائن، إلا أن هذه الفكرة تم استبعادها لما قد يترتب عنها من تداعيات سلبية على صورة الولايات المتحدة.

كما تمت دراسة خيارات عسكرية أخرى، ليتم في النهاية اعتماد خطة عسكرية عُرفت باسم عملية مخلب النسر، التي انطلقت في 24 أفريل 1980، بمشاركة قوات خاصة مدعومة بطائرات هليكوبتر. غير أن العملية فشلت بسبب أعطال تقنية وظروف جوية صعبة، ما أدى إلى إلغائها بأمر من القيادة الأمريكية.

وقد انعكس فشل هذه العملية سلبًا على مكانة الولايات المتحدة داخليًا وخارجيًا، وكان من بين العوامل التي ساهمت في خسارة جيمي كارتر للانتخابات الرئاسية سنة 1980.[1]

ورغم ذلك، استمرت الجهود الدبلوماسية لإيجاد حل للأزمة، إلا أنها لم تحقق نتائج ملموسة بسبب تعقيد الموقف الإيراني وتذبذب قراراته.

أطراف الوساطة في أزمة الرهائن

بعد فشل المفاوضات المباشرة والوساطات الدولية، تم اللجوء إلى الجزائر كطرف محايد للقيام بدور الوسيط في حل الأزمة، وهو ما يعكس الثقة الدولية في الدبلوماسية الجزائرية.

وقد قاد هذه الوساطة وزير الخارجية الجزائري آنذاك محمد الصديق بن يحيى، بمساعدة عدد من الدبلوماسيين، من بينهم سفيرا الجزائر في واشنطن وطهران.

[1] مرجع نفسه ، ص،33-34.

كما شارك في المفاوضات ممثلون عن الطرفين، من بينهم مسؤولون دبلوماسيون إيرانيون وأمريكيون، حيث تم عقد سلسلة من اللقاءات بهدف التوصل إلى تسوية نهائية.

وقد تميز الوسطاء بعدة خصائص أساسية، منها:

- الاستمرار في التواصل مع أطراف النزاع
- الإلمام بثقافات الدول المختلفة
- امتلاك مهارات التفاوض والإقناع
- التحلي بالنزاهة والحياد

التمتع بالحنكة والخبرة الدبلوماسية

حنكة الوسيط الجزائري ونجاح الوساطة

تُعد الوساطة الجزائرية نموذجًا ناجحًا في تسوية النزاعات بالطرق السلمية، حيث اعتمدت الجزائر على مبادئ ثابتة تقوم على احترام سيادة الدول وتجنب اللجوء إلى القوة.

وقد ساهمت خبرة الدبلوماسية الجزائرية وسمعتها الدولية في تحقيق تقدم ملموس في المفاوضات، خاصة في ظل تعثر الحلول العسكرية والسياسية الأخرى.[1]

وفي هذا الإطار، وضعت الجزائر شروطًا أساسية لنجاح الوساطة، من بينها:

- ضرورة توفر الثقة في حيادها
- التزام الأطراف بتنفيذ مخرجات الاتفاق
- وكللت هذه الجهود بالنجاح من خلال التوصل إلى اتفاق أدى إلى إطلاق سراح الرهائن، مما عزز مكانة الجزائر كوسيط دولي موثوق، وأكد فعالية الوساطة كأداة دبلوماسية في حل النزاعات الدولية.

المطلب الثاني: التفاوض والمشاورة الدبلوماسية

يُعدّ التفاوض من أقدم وأبرز المهام التي تضطلع بها البعثات الدبلوماسية، حيث يحتل مكانة أساسية في العمل الدبلوماسي. فمن خلال اللقاءات والمحادثات التي يجريها رئيس البعثة مع ممثلي الدولة

[1] مرجع نفسه،ص،40.

المضيفة، يتمكن من نقل موقف حكومته بشأن قضية معينة، والمساهمة في معالجة الصعوبات القائمة، وتسوية النزاعات بين الدول، إضافة إلى إزالة حالات سوء الفهم. كما يشمل التفاوض السعي للتوصل إلى اتفاقيات تتعلق بمختلف مجالات التعاون بين الدول..[1]

_مسار المفاوضات بين الحكومة النيجيرية وممثلي التوارق في إطار السياسة الجزائرية

في 24 أفريل 1995، تم التوصل إلى اتفاق سلام بين الحكومة النيجيرية وحركات المقاومة التارقية، وذلك في العاصمة البوركينابية واغادوغو، عقب مفاوضات مطولة ومعقدة. وقد دخل هذا الاتفاق حيّز التنفيذ بعد عشرة أيام من توقيعه، معلنًا نهاية حالة الهدنة التي استمرت منذ 9 أكتوبر 1994.

نصّ الاتفاق على منح التوارق نوعًا من التسيير الجهوي في المناطق الشمالية التي يشكلون فيها أغلبية، كما تضمّن إصدار عفو شامل عن الأفعال المرتبطة بالنزاع، سواء من جانب المتمردين أو القوات الحكومية. وأكدت الحكومة استعدادها لإعادة إدماج النازحين ومنحهم أولوية العودة، بالإضافة إلى إدماج نحو ألف مقاتل طارقي ضمن مؤسسات الدولة، كالقوات المسلحة والأجهزة شبه العسكرية (الشرطة، الجمارك، الحرس الجمهوري).

في المقابل، التزمت منظمة المقاومة المسلحة بنزع سلاح عناصرها، وتم إنشاء لجنة ثلاثية لمتابعة تنفيذ الاتفاق، تضم ممثلين عن الحكومة، ومنظمة المقاومة، والدول الوسيطة وهي الجزائر وبوركينا فاسو وفرنسا، إلى جانب مراقبين عسكريين للإشراف على عمليات نزع السلاح.[2]

كما ركّز الاتفاق على أهمية إعادة التأهيل الاقتصادي والاجتماعي والثقافي لمناطق الشمال، حيث خُصصت بنود لدعم التنمية، من خلال تنشيط سوق العمل، وتطوير تربية المواشي، والاستثمار في قطاع السياحة، إضافة إلى تقديم مساعدات عاجلة في مجالات الصحة والتعليم والتغذيةورغم أن الاتفاق

[1]العبيدان هنادي محمد إبراهيم، "**تطور الدبلوماسية وتعدد أدوارها**"، مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، المجلد 06، العدد 03، مارس 2025،ص 108

[2]علي عشوي، "الوساطة كآلية لحل النزاعات الدولية: دراسة في الوساطة الجزائرية في مالي"، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص علاقات دولية، جامعة الجزائر 3، السنة الجامعية 2020/2019، ص 120-121

استجاب جزئيًا لمطالب التوارق، خاصة فيما يتعلق بحقهم في تسيير شؤونهم المحلية، إلا أن مطالبهم السابقة كانت أكثر طموحًا، إذ شملت توسيع الإقليم الطارقي، وإعادة التقسيم الإداري، والحصول على تمثيل سياسي وعسكري واسع، إلى جانب مطالب اقتصادية تتعلق بتخصيص جزء معتبر من الميزانية الوطنية لتنمية مناطقهم. غير أن هذه المطالب اعتُبرت صعبة التحقيق في ظل ضعف الإمكانيات الاقتصادية وعدم الاستقرار السياسي في النيجر. وقد شهدت المفاوضات عدة تعثرات، من بينها فشل لقاء باريس، وإلغاء اجتماع كان مقررًا في الجزائر، إضافة إلى الانقسامات داخل حركات المقاومة، والأزمة السياسية التي عرفتها البلاد إلى غاية فيفري 1995.

ورغم ذلك، استؤنف الحوار في واغادوغو، وتم التوصل إلى اتفاق أولي في أكتوبر 1994، تلاه تحقيق بعض التقدم، مثل إصدار قانون العفو العام، وإطلاق سراح المعتقلين، وإقرار مبدأ اللامركزية في تسيير المناطق الشمالية. وفي 27 جانفي 1996، وقع انقلاب عسكري أطاح بالرئيس المنتخب، غير أن ذلك لم يؤثر بشكل كبير على مسار السلام، حيث استمرت المفاوضات بدعم من الوسطاء. كما لعبت اللقاءات السرية التي جرت في باريس والجزائر دورًا مهمًا في دفع العملية التفاوضية، ما يعكس الطابع الدولي للقضية، ويُبرز أن الجزائر لم تكن الفاعل الوحيد، بل واجهت منافسة خاصة من فرنسا ضمن إطار الوساطةالثلاثية. [1]

[1] علي عشوي،مرجع نفسه ص122.

المطلب الثالث: التحالفات والمواقف الدبلوماسية للجزائر داخل مجلس الأمن

تُعدّ التحالفات والمواقف الدبلوماسية من أهم أدوات السياسة الخارجية للدول داخل المنظمات الدولية، وخاصة داخل مجلس الأمن، حيث تسعى الدول إلى بناء توافقات وتنسيقات مع أطراف دولية مختلفة من أجل دعم مواقفها أو الدفاع عن مصالحها الحيوية. وفي هذا الإطار، تعتمد الجزائر على نهج دبلوماسي قائم على التوازن، وعدم الانحياز، وتغليب الحلول السلمية للنزاعات، مع الحرص على بناء علاقات تعاون وتحالفات ظرفية تخدم قضاياها ذات الأولوية.

وتتجلى أهمية هذا التوجه في كون مجلس الأمن فضاءً تتقاطع فيه مصالح القوى الكبرى والدول الأعضاء، مما يجعل التحالفات داخله أداة ضرورية للتأثير في القرارات الدولية، خاصة في القضايا المتعلقة بالأمن والسلم الدوليين.[1]

الفرع الأول: البعد الإفريقي في السياسة الخارجية الجزائرية

يُشكل البعد الإفريقي أحد المرتكزات الأساسية في السياسة الخارجية الجزائرية، حيث تنظر الجزائر إلى محيطها الإفريقي باعتباره مجالًا استراتيجيًا مرتبطًا مباشرة بأمنها القومي واستقرارها الداخلي. ويظهر هذا التوجه بشكل واضح في حرصها على تعزيز علاقاتها مع دول القارة الإفريقية، ودعم جهود تسوية النزاعات الإقليمية، خاصة في منطقة الساحل الإفريقي.

وتولي الجزائر أهمية خاصة للقضايا الإفريقية داخل مجلس الأمن، من خلال الدفاع عن مواقف الدول الإفريقية، والمطالبة بحلول سياسية سلمية للنزاعات، ورفض التدخلات العسكرية الخارجية غير المبررة. كما تعمل على تنسيق مواقفها مع الدول الإفريقية داخل المنظمة الأممية، بما يعزز الحضور الافريقي في صناعة القرار الدولي. ا.[2]

[1] كارزان صالح محمود، "التحالفات والتكتلات الدولية (المفهوم والأنواع)"، مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية، المجلد 08، العدد 02، الجزائر، سنة 2025، ص 1364-1365

[2] مصطفى صايج، "الجزائر والأمن الإقليمي: التسوية الدبلوماسية لأزمة مالي وانعكاساتها المستقبلية على الأمن الإقليمي"، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، العدد 02، ديسمبر 2014، ص 9-10

الفرع الثاني : تجليات الموقف الجزائري داخل مجلس الأمن الدولي تجاه قضايا الشرق الأوسط [الأزمة اليمنية نموذجًا]

منذ استقلالها سنة 1962، تبنت الجزائر سياسة خارجية قائمة على مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، إلى جانب دعم حركات التحرر ومناهضة الاستعمار ورفض أي تدخل خارجي من القوى الكبرى في شؤون دول العالم الثالث. وقد تأسست هذه السياسة على رؤية وطنية ترتكز على الاستقلالية في اتخاذ القرار الخارجي، وعلى فلسفة تقوم على احترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، مع الانحياز إلى قضايا الشعوب المستعمَرة ودعم حركات التحرر الوطني .

و عملت الدبلوماسية الجزائرية على الإسهام في تسوية العديد من الأزمات الإقليمية والدولية، من خلال اعتماد مجموعة من المبادئ، من بينها تشجيع التعاون بين الدول المجاورة للدولة المعنية بالأزمة بهدف إيجاد حلول سلمية ودبلوماسية دون اللجوء إلى التدخل المباشر. ويُعرف هذا التوجه في السياسة الخارجية الجزائرية بمبدأ الحياد الإيجابي، الذي يقوم على عدم الانحياز لأي طرف على حساب الآخر، مع دعم القضايا العادلة في العالم مثل حق الشعوب في تقرير مصيرها وحقها في التحكم في ثرواتها الوطنية.

وقد انعكست هذه المبادئ على مختلف مواقف الجزائر في القضايا الدولية، وهو ما منح دبلوماسيتها مكانة مؤثرة وجعلها تحظى باحترام مختلف الأطراف. كما تم تكريس هذه المبادئ دستورياً، حيث تبنت الدساتير الجزائرية منذ الاستقلال مبدأي عدم التدخل وحسن الجوار، بما يتماشى مع أحكام المواثيق الدولية، مع منحها مضمونًا خاصًا ينسجم مع فلسفة السياسة الخارجية الجزائرية، وهو ما يُعرف بمفهوم "حسن الجوار الإيجابي.[1]

غير أن ثورات الربيع العربي التي مست عدداً من الدول العربية مثل ليبيا، تونس، مصر، سوريا واليمن، وضعت صناع القرار في الجزائر أمام تحديات مرتبطة بتطبيق مبدأ عدم التدخل، خاصة في ظل حساسية

[1] بلال قريب ،"التهديدات الاقليمية في منطقة الشرق الاوسط وانعكاساتها على الامن القومي الجزائري في في ظل مبدا عدم التخل :دراسة في الازمة اليمنية "،مجلة الدراسات الاستراتيجية والبحوث السياسية ،المجلد2،العدد 1،2023،ص، 7.

الأوضاع الإقليمية وقرب هذه الأزمات من المجال الحيوي الجزائري، بما قد ينعكس على الأمن القومي الجزائري.

وقد تميز الموقف الجزائري من هذه التطورات، رغم اختلاف درجة الخطاب الرسمي من دولة إلى أخرى، بالثبات في جوهره القائم على احترام مبدأ عدم التدخل والحياد، ورفض الانحياز لأي طرف على حساب طرف آخر. كما اعتمدت الجزائر على توظيف الدبلوماسية الوقائية من خلال تفعيل دورها داخل المنظمات الإقليمية مثل الاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية

وفيما يتعلق بالأزمة اليمنية، أكدت الجزائر تمسكها الصارم بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية لليمن، معتبرة أن الحل لا يمكن أن يكون إلا سياسياً ودبلوماسياً عبر الحوار بين مختلف الأطراف اليمنية. كما دعت إلى ضرورة دعم الجهود الإقليمية والدولية الرامية إلى تسوية الأزمة بالطرق السلمية، بما يضمن الحفاظ على الأمن والسلم الإقليمي والدولي. وفي هذا الإطار، امتنعت الجزائر عن المشاركة في التحالف العسكري بقيادة المملكة العربية السعودية في اليمن، انسجاماً مع مبدأها الثابت في رفض التدخل العسكري في النزاعات الداخلية للدول.[1]

[1] مرجع نفسه ، ص،8.

خلاصة :

من خلال تطرقنا في هذا الفصل إلى الدبلوماسية الجزائرية في مجلس الأمن الدولي، يتضح أن الجزائر تنتهج مقاربة دبلوماسية متكاملة تستند إلى مجموعة من المبادئ الثابتة التي شكلت أساس تحركاتها الخارجية، وعلى رأسها احترام سيادة الدول، عدم التدخل في الشؤون الداخلية، دعم حق الشعوب في تقرير مصيرها، وتفضيل الحلول السلمية للنزاعات.

كما أبرزنا في هذا الفصل أن إعادة تفعيل الدبلوماسية الجزائرية لم تكن وليدة الصدفة، بل جاءت نتيجة اعتماد جملة من الآليات المتنوعة، تمثلت في الآليات السياسية التي عززت حضور الجزائر في المحافل الدولية، والآليات الاقتصادية التي ساهمت في توسيع شراكاتها الدولية، إضافة إلى الآليات الشعبية التي دعمت صورتها كدولة فاعلة ومؤثرة على المستوى الدولي.

وفي سياق تفعيل هذا الدور داخل مجلس الأمن، اعتمدت الجزائر على مجموعة من الأدوات الدبلوماسية الفعالة، حيث برزت الوساطة كآلية أساسية في تسوية النزاعات الإقليمية، إلى جانب التفاوض والمشاورة الدبلوماسية كوسيلة لإدارة الأزمات وبناء التوافقات، فضلاً عن التحالفات التي مكنت الجزائر من تعزيز موقعها والتأثير في مخرجات القرارات الدولية.

وعليه، يمكن القول إن الدبلوماسية الجزائرية في مجلس الأمن تعكس توجهاً استراتيجياً يسعى إلى ترسيخ مكانة الجزائر كفاعل إقليمي ودولي، من خلال توظيف مبادئها وآلياتها وأدواتها بشكل منسجم يخدم السلم والأمن الدوليين.

الفصل الثالث تقييم فعالية الدبلوماسية الجزائرية في إطار مجلس الأمن الدولي

تمهيد:

تُعدّ مساندة القضايا التحررية العادلة من أبرز الركائز التي تأسست عليها السياسة الخارجية الجزائرية، سواء خلال مرحلة ما قبل الاستقلال أو بعده. ويعود هذا التوجه إلى التجربة التاريخية العميقة للشعب الجزائري مع الاستعمار، وما خلّفه من وعي سياسي قائم على رفض الهيمنة والدفاع عن حق الشعوب في الحرية وتقرير المصير.

وقد تجسدت هذه المبادئ بوضوح خلال الثورة التحريرية، من خلال مواثيق جبهة التحرير الوطني، وعلى رأسها بيان أول نوفمبر 1954، الذي أكد على البعد الخارجي للثورة من خلال دعم حركات التحرر والسعي إلى تعزيز الانتماء العربي والإسلامي والإفريقي، في إطار الالتزام بمبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، خاصة ما يتعلق بحق الشعوب في تقرير مصيرها ومناهضة الاستعمار.

وانطلاقًا من هذه الخلفية التاريخية، لم يكن موقف الجزائر من القضايا الدولية، وعلى رأسها القضية الفلسطينية، موقفًا ظرفيًا أو آنياً، بل هو امتداد طبيعي لتجربتها النضالية والتزامها المبدئي تجاه القضايا العادلة. كما أن هذا التوجه شمل أيضًا دعم قضايا أخرى ذات طابع تحرري، مثل القضية الصحراوية، إضافة إلى تبني أدوار دبلوماسية نشطة في مجال الوساطة وتسوية النزاعات، خاصة في منطقة الساحل الإفريقي.وعليه، يسعى هذا الفصل إلى تقييم فعالية الدبلوماسية الجزائرية من خلال دراسة أبرز تجلياتها العملية، وذلك عبر التطرق إلى دعم القضية الفلسطينية، ودعم القضية الصحراوية، إضافة إلى دور الجزائر في الوساطة وحل النزاعات في منطقة الساحل الإفريقي.

وقد قُسِّم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، حيث يتناول المبحث الأول دعم الدبلوماسية الجزائرية للقضية الفلسطينية، بينما يخصص المبحث الثاني لدراسة موقف الجزائر من القضية الصحراوية ودعمها لها، في حين يعالج المبحث الثالث دور الجزائر في الوساطة وتسوية النزاعات في منطقة الساحل الإفريقي.

المبحث الأول:دعم القضية الفلسطينية

المبحث الثاني:دعم القضية الصحراوية

المبحث الثالث:الوساطة الجزائرية في النزاعات في منطقة الساحل الإفريقي

المبحث الأول:دعم القضية الفلسطينية

واصلت الجزائر دعمها للقضية الفلسطينية بشكل مستمر، انطلاقًا من مبادئها الثابتة في مناصرة حركات التحرر ورفض الاستعمار، حيث لم يقتصر هذا الدعم على فترة زمنية محددة، بل امتد عبر مختلف المراحل التاريخية، سواء على المستوى الثنائي أو داخل المحافل الدولية، وعلى رأسها مجلس الأمن الدولي، الذي شغلت فيه الجزائر مقعد عضو غير دائم عدة مرات، مما أتاح لها فرصة الدفاع عن الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني.

كما برزت الدبلوماسية الجزائرية في التنديد بالانتهاكات التي تتعرض لها الأراضي الفلسطينية، خاصة في قطاع غزة، والدعوة إلى وقف العدوان وحماية المدنيين، إضافة إلى تقديم مبادرات ومشاريع قرارات تهدف إلى دعم القضية الفلسطينية على المستوى الدولي،وتم تقسيم هدا المبحث الى ثلاث مطالب:

المطلب لأول :الموقف المبدئي للجزائر من القضية الفلسطينية

المطلب الثاني:دور الجزائر في الدفاع عن القضية الفلسطينية داخل مجلس الأمن الدولي

المطلب الثالث: تقييم فعالية الدبلوماسية الجزائرية في نصرة القضية الفلسطينية

المطلب الأول: الموقف المبدئي للجزائر من القضية الفلسطينية

الفرع الأول: الخلفية التاريخية للدعم الجزائري للقضية الفلسطينية

تُعدّ القضية الفلسطينية من القضايا المركزية في وجدان الشعوب العربية والإسلامية، وتحظى بمكانة خاصة لدى الشعب الجزائري، باعتبارها تمثل جوهر الصراع التاريخي مع المشروع الصهيوني. وترتبط هذه الأهمية أيضًا بالبعد الديني، حيث تضم فلسطين المسجد الأقصى، أولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين، كما أنها أرض الأنبياء ومهد الرسالات السماوية.[1]

[1] بن جداه عبد الله، وراغني بوزيد. (2025). دور الدبلوماسية الجزائرية لدعم القضية الفلسطينية في مجلس الأمن الدولي. مجلة القانون والمجتمع، المجلد 13(العدد 01)، ص. 179-189.

وقد ازدادت أهمية فلسطين مع تصاعد التنافس الاستعماري عليها، خاصة بعد اتفاقية سايكس بيكو سنة 1916، التي مهّدت لتقسيم المشرق العربي، تلاها وعد بلفور سنة 1917 الذي شكل خطوة حاسمة نحو إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين، في إطار دعم بريطاني واضح للحركة الصهيونية.[1]

ورغم خضوع الجزائر للاستعمار الفرنسي، فإن النخب الجزائرية تفاعلت مبكرًا مع هذه التطورات، واعتبرت ما يحدث في فلسطين امتدادًا لنضالها التحرري. حيث ساهمت الصحافة الوطنية، مثل جريدتي "البصائر" و"الشهاب"، في التنديد بالمشروع الصهيوني، كما عبّر علماء جمعية العلماء المسلمين الجزائريين عن دعمهم للقضية الفلسطينية.

كما برزت مواقف شخصيات وطنية، على غرار عبد الحميد بن باديس وفرحات عباس، الذين أكدوا على ارتباط القضية الفلسطينية بالقضايا العربية والإسلامية، وحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره.

واستمر هذا الدعم خلال الثورة التحريرية، حيث أكدت مبادئ بيان أول نوفمبر 1954 على مساندة حركات التحرر، وعلى رأسها القضية الفلسطينية، باعتبارها قضية عادلة ذات أبعاد إنسانية وقومية.

الفرع الثاني: مواقف التيارات السياسية الجزائرية قبل الاستقلال

شكّلت القضية الفلسطينية محورًا أساسيًا في خطاب الحركة الوطنية الجزائرية بمختلف تياراتها، رغم اختلاف توجهاتها الفكرية والسياسية، حيث اتفقت جميعها على دعم الشعب الفلسطيني.

التيار الاستقلالي: مثّله حزب نجم شمال إفريقيا وحزب الشعب الجزائري، حيث ربط بين كفاح الشعبين الجزائري والفلسطيني، ورفض مشاريع التقسيم، بقيادة مصالي الحاج.

التيار الإصلاحي: بقيادة جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، اعتبر الدفاع عن فلسطين واجبًا دينيًا، وساهم في التوعية بخطورة المشروع الصهيوني من خلال الصحافة والخطاب الديني.

[1] عالم مليكة، "القضية الفلسطينية والمواقف الجزائرية المناصرة 1919–1978 (التاريخ، التحديات والآفاق)"، مجلة البحوث التاريخية، المجلد 09، العدد 01، جوان 2025، ص 211

التيار الإدماجي: بقيادة فرحات عباس، حيث دعا إلى تمكين الفلسطينيين من حقهم في تقرير المصير، وانتقد السياسات الاستعمارية الداعمة للصهيونية.

التيار الشيوعي: عبّر عن دعمه للقضية الفلسطينية من منظور أممي، وندّد بالاستعمار والتهجير.

ورغم اختلاف هذه التيارات، إلا أنها أجمعت على اعتبار القضية الفلسطينية قضية تحررية مشتركة.

الفرع الثالث: الدعم الجزائري للقضية الفلسطينية بعد الاستقلال

بعد استقلالها سنة 1962، تبنت الجزائر موقفًا ثابتًا في دعم القضية الفلسطينية، وجعلتها محورًا رئيسيًا في سياستها الخارجية.

على المستوى الدبلوماسي:

- الاعتراف المبكر بمنظمة التحرير الفلسطينية سنة 1965
- دعمها داخل الأمم المتحدة وحركة عدم الانحياز
- المساهمة في الاعتراف بها كممثل شرعي للشعب الفلسطيني سنة 1974[1]

على المستوى السياسي:

- تبني خطاب رسمي داعم لفلسطين
- تصريحات الرئيس هواري بومدين المؤيدة للقضية
- رفض التطبيع مع الكيان الصهيوني
- دعم المقاومة الفلسطينية ماديًا ومعنويًا

كما احتضنت الجزائر إعلان قيام الدولة الفلسطينية سنة 1988، وكانت من أوائل الدول التي اعترفت بها.

الفرع الرابع: مبادئ الموقف الجزائري تجاه القضية الفلسطينية

يرتكز الموقف الجزائري على مجموعة من المبادئ المستمدة من الثورة التحريرية، أهمها:

- دعم حق الشعوب في تقرير مصيرها

[1] مرجع نفسه ،ص212-216.

- مناهضة الاستعمار والتمييز العنصري
- الالتزام بالشرعية الدولية
- دعم القضايا العادلة

وقد تجسد هذا التوجه في مواقف الجزائر داخل المنظمات الدولية، ودعمها المستمر للقضية الفلسطينية باعتبارها قضية تحرر وكرامة إنسانية.

المطلب الثاني: دور الجزائر في الدفاع عن القضية الفلسطينية داخل مجلس الأمن الدولي

تسعى الجزائر، من خلال عضويتها غير الدائمة في مجلس الأمن الدولي، إلى الدفاع عن القضايا العادلة، وعلى رأسها القضية الفلسطينية، باعتبارها قضية مركزية في السياسة الخارجية الجزائرية. وتستند في ذلك إلى رصيدها التاريخي ومصداقيتها الدولية، إضافة إلى دبلوماسيتها الهادئة والفعالة. وقد تجلّى هذا الدور بشكل واضح منذ بداية عضويتها في المجلس في 1 جانفي 2024، خاصة في ظل التصعيد الخطير الذي تشهده الأراضي الفلسطينية، لا سيما في قطاع غزة.

وقد ركزت الجزائر في تحركاتها داخل المجلس على محورين أساسيين:

- الأول ذو طابع سياسي، يتعلق بالدفع نحو وقف إطلاق النار والاعتراف بالدولة الفلسطينية،
- أما الثاني فذو طابع قانوني، يهدف إلى تفعيل آليات القانون الدولي لمحاسبة الانتهاكات المرتكبة.

الفرع الأول: التحرك السياسي الجزائري داخل مجلس الأمن

أولاً: الدفع نحو وقف إطلاق النار في قطاع غزة

بادرت الجزائر إلى تقديم مشروع قرار إلى مجلس الأمن في جانفي 2024 يدعو إلى وقف فوري لإطلاق النار في قطاع غزة، وذلك في ظل تفاقم الوضع الإنساني. وقد حظي المشروع بدعم واسع[1] من أعضاء المجلس، حيث صوتت لصالحه أغلبية الدول، غير أنه لم يُعتمد بسبب استخدام الولايات المتحدة لحق النقض (الفيتو).

[1] بن جداه عبد الله، وراغني بوزيد. (2025). دور الدبلوماسية الجزائرية لدعم القضية الفلسطينية في مجلس الأمن الدولي. مجلة القانون والمجتمع، المجلد 13(العدد 01)، ص. 179-189

ورغم ذلك، تمكنت الجزائر من إحراج الموقف الأمريكي وعزله دبلوماسيًا، من خلال إظهار التناقض بين مواقفها ومطالب المجتمع الدولي الداعية إلى وقف الحرب. كما واصلت الجزائر جهودها عبر تقديم مبادرات جديدة، مؤكدة تمسكها بضرورة وقف دائم لإطلاق النار، ورافضة المقترحات التي تقتصر على هدنة مؤقتة.

ثانياً: دعم الاعتراف بدولة فلسطين

عملت الجزائر على الدفع نحو الاعتراف بدولة فلسطين كعضو كامل في الأمم المتحدة، حيث قدمت مشروع قرار إلى مجلس الأمن بدعم من المجموعة العربية وعدد من الدول. ورغم حصول المشروع على تأييد واسع، إلا أنه أُجهض بسبب الفيتو الأمريكي.

وبعد ذلك، تم عرض المسألة على الجمعية العامة للأمم المتحدة، التي صوتت بأغلبية كبيرة لصالح دعم عضوية فلسطين، وهو ما يعكس نجاح الجهود الدبلوماسية الجزائرية في حشد التأييد الدولي لهذه القضية.

الفرع الثاني: التحرك القانوني الجزائري داخل مجلس الأمن

أولاً: دعم المساءلة القانونية الدولية

دعمت الجزائر المساعي الرامية إلى تفعيل آليات القانون الدولي، من خلال تأييد الإجراءات القانونية المرفوعة أمام محكمة العدل الدولية ضد الانتهاكات المرتكبة في حق الشعب الفلسطيني، خاصة تلك المتعلقة باتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية.

كما شددت على ضرورة التزام جميع الأطراف بقواعد القانون الدولي الإنساني، لا سيما ما يتعلق بحماية المدنيين وضمان وصول المساعدات الإنسانية.

ثانياً: رفض التهجير القسري[1]

أكدت الجزائر رفضها القاطع لسياسة التهجير القسري التي يتعرض لها الفلسطينيون، واعتبرتها انتهاكًا صارخًا للقانون الدولي. ودعت إلى ضرورة وضع حد لهذه الممارسات، التي تهدف إلى تغيير التركيبة السكانية للأراضي المحتلة، خاصة في قطاع غزة.[1]

[1] مرجع نفسه ، ص،191-192.

المطلب الثالث: تقييم فعالية الدبلوماسية الجزائرية في نصرة القضية الفلسطينية .

شهدت الدبلوماسية الجزائرية خلال السنوات الأخيرة نشاطًا مكثفًا في دعم القضية الفلسطينية، خاصة بعد تولي الجزائر عضويتها غير الدائمة بمجلس الأمن للفترة (2024-2025)، حيث جعلت القضية الفلسطينية ضمن أولويات سياستها الخارجية. وقد أكد الرئيس عبد المجيد تبون تمسك الجزائر بموقفها الثابت تجاه فلسطين، مشددًا على أن الجزائر لن تتخلى عن دعم الشعب الفلسطيني وحقه في إقامة دولته المستقلة.

وعملت الجزائر على تكثيف التحركات الدبلوماسية داخل مجلس الأمن من خلال الدعوة إلى عقد عدة جلسات طارئة لمناقشة تطورات العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، مع المطالبة بوقف فوري لإطلاق النار وضمان إيصال المساعدات الإنسانية. كما تقدمت الجزائر بمشروع قرار يدعو إلى حماية المدنيين الفلسطينيين، غير أن المشروع قوبل بالرفض بسبب استعمال الولايات المتحدة الأمريكية لحق النقض.

ورغم ذلك، واصلت الجزائر جهودها الدبلوماسية بالتنسيق مع الدول غير الدائمة العضوية، حيث نجحت في المساهمة في استصدار قرار مجلس الأمن رقم 2728 بتاريخ 25 مارس 2024، والذي نص على الوقف الفوري لإطلاق النار خلال شهر رمضان. وقد اعتُبر هذا القرار مكسبًا دبلوماسيًا مهمًا يعكس نجاح الجزائر في الدفاع عن القضية الفلسطينية داخل الأمم المتحدة.

كما برز الدور الجزائري في دعم المصالحة الفلسطينية، من خلال احتضان الجزائر لقاءات الحوار بين الفصائل الفلسطينية، والتي تُوجت بالتوقيع على "إعلان الجزائر" سنة 2022، بهدف توحيد الصف الفلسطيني وتعزيز الجهود الرامية إلى استعادة الحقوق الفلسطينية المشروعة.

وتؤكد هذه النجاحات المكانة التي أصبحت تحتلها الدبلوماسية الجزائرية في الدفاع عن القضايا التحررية، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية، انطلاقًا من مبادئها القائمة على نصرة الشعوب وحقها في تقرير مصيرها.

[1]محمد بعاج، "جهود الدبلوماسية الجزائرية في دعم القضايا التحررية: نجاح مبادرة الجزائر في استصدار قرار مجلس الأمن رقم 2728 بشأن قضية غزة"، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 61، العدد 03، 2024، ص 215-218

بحيثتُعدّ القضية الفلسطينية من الثوابت الأساسية في السياسة الخارجية الجزائرية، وقد تعزز هذا التوجه بشكل أكبر بعد أحداث 7 أكتوبر 2023، التي [1]شكلت منعطفاً حاسماً في مسار القضية الفلسطينية. وفي هذا السياق، برزت الدبلوماسية الجزائرية بتحركات مكثفة على مختلف المستويات، غير أن تقييم فعاليتها يقتضي التمييز بين مظاهر القوة وحدود التأثير.

– الموقف الجزائري الرسمي:

يعكس الموقف الرسمي الجزائري بعد أحداث 7 أكتوبر درجة عالية من الثبات والوضوح، حيث كثفت الجزائر من تحركاتها الدبلوماسية دفاعاً عن حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، غير أن فعالية هذا الموقف تتجلى من خلال العناصر التالية:

ثبات الجزائر على موقفها الداعم للشعب الفلسطيني

حافظت الجزائر على موقفها المبدئي الداعم لفلسطين، حيث أدانت الاعتداءات على قطاع غزة، ودعت إلى تدخل المجتمع الدولي لحماية المدنيين. كما نشطت داخل مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة للمطالبة بوقف العدوان ورفع الحصار، وهو ما يعكس فعالية على مستوى الخطاب السياسي والدبلوماسي، رغم محدودية نتائجه العملية.

الجزائر والقمة العربية

سعت الجزائر إلى الدفع نحو مواقف عربية أكثر صرامة، من خلال اقتراح إجراءات عملية ضد الاحتلال، غير أن مخرجات القمة العربية لم ترقَ إلى مستوى هذه التطلعات، وهو ما يبرز محدودية التأثير الجزائري في ظل غياب توافق عربي موحد، رغم قوة المبادرات المطروحة.

الجزائر ومخططات الاحتلال في الاتحاد الإفريقي

نجحت الجزائر، بالتعاون مع بعض الدول الإفريقية، في الحد من محاولات الكيان الصهيوني لاختراق مؤسسات الاتحاد الإفريقي، وهو ما يعكس فعالية ملموسة على المستوى الإقليمي، خاصة في توظيف التحالفات الإفريقية لخدمة القضية الفلسطينية.

[1] خالد صولي،مرجع سابق،ص549-551.

الجزائر ومحكمة العدل الدولية

دعمت الجزائر الجهود القانونية الدولية، خاصة تحرك جنوب إفريقيا أمام محكمة العدل الدولية، وهو ما يعكس توجهاً نحو تدويل القضية الفلسطينية قانونياً، غير أن تأثير هذه التحركات يبقى مرتبطاً بمدى التزام المجتمع الدولي بتطبيق القرارات الصادرة.

الجزائر ومجلس الأمن

أمّا على صعيد مجلس الأمن الدولي، فقد صرّح الممثل الدائم للجزائر لدى الأمم المتحدة، السفير **عمار بن جامع**، خلال مراسم رفع أعلام الدول الخمس التي بدأت عضويتها في المجلس مطلع سنة 2024م، أنّ الجزائر ستبذل كل ما في وسعها للدفاع عن القضايا العادلة في العالم، وعلى رأسها القضية الفلسطينية خلال فترة عضويتها التي تمتد لعامين. كما أكد أنّ من أولويات الجزائر العمل على وقف العدوان على قطاع غزة، خاصة ما يتعرض له الأطفال والنساء، مشدّدًا على أنّه من غير المقبول إنسانيًا وأخلاقيًا وسياسيًا أن يبقى مجلس الأمن عاجزًا عن وقف هذه المآسي.[1] كما جدّد الوفد الجزائري مطالبته[2] بوقف فوري ودائم لإطلاق النار، والدفع نحو تسوية عادلة للقضية الفلسطينية تضمن للشعب الفلسطيني حقوقه المشروعة، وفي مقدمتها إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

- الموقف الجزائري غير الرسمي:

يعزز الموقف الشعبي الجزائري من فعالية الدبلوماسية الرسمية، حيث يعكس دعماً مجتمعياً واسعاً للقضية الفلسطينية، ويتجلى ذلك في:

التظاهرات الشعبية

إضافةً إلى الموقف الجزائري الرسمي الثابت في دعم فلسطين؛ فقد عبّر الشعب الجزائري عن تضامنه مع فلسطين منذ اللحظات الأولى للعدوان الصهيوني على قطاع غزة، حيث خرج المواطنون الجزائريون في أكثر من خمسين ولاية، في مسيرات وُصفت بالمليونية، معبرين عن تضامنهم ومساندتهم للشعب الفلسطيني في محنته، وقد رفع المحتجون الأعلام الفلسطينية واللافتات التي تندد بالعدوان

[1] خالد صولي، مرجع سابق،ص551.

الصهيوني على قطاع غزة، والذي يستهدف المستشفيات والمنازل والمدارس والمدنيين الأبرياء، كما دعت عدة أحزاب سياسية ومنظمات مدنية إلى ضرورة دعم فلسطين ومساندة المقاومة في دفاعها عن المقدسات، ورفض حرب الإبادة المرتكبة بحق الفلسطينيين.

الدعم الإعلامي

كما كان للصحفيين الجزائريين دور بارز في مساندة القضية الفلسطينية، حيث أعلنت أكثر من 30 صحيفة جزائرية في الصفحة الأولى لعدد يوم 22 أكتوبر 2023م، تحت عنوان "غزة... إعلام يغتال الحقيقة"، وتُعد هذه المبادرة الأولى من نوعها في تاريخ الصحافة الجزائرية، إذ عبّر الإعلام الجزائري من خلالها عن موقفه الإنساني والمهني الداعم والمتضامن مع الإعلام الفلسطيني في نقل حقيقة جرائم الاحتلال البشعة وما يرتكبه من أعمال وحشية، إضافة إلى مطالبته بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، كما عبّر الإعلام الجزائري عن إدانته للإعلام الغربي بسبب انحيازه للكيان الصهيوني.

– دعم الرياضيين الجزائريين: عبّر الرياضيون الجزائريون بدورهم عن تضامنهم مع فلسطين بأسلوبهم الخاص، حيث دخل لاعبو المنتخب الجزائري إلى أرضية ملعب الشهيد حملاوي بمدينة قسنطينة وهم يرتدون الكوفية الفلسطينية، وسط هتافات الجماهير المساندة لقطاع غزة في مدرجات الملعب، كما قرر الاتحاد الجزائري خلال الشهر نفسه تعليق الدوري المحلي تضامنًا مع الشعب الفلسطيني، خاصة عقب مجزرة مستشفى المعمداني. عبر الرياضيون الجزائريون عن تضامنهم مع فلسطين بطرق رمزية، ما يعكس تلاحم مختلف مكونات المجتمع، ويعزز من القوة الناعمة للدبلوماسية الجزائرية، دون أن يكون له تأثير مباشر على مجريات الصراع.

التقييم العام[1]

من خلال ما سبق، يمكن القول إن الدبلوماسية الجزائرية بعد أحداث 7 أكتوبر 2023 حققت فعالية معتبرة على مستوى المواقف والتحركات السياسية والدبلوماسية، وساهمت في إبقاء القضية

[1] خالد صولي،مرجع نفسه،ص552.

[1]الفلسطينية حاضرة في الأجندة الدولية، غير أن هذه الفعالية تبقى نسبية ومحدودة من حيث النتائج العملية، بسبب القيود التي يفرضها النظام الدولي وهيمنة القوى الكبرى على آليات اتخاذ القرار

[1] مرجع نفسه ، 552.

المبحث الثاني:القضية الصحراوية

المطلب الأول:الموقف الجزائري من القضية الصحراوية

منذ اندلاع قضية الصحراء الغربية، تبنت الجزائر موقفًا ثابتًا يقوم على دعم حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره، حيث سارعت إلى الاعتراف بالجمهورية العربية الصحراوية، وساندت مختلف الجهود الدولية الرامية إلى تسوية النزاع. وفي هذا السياق، أيدت الجزائر الخطة الأممية التي دعت إلى وقف إطلاق النار وتنظيم استفتاء يتيح لسكان الإقليم اختيار مستقبلهم بحرية ونزاهة، مؤكدة التزامها بنتائج هذا الاستفتاء متى توفرت شروطه القانونية.

ويستند الموقف الجزائري إلى مبدأ أساسي يتمثل في تصفية الاستعمار، حيث تعتبر الجزائر أن قضية الصحراء الغربية تدخل ضمن قضايا التحرر، وهو ما يفسر تمسكها الدائم بحق الشعب الصحراوي في الاستقلال. كما أكدت مرارًا أنها ليست طرفًا مباشرًا في النزاع مع المغرب، بل تعد نفسها دولة معنية بحكم الجوار الجغرافي والروابط الإقليمية.

وقد عبر المسؤولون الجزائريون عن هذا التوجه منذ سبعينيات القرن الماضي، حيث شدد الرئيس هواري بومدين سنة 1975 على أن الجزائر لا تسعى إلى أي مكاسب إقليمية في الصحراء الغربية، وإنما تتمسك بمبادئها السياسية، وعلى رأسها مبدأ تقرير المصير، مع احترام الشرعية الدولية وعدم الخروج عن إطار الأمم المتحدة.

كما يرتكز الطرح الجزائري على قرارات الأمم المتحدة، خاصة تلك الصادرة عن لجنة تصفية الاستعمار، والتي تؤكد ضرورة تمكين الشعب الصحراوي من ممارسة حقه في تقرير المصير عبر استفتاء حر، تحت إشراف الجهة القائمة بالإدارة سابقًا، وبالتشاور مع الأطراف المعنية. ومن أبرز هذه القرارات، القرار 1514 المتعلق بمنح الاستقلال للشعوب المستعمرة، إضافة إلى قرارات أخرى تدعو إلى تسريع إنهاء الاستعمار ومنح الشعوب حقها الكامل في اختيار نظامها السياسي والاقتصادي والاجتماعي.[1]

[1] لدغش رحيمة، لدغش سليمة، "أبعاد قضية الصحراء الغربية وموقف الجزائر الثابت"، مجلة آفاق للعلوم، جامعة الجلفة، المجلد 05، العدد 03، 2020، ص .291

وتعتبر الجزائر أن الصحراء الغربية إقليم غير متمتع بالحكم الذاتي، ما يفرض على القوة المديرة التزامات قانونية وفق ميثاق الأمم المتحدة، من بينها تمكين سكان الإقليم من تقرير مصيرهم. كما دعمت مختلف القرارات الأممية التي أكدت ضرورة إجراء استفتاء لتحديد مستقبل الإقليم، مع إشراك الأطراف المعنية في تنظيمه.

وفي إطار دعمها للقضية، عملت الجزائر على تعزيز حضور الجمهورية الصحراوية في المحيط الإفريقي، وسعت إلى إدماجها في مختلف الهياكل الإقليمية، وهو ما يعكس اعترافًا عمليًا بسيادتها.

كما يهدف هذا التوجه إلى تحصين القضية الصحراوية دوليًا، والتصدي لمحاولات تهميشها أو تصنيف حركاتها التحررية ضمن إطار الإرهاب.

ويرتكز الموقف الجزائري كذلك على مجموعة من المبادئ الأساسية، من بينها: التأكيد على عدم وجود أي أطماع إقليمية في الصحراء الغربية، واعتبار تقرير المصير الحل الأمثل للنزاع، إضافة إلى اعتبار الجزائر طرفًا مهتمًا بحكم الجوار. وقد شاركت الجزائر في أعمال لجنة تصفية الاستعمار منذ ستينيات القرن الماضي، مؤكدة اهتمامها بمستقبل الإقليم.

كما أكدت نتائج بعثة تقصي الحقائق التابعة للأمم المتحدة سنة 1975 على تطابق الموقف الجزائري مع مبادئ الشرعية الدولية، حيث شددت الجزائر على ضرورة إنهاء الاستعمار الإسباني، واحترام إرادة الشعب الصحراوي، ورفض أي حلول لا تعكس اختياره الحر.

وينسجم هذا التوجه مع المبادئ العامة للسياسة الخارجية الجزائرية، التي تشكلت خلال الثورة التحريرية، والقائمة على دعم حركات التحرر واحترام الحدود الموروثة عن الاستعمار، وهو ما يتوافق أيضًا مع مبادئ الاتحاد الإفريقي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.[1]

كما ترى الجزائر أن دعمها للقضية الصحراوية يندرج ضمن التزامها القانوني والأخلاقي، المستمد من دستورها وتجربتها التاريخية مع الاستعمار، حيث تؤكد على ضرورة التضامن مع الشعوب المكافحة من أجل حريتها. وفي هذا الإطار، قدمت الجزائر دعمًا إنسانيًا للشعب الصحراوي، من خلال استقبال

[1] مرجع نفسه ،ص293.

اللاجئين في مخيمات تندوف، وتوفير المساعدات لهم، خاصة عقب أحداث 1975 وما رافقها من نزوح جماعي.

وبذلك، يتضح أن الموقف الجزائري من قضية الصحراء الغربية يقوم على أسس قانونية وتاريخية وسياسية، ترتكز أساسًا على مبدأ تقرير المصير، ورفض الاستعمار، ودعم القضايا العادلة في إطار الشرعية الدولية.[1]

المطلب الثاني:تحركات الجزائر داخل مجلس الأمن بخصوص قضية الصحراء الغربية

تتبنى الجزائر موقفاً ثابتاً إزاء قضية الصحراء الغربية، يقوم على اعتبارها قضية تصفية استعمار، وعلى ضرورة تمكين الشعب الصحراوي من ممارسة حقه في تقرير مصيره. وفي هذا الإطار، ترى الجزائر أن دعمها للشعب الصحراوي يندرج ضمن مساندة الشعوب المستعمَرة في نضالها من أجل الحرية والاستقلال، وهو ما يعكس التزامها بمبادئ القانون الدولي ومواثيق الأمم المتحدة. وقد أكد عدد من المسؤولين الجزائريين، من بينهم عبد الحميد مهري، أن تمسك الجزائر بمبدأ تقرير المصير يعبر عن مقاربة[2] منهجية سليمة لمعالجة النزاعات، في مقابل رفضها للأطروحات القائمة على ما يسمى ''الحق التاريخي''، لما قد يترتب عنها من سوابق خطيرة في العلاقات الدولية.

كما شدد الرئيس الراحل هواري بومدين على أن قضية الصحراء الغربية هي بالأساس قضية سياسية، مؤكداً استمرار دعم الجزائر للشعب الصحراوي، باعتبار أن هذه الأراضي تعود ملكيتها له وحده. ومن هذا المنطلق، اعتبرت الجزائر أن النزاع في الصحراء الغربية يشكل تهديداً للأمن والسلم الدوليين، خاصة في منطقة المغرب العربي، كما أنه يمثل امتداداً لحركات التحرر، ويرتبط بمسار تصفية الاستعمار، وهو ما يبرر دعمه وفقاً لمبادئ القانون الدولي.

وعلى مستوى الممارسة الدبلوماسية، حرصت الجزائر على عدم الظهور كطرف مباشر في النزاع، معتبرةً أن القضية تقع ضمن اختصاص الأمم المتحدة، في إطار تصفية الاستعمار. وفي المقابل، انتهجت

[1] خديجة فتيحي وخولة قوادرية،" تأثير قضية الصحراء الغربية على العلاقات الجزائرية المغربية "(1975-2000م)، مذكرة ماستر ، جامعة قالمة، ص92-93.

[2] وحدة الدراسات السياسية، قرار مجلس الأمن رقم 2797: خلفياته وتداعياته على مستقبل الصحراء الغربية، سلسلة تقدير موقف، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 11 تشرين الثاني/ نوفمبر 2025،ص7

دبلوماسية نشطة تهدف إلى كسب التأييد الدولي لصالح جبهة البوليساريو، حيث اعترفت بالجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية، وساهمت في دعم انضمامها إلى منظمة الوحدة الإفريقية، إضافة إلى تحركاتها المكثفة داخل الهيئات الدولية، لاسيما من خلال مداخلات ممثليها في الأمم المتحدة، ومذكراتها الرسمية التي أكدت فيها رفضها لاتفاقية مدريد، وتمسكها بحق تقرير المصير، وانتقادها لسياسة فرض الأمر الواقع.

كما تمكنت الجزائر من التأثير على قرارات الأمم المتحدة، خاصة منذ أواخر سبعينيات القرن الماضي، حيث دعمت الاعتراف بجبهة البوليساريو كممثل شرعي للشعب الصحراوي، وساهمت في الدفع نحو تسوية أممية للنزاع، تُوّجت بإنشاء بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية (المينورسو) سنة 1991، بهدف تنظيم استفتاء يحدد مستقبل الإقليم، مع السعي إلى تثبيت وقف إطلاق النار بين أطراف النزاع.

وفي سياق تحركاتها داخل مجلس الأمن، برز موقف الجزائر من بعض مشاريع القرارات المتعلقة بالقضية، حيث اختارت في إحدى المحطات الامتناع عن التصويت، رغم معارضتها لمضمون مشروع القرار الذي اعتبرته غير متوازن ومنحازاً للمغرب، خاصة من خلال تقديم مقترح الحكم الذاتي كإطار وحيد للحل. ويعكس هذا الموقف حرص الجزائر على الحفاظ على توازن دبلوماسي دقيق، إذ إن التصويت لصالح القرار كان سيُفهم كقبول ضمني بهذا المقترح، وهو ما يتناقض مع موقفها الداعم لتقرير المصير، في حين أن التصويت ضده كان قد يُفسَّر كرفض لتمديد ولاية بعثة "المينورسو"، وبالتالي التخلي عن خيار الاستفتاء. كما أن معارضة القرار كانت ستؤدي إلى توتر في علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية بصفتها الجهة المقدِّمة للمشروع، وهو ما سعت الجزائر إلى تفاديه حفاظاً على توازن علاقاتها الدولية.[1]

وعلى الرغم من هذا الموقف الرسمي، يرى بعض الباحثين أن للجزائر اعتبارات أخرى في هذا الملف، من بينها دوافع اقتصادية وإستراتيجية، كالسعي إلى الوصول إلى المحيط الأطلسي لتسهيل نقل الموارد الطبيعية، فضلاً عن طموحها إلى لعب دور إقليمي بارز في منطقة المغرب العربي. غير أن هذه

[1] مرجع نفسه ،ص 8،

الأطروحات تبقى محل جدل، في مقابل تأكيد الجزائر المتواصل أن موقفها نابع من التزام مبدئي بدعم قضايا التحرر وحق الشعوب في تقرير مصيرها.[1]

المطلب الثالث:تقييم دور الدبلوماسية الجزائرية في دعم حق تقرير مصير الشعب الصحراوي

الدعم السياسي للدبلوماسية الجزائرية للقضية الصحراوية:

بدأ الدعم السياسي الجزائري للقضية الصحراوية منذ نشأتها، حيث عملت الجزائر على تفعيل دور مختلف المنظمات الدولية، وعلى رأسها هيئة الأمم المتحدة، ومنظمة الوحدة الإفريقية، وجامعة الدول العربية، وحركة عدم الانحياز. وسعت من خلال ذلك إلى تكريس مبدأ حق تقرير المصير وإبراز الطابع القانوني للقضية، إضافة إلى كسب التأييد الدولي لها.

1- على مستوى الأمم المتحدة

شكّل التصويت على القرار رقم 3458 خلال الدورة الثلاثين للجمعية العامة سنة 1975 محطة مهمة، حيث اعتُبر دعماً للمساعي الدبلوماسية الجزائرية الرامية إلى تأكيد حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره. وقد تواصل هذا الجهد رغم التحديات المرتبطة بالتوترات مع المغرب والظروف الداخلية التي عرفتها الجزائر لاحقاً.

وبعد قبول المغرب بمبدأ الاستفتاء، تدخلت الأمم المتحدة لتنظيمه، حيث تم تحديد موعده سنة 1992 قبل أن يتم تأجيله. غير أن طرح مشروع الحكم الذاتي من قبل المغرب قوبل بالرفض من طرف الجزائر وجبهة البوليساريو، باعتباره يتعارض مع مبدأ تقرير المصير.

كما عززت الجزائر دعمها لجبهة البوليساريو منذ سبعينيات القرن الماضي، خاصة بعد أحداث المسيرة الخضراء سنة 1975، حيث تم إعلان الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية سنة 1976.

[1] جمال عبد الكريم، الويزة ششوني، "دور الدبلوماسية الجزائرية في تفعيل حق الشعوب في تقرير مصيرها"، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد 61، 2018، ص 267.

وساهمت الجزائر في حشد اعترافات دولية بها، إضافة إلى دعمها السياسي والدبلوماسي في مختلف المحافل الدولية.

وفي سياق التسوية السلمية، تم اعتماد خطة أممية سنة 1988 تقوم على تنظيم استفتاء لتقرير المصير، كما أُنشئت بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية (مينورسو). غير أن مسار التسوية عرف تعثراً، خاصة خلال تسعينيات القرن الماضي، نتيجة الأوضاع الداخلية في الجزائر وتباين مواقف الأطراف المعنية.

ورغم ذلك، تمكنت الدبلوماسية الجزائرية من ترسيخ الأساس القانوني للقضية، استناداً إلى قرارات الأمم المتحدة وآراء محكمة العدل الدولية سنة 1975، التي أكدت عدم وجود سيادة قانونية للمغرب على الصحراء الغربية، مما يعزز مبدأ تقرير المصير.

2- على مستوى منظمة الوحدة الإفريقية

تميّز أداء الدبلوماسية الجزائرية داخل منظمة الوحدة الإفريقية بفعالية أكبر، حيث عملت على جعل المنظمة إطاراً أساسياً للدفاع عن القضية الصحراوية، وتكريس مبدأ حق الشعوب في تقرير المصير. وسعت الجزائر إلى الاعتراف بجبهة البوليساريو كممثل شرعي للشعب الصحراوي، وهو ما تحقق تدريجياً منذ منتصف السبعينيات، إلى غاية الاعتراف بالجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية سنة 1984، ومنحها عضوية كاملة داخل المنظمة، الأمر الذي دفع المغرب إلى الانسحاب منها.

وقد شكّل هذا الاعتراف مكسباً دبلوماسياً مهماً للجزائر، حيث ساهم في إضفاء الشرعية السياسية على الكيان الصحراوي، وجعله طرفاً أساسياً في النزاع. كما مكن الجزائر من التأثير في قرارات المنظمة وتوجيهها بما يخدم مبدأ تقرير المصير.

ورغم هذه المكاسب، فإن تطورات القضية لاحقاً، خاصة بعد انتقالها إلى الإشراف الأممي وعودة المغرب إلى الاتحاد الإفريقي، طرحت تحديات جديدة أمام الدور الدبلوماسي الجزائري.[1]

[1] مرجع نفسه ، ص، 268.

ومن خلال ما سبق، يمكن القول إن الدبلوماسية الجزائرية حققت نجاحاً معتبراً في دعم حق تقرير مصير الشعب الصحراوي، خاصة من خلال تكريس الطابع القانوني للقضية داخل هيئة الأمم المتحدة، وتمكين الجمهورية الصحراوية من نيل الاعتراف داخل منظمة الوحدة الإفريقية.

غير أن هذه الجهود لم تصل إلى تحقيق الهدف النهائي المتمثل في تنظيم استفتاء تقرير المصير، بسبب تعقيد النزاع وتباين مواقف الأطراف الدولية، إضافة إلى بعض التحديات الإقليمية والدولية.

وعليه، يمكن اعتبار أن الدبلوماسية الجزائرية نجحت جزئياً في دعم القضية الصحراوية، من حيث كسب الشرعية الدولية، لكنها لم تتمكن من حسم النزاع بشكل نهائي.[1]

[1] مرجع نفسه ، ص، 269.

المبحث الثالث:الوساطة الجزائرية في ادارة النزاعات في منطقة الساحل الإفريقي

يرجع اهتمام الجزائر بمنطقة الساحل الإفريقي إلى اهتمامها العام بالقارة الإفريقية ككل، إضافة إلى الروابط الجغرافية والتاريخية والثقافية والدينية والمجتمعية التي تمتد جذورها في عمق التاريخ. ويُعدّ ذلك مبررًا قويًا للاهتمام الذي توليه الدبلوماسية الجزائرية لهذه المنطقة، كما يفرض عليها في الوقت ذاته مسؤولية أمنية بالدرجة الأولى، بحكم موقعها الجغرافي وحدودها المتاخمة لدول الساحل.

ولم يتغير نمط تعامل الجزائر مع هذه المنطقة بقدر ما ازداد تكثيف هذا التعامل مع دولها، نظرًا لما أضحت تمثله من تحديات آنية ومستقبلية، تقليدية وغير تقليدية، في ظل تشابك الاستراتيجيات الدولية المتنافسة على هذه الرقعة الجغرافية. كما أن عدم استقرار الأوضاع فيها، حيث لا تكاد تهدأ أزمة حتى تظهر أخرى، زاد من تعقيد المشهد الإقليمي.

وعليه، كان من الضروري أن تعي الدبلوماسية الجزائرية حجم المخاطر والتحديات التي يفرضها هذا المحيط المضطرب، وأن تتحرك وفقًا لذلك. وبالفعل، قامت الجزائر بعدة تحركات خارجية عكست إلى حدّ كبير إدراكها لحجم التهديدات التي يطرحها هذا الإقليم على أمنها الوطني،بحيث تم تقسيم هدا المبحث إلى ثلاثة مطالب .

المطلب الأول:الفرص والعوامل المشجعة للسياسة الخارجية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي.

تُعدّ منطقة الساحل الإفريقي فضاءً استراتيجيًا بالغ الأهمية بالنسبة للجزائر، بحكم ما يجمع بين الطرفين من روابط جغرافية وتاريخية وأمنية واقتصادية وثقافية. كما أن تزايد التحديات الإقليمية في هذه المنطقة، مقابل ما تمتلكه من موارد وإمكانات، يخلق مجموعة من الفرص التي يمكن للجزائر استثمارها لتعزيز حضورها الإقليمي وترسيخ دورها كفاعل أساسي في محيطها الجنوبي.[1]

[1]عمراني، رباب،" مستقبل الإستراتيجية الجزائرية تجاه منطقة الساحل الإفريقي"، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2023، ص 327

في هذا السياق، تتعدد العوامل التي تشجع الجزائر على الانخراط الفاعل في منطقة الساحل الإفريقي، ويمكن تلخيص أهمها فيما يلي:[1]

العامل الجيوسياسي.

تُعتبر منطقة الساحل الإفريقي امتدادًا جغرافيًا طبيعيًا للجزائر، نظرًا لارتباطها المباشر بحدودها الجنوبية، بل إن أجزاء من أقصى الجنوب الجزائري تُصنف ضمن المجال الساحلي وفق بعض التصنيفات الجيوسياسية. ويجعل هذا الامتداد من المنطقة عمقًا استراتيجيًا حيويًا للجزائر نحو الجنوب.

كما أن وجود حدود برية مشتركة مع كل من موريتانيا ومالي والنيجر، إضافة إلى القرب الجغرافي من تشاد، يمنح الجزائر موقعًا مميزًا مقارنة بالقوى الدولية البعيدة جغرافيًا، رغم اهتمامها بالمنطقة. ويُضاف إلى ذلك غياب الحواجز الطبيعية، ما يسهل حركة التنقل البري ويعزز فرص التعاون والتبادل الاقتصادي بين هذه الدول.

وبناءً على ذلك، يُعد العامل الجيوسياسي من أهم العناصر التي تمنح الجزائر أفضلية نسبية للتواجد الفاعل في منطقة الساحل الإفريقي.

العامل الديمغرافي:

تتميز منطقة الساحل الإفريقي بتنوع إثني واسع، حيث تتوزع التركيبة السكانية بين مجموعات عرقية [2]مختلفة حسب الدول. ففي موريتانيا يتداخل العرب والمور والبربر مع المكونات الإفريقية، بينما تضم مالي تنوعًا كبيرًا يشمل الماندينغ والفولاني والطوارق والسونغاي وغيرها. أما النيجر فتتوزع فيها مجموعات الهوسا والجرما والطوارق والعرب والفولا

[1]/ محمد سفيان بوخبزة، د/ حجاج مراد، ''محددات وفرص السياسة الخارجية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي''، مجلة السياسة العالمية، المجلد 7، العدد 3، 2023، ص 142–143

هذا التنوع العرقي يتقاطع مع وجود امتدادات سكانية بين جنوب الجزائر وشمال دول الساحل، خاصة الطوارق والعرب، وهو ما يشكل عنصر تقارب مهم يمكن للجزائر استثماره لتعزيز علاقاتها مع شعوب المنطقة.

كما يتيح هذا الامتداد البشري إمكانية تطوير تعاون اقتصادي واجتماعي، مثل إقامة مناطق تبادل حر أو تعزيز الروابط التجارية التقليدية بين هذه المناطق المتجاورة.

العامل الثقافي (اللغوي والديني):

رغم التعدد الثقافي واللغوي والديني في منطقة الساحل الإفريقي، إلا أن الإسلام يمثل القاسم المشترك الأبرز بين غالبية سكان المنطقة، خصوصًا في الدول المجاورة للجزائر. ويُعد هذا العامل عنصر تقارب مهم يمكن توظيفه في تعزيز العلاقات الإقليمية.

كما تلعب الطرق الصوفية دورًا بارزًا في ربط المجتمعات، خاصة الطريقة التيجانية المنتشرة في الجزائر ودول الساحل، وهو ما يفتح المجال أمام ما يمكن اعتباره دبلوماسية روحية تساهم في تعزيز الروابط بين الشعوب.

إضافة إلى ذلك، توجد بعض نقاط التقاطع اللغوي بين سكان جنوب الجزائر وسكان شمال دول الساحل، خاصة من خلال اللغتين العربية والتارقية، ما يسهل عملية التواصل ويعزز التقارب الثقافي. وبالتالي، رغم التنوع الكبير، يبقى العامل الثقافي عنصر قوة نسبي للجزائر في هذه المنطقة.

العامل الأمني:

يشكل الوضع الأمني في منطقة الساحل الإفريقي أحد أهم العوامل الدافعة لانخراط الجزائر في هذه المنطقة، في ظل انتشار التهديدات مثل الإرهاب، الجريمة المنظمة، النزاعات الداخلية والهجرة غير الشرعية.

وبسبب الامتداد الحدودي الطويل مع هذه الدول، فإن أي اضطراب أمني في الساحل ينعكس مباشرة على الأمن القومي الجزائري، ما يجعل من الضروري تبني سياسة وقائية واستباقية.[1]

[1] مرجع نفسه،ص،146

كما تستفيد الجزائر من خبرتها في مكافحة الإرهاب، خاصة خلال تجربتها في التسعينيات، وهو ما يؤهلها للعب دور فاعل في دعم جهود الاستقرار في المنطقة، من خلال التعاون الأمني والمبادرات الإقليمية، خاصة مع مالي.[1]

العامل الاقتصادي والتنموي:

تُعد منطقة الساحل الإفريقي من المناطق الغنية بالموارد الطبيعية، بما في ذلك النفط والغاز واليورانيوم والذهب والفحم، إضافة إلى إمكانات زراعية وحيوانية معتبرة. غير أن هذه الثروات لا تنعكس بشكل إيجابي على مستوى التنمية، حيث تعاني دول المنطقة من ضعف اقتصادي واضح ومؤشرات تنمية بشرية متدنية.

هذا الوضع يفتح أمام الجزائر فرصًا مهمة لتعزيز حضورها الاقتصادي في المنطقة، من خلال الاستثمار والشراكات في مجالات الطاقة والبنية التحتية، مستفيدة من خبرتها الوطنية في هذا المجال.[2]

كما يمكن للجزائر أن تعتمد رؤية إستراتيجية طويلة المدى تقوم على تطوير التعاون الاقتصادي الإقليمي واستغلال الموارد بشكل مشترك، بدل ترك المجال مفتوحًا أمام القوى الأجنبية، مما يعزز من دورها كفاعل اقتصادي وتنموي في المنطقة.

المطلب الثاني:الأبعاد السياسية للمقاربة الأمنية وآليات التعامل مع أزمة الطوارق في شمال مالي

تُعد منطقة الساحل الإفريقي من أبرز مصادر التهديدات الأمنية في محيط الجزائر، ما دفعها إلى تبني مقاربة أمنية شاملة ترتكز على التعاون الإقليمي لمواجهة هذه المخاطر. ويبلغ طول الحدود الجنوبية لجزائرية المتاخمة لدول الساحل نحو 6280 كلم، وهو ما جعل مراقبتها والتحكم فيها بشكل كامل أمراً بالغ الصعوبة، حيث تحولت هذه الحدود إلى فضاء للتفاعلات الجيوسياسية ومصدراً لعدة تهديدات أمنية.[1]

[1] عبد السلام أباخيل، "الأبعاد السياسية للمقاربة الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي: أزمة الطوارق في شمال مالي نموذجاً"، مجلة جامعة 20 أوت 1955-سكيكدة، ص. 6.

وفي هذا السياق، عملت الجزائر على تطوير مقاربة أمنية تهدف إلى احتواء مصادر التهديد ومواجهتها ضمن إطار إقليمي، من خلال مشاريع مشتركة ذات أبعاد سياسية واقتصادية وأمنية وعسكرية. ومن أبرز هذه التحديات:

- أزمة الطوارق وما يرتبط بها من مخاوف حول احتمال صعود نزعات انفصالية داخل بعض مكوناتهم، إضافة إلى إمكانية ارتباط بعض الجماعات الطوارقية بحركات إرهابية أو شبكات الجريمة المنظمة.
- التدخلات الأجنبية التي تتخذ في بعض الأحيان غطاءً إنسانياً أو مكافحة الإرهاب.
- التنافس الدولي، خاصة بين القوى الغربية والولايات المتحدة، حول النفوذ في المنطقة.
- هشاشة المجال الصحراوي والساحلي وما يترتب عنها من امتداد الأزمات الإقليمية، خصوصاً بعد تداعيات الأزمة الليبية وانتشار السلاح.
- تنامي الجريمة المنظمة مثل تهريب المخدرات والهجرة غير الشرعية وتجارة السلاح.
- المشاريع العسكرية الأجنبية مثل مشروع القيادة العسكرية الأمريكية في إفريقيا (AFRICOM)، الذي يهدف إلى تعزيز التعاون العسكري وإدارة العمليات في القارة.

وقد عارضت الجزائر بشدة فكرة استضافة هذا المشروع على أراضيها، مؤكدة رفضها لأي وجود عسكري أجنبي، وهو الموقف الذي تبنته أيضاً مالي. كما أظهرت الولايات المتحدة لاحقاً تراجعاً نسبياً عن المشروع.

وفي المقابل، شكلت أزمة الطوارق في شمال مالي أحد أخطر التحديات التي واجهت الجزائر، نظراً لتداعياتها المباشرة على أمنها القومي والإقليمي، ما دفعها إلى تبني مقاربة سياسية وأمنية قائمة على الوساطة والحلول السلمية.

مرجع نفسه، ص، 7-8.

آليات التعامل مع أزمة الطوارق[1]

الطوارق هم مكوّن اجتماعي منتشر في عدة دول من منطقة الساحل مثل الجزائر، مالي، النيجر، ليبيا وبوركينا فاسو، وقد وجدوا أنفسهم بعد الاستقلال موزعين بين دول عدة بسبب الحدود الاستعمارية التي لم تراعِ الامتداد الإثني والثقافي لهم، ما جعل قضيتهم ذات طابع عابر للحدود.

وقد انقسمت مواقف الطوارق بين تيار يطالب بإقامة دولة مستقلة في الصحراء، وآخر يفضل البقاء ضمن الدول القائمة مع المطالبة بالحكم الذاتي وحرية التنقل.

1. على المستوى الداخلي:

في الجزائر، يتمتع الطوارق باعتراف رسمي وحقوق المواطنة، وقد شاركوا في الثورة التحريرية وفي بناء الدولة بعد الاستقلال، حيث تم إدماجهم سياسياً وإدارياً، مع تمثيلهم في المؤسسات الرسمية والبرلمان. كما عملت الدولة على تنمية الجنوب وحماية التراث الثقافي للطوارق، إضافة إلى تنظيم إحصاءات سكانية وتسهيل حركة التنقل عبر الحدود.

2. على المستوى الإقليمي:

خارج الجزائر، عانى الطوارق في مالي والنيجر من التهميش والتوتر، ما أدى إلى اندلا ع حركات تمرد متكررة. لذلك تدخلت الجزائر كوسيط أساسي منذ التسعينيات، حيث نظمت عدة لقاءات[2]واتفاقيات بين أطراف النزاع، أبرزها اتفاقات تمنراست واتفاق الجزائر 2006، التي هدفت إلى

وقف القتال وإطلاق مشاريع تنموية في مناطق الشمال.ورغم هذه الجهود، فإن عدم احترام الاتفاقات وتكرار النزاعات جعل الوضع غير مستقر، ما زاد من تعقيد دور الجزائر في إدارة الأزمة.

جذور الأزمة:

[1]مرجع نفسه، ص، 9.

تعود أزمة الطوارق في منطقة الساحل إلى الإرث الاستعماري الذي أدى إلى تقسيمات حدودية مصطنعة، إضافة إلى التفاوت الاقتصادي والاجتماعي بين الشمال والجنوب في دول مثل مالي، حيث شعر الطوارق بالتهميش وغياب التنمية، ما أدى إلى تمردات متكررة.

كما ساهم ضعف الدولة المركزية والانقلابات السياسية في مالي في تعميق الأزمة، خاصة مع تدخل جماعات مسلحة وإسلامية بعد 2012، مما أدى إلى تعقيد النزاع وتحوله إلى صراع متعدد الأطراف.

وفي ظل هذه التطورات، أصبح من الصعب إيجاد تسوية سياسية دائمة، ما يرفع من مستوى التهديدات الأمنية في المنطقة ويؤثر مباشرة على استقرار الجزائر وحدودها الجنوبية.الساسية والامنية للمقاربة الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي

.المطلب الثالث:تقييم نتائج الوساطة الجزائرية وأثرها على الأمن والاستقرار الإفريقي

لقد شكلت الدبلوماسية الجزائرية حجر الزاوية في التعاطي مع أزمات منطقة الساحل، خاصة الأزمة المالية، حيث لم تكتفِ بالدور التقليدي بل بلورت "مقاربة شاملة" زاوجت بين العمل الأمني والجهد التنموي. ويمكن حصر نتائج هذه الوساطة وأثرها على الاستقرار الإقليمي في النقاط الآتية:

أولاً: المخرجات السياسية والقانونية للوساطة

تأسيس العقيدة القانونية لمكافحة تمويل الإرهاب: تُعد من أبرز نتائج الجهود الجزائرية، حيث نجحت في تدويل قضية "تجريم دفع الفدية". هذا المسار الذي بدأ من "المركز الإفريقي[1] للدراسات والبحوث حول الإرهاب" وصولاً إلى قرار مجلس الأمن في ديسمبر 2009، ساهم بشكل مباشر في تجفيف منابع تمويل الجماعات الإرهابية في الساحل.

هندسة اتفاقات السلام التاريخية: أثمرت الوساطة سلسلة من التفاهمات المحورية، انطلقت من اتفاق تمنراست 1991 وصولاً إلى "مسار الجزائر" عام 2014، والذي نجح في جمع الحكومة المالية مع

[1] قادة بن عبد الله عائشة، "الدبلوماسية الجزائرية تجاه منطقة الساحل والصحراء في ظل التحولات الإقليمية"، مجلة الدراسات الإستراتيجية والبحوث السياسية، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، المجلد 01، العدد 01، جوان 2022، ص 59.

الحركات السياسية والعسكرية في الشمال تحت مظلة دولية (الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي)، مما وضع خارطة طريق واضحة للسلم.

ثانياً: الأثر الميداني على الأمن القومي والإقليمي

تكريس مبدأ الوحدة الترابية وسد الفراغ السيادي: نجحت الجزائر في إقناع أطراف النزاع (خاصة حركات الشمال كأنصار الدين وحركة تحرير أزواد) بضرورة العمل في إطار "وحدة مالي"، مما قطع الطريق أمام مشاريع الانفصال التي كانت ستؤدي إلى انهيار كامل للمنطقة.

تحييد التدخلات الأجنبية: من خلال تفعيل "دول الميدان"، استطاعت الوساطة الجزائرية فرض منطق "الحلول الإفريقية للمشاكل الإفريقية"، مما قلل من ارتهان المنطقة للأجندات الخارجية التي قد تزيد من تعقيد الوضع الأمني.

ثالثاً: المقاربة التنموية كأداة للاستقرار المستدام

تفعيل ثنائية (الأمن – التنمية): لم تكن نتائج الوساطة أمنية فقط، بل تعدتها إلى طرح مشاريع ملموسة مثل "إنشاء صندوق تنموي لمنطقة أزواد" وإعادة الإعمار، إيماناً من الدبلوماسية الجزائرية بأن الفقر والتهميش هما الوقود الحقيقي للجماعات الإرهابية.

ترقية التعاون (جنوب–جنوب): ساهمت الوساطة في خلق فضاءات للتشاور الإقليمي، مثل اجتماع الجزائر 2014، الذي عزز التنسيق بين (الجزائر، بوركينا فاسو، مالي، النيجر، وتشاد)، مما انعكس إيجاباً على تبادل الخبرات الأمنية والتغطية الدفاعية للحدود المشتركة.[1]

خلاصة القول؛ إن تقييم نتائج الوساطة الجزائرية يظهر أنها تجاوزت دور "الوسيط التقليدي" لتصبح "ضامناً استراتيجياً" للاستقرار، حيث استطاعت تحويل الأزمة المالية من نزاع مسلح يهدد بالانفصال إلى مسار سياسي تنموي محكوم بضوابط القانون الدولي ومبادئ حسن الجوار.[2]

[1] مرجع نفسه ،ص، 61.

خلاصة :

يستخلص من هذا الفصل أن السياسة الخارجية الجزائرية تتبنى نموذجا دبلوماسيا يرتكز على الشرعية الدولية ومناصرة حق الشعوب في تقرير مصيرها، وهو التوجه الذي تُرجم عمليا عبر ثلاثة مسارات استراتيجية:

أولا: الالتزام المطلق تجاه القضية الفلسطينية، حيث انتقل الدور الجزائري من الدعم التاريخي والسياسي إلى المواجهة الدبلوماسية المباشرة داخل مجلس الأمن الدولي، سعياً لفرض وقف العدوان والاعتراف بالدولة الفلسطينية كاملة العضوية.

ثانيا: التمسك بـ قضية الصحراء الغربية كقضية تصفية استعمار، مع الدفاع عن المسار الأممي القانوني (الاستفتاء) ورفض الحلول الأحادية، مما عزز مكانة الجزائر كطرف مهتم ومؤثر في استقرار المنطقة المغاربية.

ثالثا: تبني مقاربة شاملة في منطقة الساحل الإفريقي، توازن بين الهاجس الأمني (مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة) والوساطة السياسية السلمية (أزمة مالي)، مع رفض التدخلات العسكرية الأجنبية التي تهدد السيادة الإقليمية.

الخـــــاتمة

الخاتمة

من خلال تتبع مسار الدبلوماسية الجزائرية في إطار مجلس الأمن، سواء تعلق الأمر بالقضية الفلسطينية أو بالقضية الصحراوية أو قضايا الاستقرار في منطقة الساحل الإفريقي، خاصة بعد أحداث 7 أكتوبر 2023م، يمكن استخلاص مجموعة من النتائج:

-أن الخصوصية الجيوسياسية التي تتميز بها الدولة الجزائرية، وكذا ارثها النضالي في سبيل القضايا العادلة اكسبها تجربة رائدة أهلتها لان تكون لاعبا مؤثرا في محيطها العربي والإقليمي وحتى الدولي.

-أن مبدأ دعم حق الشعوب في تقرير مصيرها يشكل أهم مرتكزات الدبلوماسية الجزائرية، وأن الجزائر تعتبره من الحقوق الشرعية التي لا يجب التفريط فيها، وسندها في ذلك التجربة المريرة التي مرت بها في نضالها الطويل ضد المحتل الغاشم من أجل استرجاع حق تقرير المصير .

-أن القضية الفلسطينية بالنسبة للجزائر هي قضية تصفية استعمار غير شرعي، وأنها قضية عربية اسلامية تعني كل عربي مسلم.

- أن للقضية الفلسطينية مكانة خاصة لدى الجزائريين قيادة وشعبا، وذلك لما تتميز به فلسطين من قدسية دينية، وكذا لأهمية مكانة الموقع الفلسطيني في الجغرافيا العربية.

-أن الجزائر تعتبر أن نضال الشعب الفلسطيني في سبيل استرجاع حقه في الاستقلال هو حق شرعي لا يجب التفريط فيه، وأن الجزائر تدعم هذا الحق، ويجسد هذا موقفها الثابت عبر التاريخ في دعمها لهذا الحق. - أن أحداث ال 7 من أكتوبر 2023م مثلت منعطفا حاسما في ملف القضية الفلسطينية، وكشفت عن التواطؤ الدولي ضدها .

-أن الجزائر حكومة وشعبا كانت من بين أوائل الدول العربية التي وقفت الى جانب فلسطين، فحاربت ولا نزال وبشراسة على عدة جبهات في المحافل الدولية، من أجل وقف العدوان الغاشم، والجرائم البشعة التي يرتكبها المحتل الصهيوني في حق الشعب الفلسطيني.

-أن الدبلوماسية الجزائرية لم تدخر جهدا ولا تزال تسعى وتبذل الجهود على الصعيد العربي والاقليمي والدولي في سبيل وقف العنوان، وسياسة التجويع والتهجير غير الانسانية التي لا يزال يمارسها المحتل ضد الشعب الفلسطيني على أرض فلسطين المباركة.

- أنه على الرغم من الجهود الكبيرة التي بذلتها ولا تزال تبذلها الجزائر، ولا سيما بعد السابع من أكتوبر 2023م، في سبيل ايقاف العدوان على الشعب الفلسطيني، ودعم الفلسطينيين في استرجاع حق تقرير مصيرهم؛ وبالرغم من إخفاقها في هذا المسعى النبيل، وذلك بسبب التواطؤ الدولي الذي أصبح يشكل حجرة عثرة وتحديا كبيرا أمام جهود الدبلوماسية الجزائرية في إيجاد تسوية دائمة وعادلة للقضية الفلسطينية؛ الا أن الجزائر لا تزال تبذل الغالي والنفيس من أجل استرداد الشعب الفلسطيني لحقه في العيش الكريم على أرضه المستقلة.

- أن التحركات الجزائرية داخل مجلس الأمن ساهمت في إبراز القضية الصحراوية دوليًا، وإعادة التأكيد على الطابع القانوني للقضية.

_وبما ان المبادئ الأساسية لسياسة الجزائر الخارجية دعكت حركات التحرر الوطنية في العالم ،فإن دعمها لحركة التحرر الوطنية الصحراوية يتمثل في المساعدات المادية والمعنوية وبصورة علنية ،لدلك فتحت حدودها لآلاف اللاجيئين الصحراوين ،كما اعلنت عن اعترافها بالجمهوريةى الصحراوية رسميا منذ السادس مارس 1976.

- أن الجزائر لعبت دورًا مهمًا في الوساطة وتسوية النزاعات بمنطقة الساحل الإفريقي، خاصة من خلال دعم الحوار السياسي والمصالحة الوطنية في مالي.

-أن المقاربة الجزائرية في منطقة الساحل اعتمدت على الجمع بين البعدين الأمني والسياسي، من خلال مكافحة التهديدات الأمنية مع تشجيع التنمية والحوار.

_أن الأزمات الأمنية في منطقة الساحل، خاصة أزمة الطوارق في شمال مالي، شكّلت تحديًا حقيقيًا للدبلوماسية الجزائرية وللأمن الإقليمي.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر و المراجع

اولاً : القرآن الكريم

1. سورة الانفال،الآية61.

ثانياً/المصادر:

الاتفاقيات الدولية:

2. ميثاق الأمم المتحدة، الموقع بسان فرانسيسكو في 26 جوان 1945، الداخل حيز التنفيذ في 24 أكتوبر 1945، متاح على الرابط: (https://www.un.org/ar/about-us/un-charter/full-text)، تاريخ الاطلاع: 15 أفريل 2026.

ثانياً/المراجع باللغة العربية :

الكتب

3. أبو عباه سعيد محمد،**الدبلوماسية تاريخيها مؤسساتها أنواعها قوانينها** ،الطبعة الأولى ، دار الشيماء للنشر والتوزيع ،2009.

4. حبش، محمد.، الإسلام والدبلوماسية: **قراءة في القيم الدبلوماسية في الإسلام** . الدوحة: مركز الدوحة الدولي لحوار الأديان2013.

5. السلمي عبد الرحيم بن صمايل ،**حقيقة الليبرالية وموقف الإسلام منها** ،الطبعة الأولى مركز التأصيل للدراسات والبحوث،2009.

6. الشامي علي حسين،**الدبلوماسية نشأتها،وتطورها وقواعدها ونظام الحصانات والامتيازات الدبلوماسية،**الطبعة الثالثة،دار الثقافة للنشر والتوزيع،عمان،الاردن،2007.

7. محمد فاضل زكي **الدبلوماسية في عالم متغير** كلية العلوم السياسة ن1992.

المذكرات والأطروحات العلمية:

8. زغبيب رانيا، جودي سمية،" **دور الدبلوماسية الجزائرية في حل الأزمة الليبية والمالية"**، مذكرة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2020-2021.

9. زفزافي عائشة، **أثر اتفاقية فيينا في تقنين القانون الدبلوماسي** – دراسة حالة –، مذكرة ماستر في الحقوق، تخصص قانون دولي عام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، 2022/2021.

10. رقيق خالد، وعدان رابح، "**دور مجلس الأمن الدولي في حفظ السلم والأمن الدوليين**"، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في الحقوق، المركز الجامعي أحمد بن يحي الونشريسي، تيسمسيلت، السنة الجامعية 2018/2017.

11. زاوي سامية، "**دور مجلس الأمن في تطبيق القانون الدولي الإنساني**"، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة باجي مختار، عنابة، السنة الجامعية 2008/2007.

12. عباس يسرى ،"**مفهوم الليبرالية عند جون ستيوارت ميل**"مذكرة ماستر في الفلسفة ،كلية العلوم الانسانية والاجتماعية ،قسم العلوم الاجتماعية ،جامعة محمد خيضر بسكرة ،الجزائر2019-2020.

13. عشوي علي، "**الوساطة كآلية لحل النزاعات الدولية:** دراسة في الوساطة الجزائرية في مالي"، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص علاقات دولية، جامعة الجزائر 3، السنة الجامعية 2020/2019.

14. فتيحي خديجة، وقوادرية خولة، "**تأثير قضية الصحراء الغربية على العلاقات الجزائرية المغربية 1975-2000**"، مذكرة ماستر، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2019.

15. كعوان نور الهدى، ولواعظ ابتسام، "**دور الدبلوماسية الجزائرية في حل النزاعات الدولية**"، مذكرة ماستر، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، 2024.

16. ورود عامر شاكر، **الدبلوماسية الجماعية متعددة الأطراف** ،مذكرة ماجيستر،كلية القانون والعلوم السياسية ،جامعة ديالى، 2016م.

المقالات والمجلات العلمية والتقارير

17. بديدة، لزهر، "**العمل الدبلوماسي للثورة الجزائرية من خلال الوثائق والشهادات (الأهمية والأسس والآليات والأهداف)**"، مجلة الدراسات التاريخية، جامعة أبو القاسم سعد الله – الجزائر 2، 2016.

18. بلال قريب ،"**التهديدات الاقليمية في منطقة الشرق الاوسط وانعكاساتها على الامن القومي الجزائري في في ظل مبدا عدم التخل :دراسة في الازمة اليمنية** "،مجلة الدراسات الاستراتيجية والبحوث السياسية ،المجلد2،العدد 1،2023.

19. (1) خبيزي وهيبة، "**النشاط الدبلوماسي الجزائري على الصعيد الإفريقي**"، مجلة النشاط الدبلوماسي الجزائري، جامعة جيلالي بونعامة خميس مليانة، 2016.

20. ابراهيم عبد العالي ،"**اسس ومبادئ السياسة الخارجية للجزائر وبعدها الافريقي 1962-1994**"،مجلة العلوم الاجتماعية ولالنسانية ،جامعة الجدزائر 2،المجلد 13،العدد1،يونيو2023.

21. أبو عشرين ابتسام، "**الدبلوماسية الجزائرية من الموروث الثوري إلى الحاجة لإنعاش الأدوات الاقتصادية: التحديات والفرص**"، مجلة السياسة العالمية، المجلد 06، العدد 02، 2022.

22. بعاج محمد ، "**جهود الدبلوماسية الجزائرية في دعم القضايا التحررية: نجاح مبادرة الجزائر في استصدار قرار مجلس الأمن رقم 2728 بشأن قضية غزة**"، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 61، العدد 03، 2024.

23. بن جداه عبد الله، وراغني بوزيد، "**دور الدبلوماسية الجزائرية لدعم القضية الفلسطينية في مجلس الأمن الدولي**"، مجلة القانون والمجتمع، المجلد 13، العدد 01، 2025.

24. بن علي ،محمد،"**الليبرالية في الفكر العربي المعاصر**"مجلة حكمة ،جامعة مولاي طاهر سعيدة،العدد التاسع،ماي 2017.

25. بوحية وسيلة، "**دور الدبلوماسية الجزائرية المعاصرة في تكريس وتعزيز الحل السلمي للنزاعات الدولية والإقليمية**"، حوليات جامعة الجزائر 1، المجلد 34، العدد 02، جوان 2020.

26. بوخبزة محمد سفيان، وحجاج مراد، "**محددات وفرص السياسة الخارجية الجزائرية في منطقة الساحل الأفريقي**"، مجلة السياسة العالمية، المجلد 07، العدد 03، 2023.

27. بوقاعدة توفيق، "**جهود الوساطة الجزائرية في تسوية النزاع في مالي**: دراسة في المرتكزات والتحديات والسلوك"، مجلة الأبحاث القانونية والسياسية، جامعة الجزائر 3، المجلد 08، العدد 02، جوان 2023.

28. جمال عبد الكريم، وشنشوني الويزة، "**دور الدبلوماسية الجزائرية في تفعيل حق الشعوب في تقرير مصيرها**"، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد 11، العدد 61، جوان 2018.

29. حامد خليل طلال،"**المرتكزات الفكرية الليبرالية** "دراسة نقدية ،مجلة وقائع السياسة والقانون ،العدد الخامس عشر،جامعة ديالى،جوان 2016.

30. دخيل عبد السلام، "**الأبعاد السياسية للمقاربة الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الأفريقي: أزمة الطوارق في شمال أفريقيا نموذجاً**"، مجلة جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، 2016.

31. د. رؤوف بوسعدية، "**دور الدبلوماسية الجزائرية في حل النزاعات الإقليمية**"، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، جامعة محمد لمين دباغين – سطيف 2، العدد التاسع، جوان 2016،.

32. دعاس عبد الحكيم، وأمحمد رويجة، "**إصلاح مجلس الأمن الدولي**"، مجلة آفاق للبحوث والدراسات، المجلد 05، العدد 02.

33. الزغبي خيام محمد، وسراج محمد عبد القادر، "**الدبلوماسية وأثرها على العلاقات الدولية**"، مجلة جامعة الفرات، سلسلة العلوم الأساسية، العدد 65، 2024.

34. سعيدي يحي، "**الوظيفة الدبلوماسية ودورها في تفعيل العلاقات الدولية**"، مجلة كلية العلوم الإسلامية، السنة الرابعة، العدد التاسع، جويلية 2006.

35. شفاف ابتسام فاطمة الزهراء، "**الدبلوماسية بين السرية والعلنية**: من مفاوضات الأبواب المغلقة إلى رحاب المؤتمرات"، مجلة القانون العام الجزائري والمقارن، المجلد 11، العدد 02، ديسمبر 2015.

36. صالح محمود كارزان، "**التحالفات والتكتلات الدولية**"، مجلة طينة الدراسات العلمية الأكاديمية، المجلد 08، العدد 02، الجزائر، 2025.

37. صايح مصطفى، "**الجزائر والأمن الإقليمي**: التسوية الدبلوماسية لأزمة مالي وانعكاساتها المستقبلية على الأمن الإقليمي"، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، العدد 02، ديسمبر 2011.

38. صولي خالد، "**دور الدبلوماسية الجزائرية في تكريس حق الشعوب في تقرير مصيرها: نموذج القضية الفلسطينية بعد 7 أكتوبر 2023**"، مجلة الفكر القانوني والسياسي، المجلد 09، العدد 02، 2025.

39. عالم مليكة، "**القضية الفلسطينية والمواقف الجزائرية المناصرة 1919–1978: التاريخ، التحديات والآفاق**"، مجلة البحوث التاريخية، المجلد 09، العدد 01، جوان 2025.

40. العبيدان هنادي محمد إبراهيم، "**تطور الدبلوماسية وتعدد أدوارها**"، مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، المجلد 06، العدد 03، مارس 2025.

41. عجيني عبد الغني، وصخري سفيان، "**مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية في بيئة إقليمية مضطربة بين مساعي الاستمرار وضرورة التغيير**"، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 10، العدد 01، جوان 2025.

42. قادة بن عبد الله عائشة، "**الدبلوماسية الجزائرية تجاه منطقة الساحل والصحراء في ظل التحولات الإقليمية**"، مجلة الدراسات الإستراتيجية والبحوث السياسية، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، المجلد 03، العدد 01، جوان 2022.

43. لدغش رحيمة، ولدغش سليمة، "**أبعاد قضية الصحراء الغربية وموقف الجزائر الثابت**"، مجلة آفاق العلوم، جامعة الجلفة، المجلد 05، العدد 03، 2020.

44. مرحوم عبد الرحيم، "**ملامح السياسة الخارجية الجزائرية**"، مجلة الحقوق والحريات، عدد خاص، 2017.

45. مصطفى مروة خليل محمد، "**القدرة التفسيرية للنظرية الليبرالية في عالم متغير**: دراسة تقويمية"، كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة الإسكندرية، 2021.

46. ممدوح حسن أحمد شريهان، "**دور مجلس الأمن الدولي في تسوية النزاعات الدولية بالطرق السلمية**"، المجلة القانونية (مجلة متخصصة في الدراسات والبحوث القانونية)، المجلد 12، العدد 04، 2022.

47. وحدة الدراسات السياسية، "**قرار مجلس الأمن رقم 2797: خلفياته وتداعياته على مستقبل الصحراء الغربية**"، سلسلة تقدير موقف، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 11 نوفمبر 2025.

48.

المواقع الالكترونية :

49. وزارة الشؤون الخارجية والجالية الوطنية بالخارج، "**الأزمات الإقليمية والدولية**"، الموقع الرسمي للوزارة، شوهد يوم 15 ماي 2026،ساعة 10:15 على الرابط:
https://www.mfa.gov.dz/ar/foreign-policy/international-and-regional-issues/regional-and-international-crises.

المحاضرات :

50. رشيد ساعد،**محاضرات في نظرية العلاقات الدولية** ، مطبوعة بيداغوجية موجهة لطلبة السنة الثانية ليسانس علوم سياسية ،جامعة ابن خلدون ،تيارت ،السنة الجامعية 2023-2024.

51. شايب علي،**محاضرات في مادة الدبلوماسية منعددة الاطراف والتفاوض**،كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،جامعة جزائر -03-السنة الجامعية 2019-2020م.

المراجع باللغة الأجنبية (Documents en Langue Étrangère)

52. Academic American Encyclopedia, "Liberalism", [PDF version], (Grolier Incorporated)

53. Fergus Millar, "Government and Diplomacy in the Roman Empire during the First Three Centuries," The International History Review, Vol. 10, No. 3 (Aug., 1988)

54. Mowat, R. B. (1927). A History of European Diplomacy 1815-1914. London: Edward Arnold & Co.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
الإهداء	-
شكر وتقدير	-
	-
مقدمة	أ
الفصل الأول الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة	
المبحث الأول:الإطار ألمفاهيمي للدبلوماسية	**11**
المطلب الأول: مفهوم الدبلوماسية	**11**
المطلب الثاني:نشأة وتطور الدبلوماسية	**13**
المطلب الثالث: الدبلوماسية المتعددة الأطراف	**19**
المبحث الثاني: هيكلة مجلس الأمن الدولي	**22**
المطلب الأول: مفهوم مجلس الأمن الدولي	**22**
المطلب الثاني : طرق عمل مجلس الأمن للتسوية السلمية للنزاعات الدولية	**30**
المطلب الثالث:تقييم دور مجلس الأمن في تسوية النزاعات الدولية	**32**
المبحث الثالث:الإطار النظري للدبلوماسية متعددة الأطراف	**34**
المطلب الأول: مفهوم الليبرالية المؤسسية ونشأتها	**34**
المطلب الثاني : أسس الفكر الليبرالي	**40**
المطلب الثالث: انتقادات النظرية الليبرالية	**43**
خلاصة الفصل الأول	**45**
الفصل الثاني الدبلوماسية الجزائرية في إطار مجلس الأمن الدولي	
المبحث الأول: مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية	**49**
المطلب الأول: حماية السيادة الوطنية وعدم التدخل	**49**

المطلب الثاني :مبدأ حل النزاعات بين الدول	**51**
المطلب الثالث :مبدأ دعم حق الشعوب في تقرير مصيرها	**60**
المبحث الثاني: آليات إعادة تفعيل الدبلوماسية الجزائرية لتعزيز الدور الدولي للجزائر	**61**
المطلب الأول: الآليات السياسية	**61**
المطلب الثاني: الآليات الاقتصادية	**63**
المطلب الثالث: الآليات الشعبية	**63**
المبحث الثالث:أدوات الدبلوماسية الجزائرية في مجلس الأمن الدولي	**64**
المطلب الأول : النشاط الدبلوماسي الجزائري داخل مجلس الامن الدولي	
المطلب الثاني: التفاوض والمشاورة الدبلوماسية	**69**
المطلب الثالث: التحالفات والمواقف الدبلوماسية للجزائر داخل مجلس الأمن	**73**
خلاصة الفصل	**74**
الفصل الثالث تقييم فعالية الدبلوماسية الجزلئرية في إطار مجلس الأمن الدولي	
المبحث الأول:دعم القضية الفلسطينية	**77**
المطلب الأول: الموقف المبدئي للجزائر من القضية الفلسطينية	**78**
المطلب الثاني: دور الجزائر في الدفاع عن القضية الفلسطينية داخل مجلس الأمن الدولي	**81**
المطلب الثالث: تقييم فعالية الدبلوماسية الجزائرية في نصرة القضية الفلسطينية .	**83**
المبحث الثاني:القضية الصحراوية	**85**
المطلب الأول:الموقف الجزائري من القضية الصحراوية	**85**
المطلب الثاني:تحركات الجزائر داخل مجلس الأمن بخصوص قضية الصحراء الغربية	**88**
المطلب الثالث:تقييم دور الدبلوماسية الجزائرية في دعم حق تقرير مصير الشعب الصحراوي	**90**
المبحث الثالث:الوساطة الجزائرية في نزاعات في منطقة الساحل الإفريقي	**92**
المطلب الأول:الفرص والعوامل المشجعة للسياسة الخارجية الجزائرية في منطقة الساحل	**92**

الإفريقي.	
المطلب الثاني:الأبعاد الأبعاد السياسية للمقاربة الأمنية وآليات التعامل مع أزمة الطوارق في شمال مالي	**95**
المطلب الثالث:تقييم نتائج الوساطة الجزائرية وأثرها على الأمن والاستقرار الإفريقي	**101**
خلاصة الفصل الثالث	**103**
خاتمة	**105**
قائمة المصادر والمراجع	**108**
الفهرس	**-**

ملخص : تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور الدبلوماسية الجزائرية في مجلس الأمن الدولي من خلال تحليل مختلف الآليات والممارسات الدبلوماسية التي تعتمدها الجزائر في إطار عملها داخل المنظمة الأممية، كما تسعى إلى توضيح مساهمة الجزائر في تعزيز السلم والأمن الدوليين من خلال دعم الحوار والتفاوض والحلول السلمية للنزاعات، والالتزام بمبادئ الشرعية الدولية واحترام سيادة الدول. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من أجل دراسة مكانة الجزائر داخل مجلس الأمن الدولي وأهم مواقفها وتحركاتها الدبلوماسية في معالجة القضايا الدولية والإقليمية. وقد خلصت الدراسة إلى أن الدبلوماسية الجزائرية تمكنت من تعزيز حضورها داخل مجلس الأمن من خلال تبني مقاربة قائمة على الدبلوماسية متعددة الأطراف والتشاور والتنسيق مع مختلف الفاعلين الدوليين، بما يعكس حرص الجزائر على دعم الأمن والاستقرار وتعزيز التعاون الدولي.

الكلمات المفتاحية: الدبلوماسية الجزائرية، مجلس الأمن الدولي، الدبلوماسية متعددة الأطراف، الحصانة الدبلوماسية، السلم والأمن الدوليين.

Abstract

This study aims to highlight the role of Algerian diplomacy in the United Nations Security Council by analyzing the various diplomatic mechanisms and practices adopted by Algeria within the framework of its activities in the United Nations. It also seeks to clarify Algeria's contribution to promoting international peace and security through supporting dialogue, negotiation, and peaceful solutions to conflicts, while adhering to the principles of international legitimacy and respect for state sovereignty.

The study adopted the descriptive-analytical approach to examine Algeria's position within the United Nations Security Council, as well as its major diplomatic positions and initiatives in addressing international and regional issues. The study concluded that Algerian diplomacy has succeeded in strengthening its presence within the Security Council by adopting an approach based on multilateral diplomacy, consultation, and coordination with various international actors, reflecting Algeria's commitment to supporting security, stability, and enhancing international cooperation.

Keywords: Algerian diplomacy, United Nations Security Council, multilateral diplomacy, diplomatic immunity, international peace and security.